المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه منطقة جنوب المتوسط

(2021 – 2002)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:

منال صاش

إشراف الأستاذة:

ابتسام أوعشرين

أعضاء لجنة المناقشة

لقب واسم الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. إبراهيم تيقامونين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. فلة قصدلي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021م-2022م /1442هـ-1443هـ

{ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي }

سورة طه (25)

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولا وآخرا الذي وهبني التوفيق والسداد وأعانني على انجاز هذه المذكرة.

أتقدم بجزيل الشكر الى أستاذتي المشرفة ابتسام أوعشرين لما قدمته لي من نصائح وتوجيهات علمية مفيدة ودعم معنوي.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة

لكم مني فائق التقدير والاحترام.

منال صاش

إهداء

أهدي ثمرة عملي وجهدي

الى أبي الغالي وأمي الحبيبة، حفظكما الله وأدامكما نورا لدربي.

الى إخوتي سندي في الحياة

الى أحبتي من كانوا لي عونا في مسيرتي.

منال صاش

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للإستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه جنوب المتوسط

المبحث الأول: الإستراتيجية الاقتصادية التركية

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية الاقتصادية

المطلب الثاني: أهداف الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

المبحث الثاني: منطقة جنوب المتوسط وموقع تركيا منها

المطلب الأول: المؤهلات الاقتصادية التركية

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب المتوسط بالنسبة لتركيا

الفصل الثاني: آليات الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

المبحث الأول: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية التركية مع دول جنوب المتوسط

المطلب الأول: المشاريع والاستثمارات الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

المطلب الثاني: التبادل التجاري مع دول جنوب المتوسط

المبحث الثاني: رهان الطاقة والموارد في الاستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

المطلب الأول: المشاريع الطاقوية التركية مع دول جنوب المتوسط

المطلب الثاني: المشاريع المائية التركية في جنوب المتوسط

الفصل الثالث: تقييم الاستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

المبحث الأول: الاستراتيجية الاقتصادية التركية في ظل التنافس الإقليمي والدولي

خطة الدراسة

المطلب الأول: التنافس الإقليمي في جنوب المتوسط

المطلب الثاني: التنافس الدولي في جنوب المتوسط

المبحث الثاني: تحديات وأفاق الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

المطلب الأول: تحديات الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

المطلب الثاني: آفاق الإستراتيجية الاقتصادية التركية

الخاتمة

مقدمـــــــــة

مقدمــة

تحتل الدراسات الاستراتيجية مكانة مركزية وجوهرية في حقل العلاقات الدولية، إذ يعد مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم الأكثر تشعبا وتعقيدا، نظرا لارتباطه بمجموعة من المداخل والمقاربات التحليلية. كما تعد الاستراتيجية الاقتصادية أحد أهم الاستراتيجيات الشاملة التي تسعى كل دولة الى تحقيقها.

منذ صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 قامت تركيا بتطبيق أطرها النظرية وتفعيل مقدرات قوتها وترجمتها على ارض الواقع في إطار علاقات تفاعلية متعددة الأبعاد. خاصة في سياق التحولات العالمية وتصاعد دور المحدد الاقتصادي في الساحة الدولية، لتكون بذلك القوة الاقتصادية الحجر الأساس في العمق الاستراتيجي التركي، وفق استراتيجية يتبنى فيها زعماؤها القوة الناعمة كمحدد أساسي لسياستهم الخارجية، كما سعوا وعملوا على تكييف دور تركيا إقليميا ودوليا بما يتماشى مع أجندتها القومية في إطار سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

تبنت تركيا مشروع استراتيجي هام للتفاعل مع مختلف الأقاليم والمناطق المحيطة بها، على غرار منطقة جنوب المتوسط التي تعتبر أولوية في الاستراتيجيات الدولية نظرا لمكانتها الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية، ما يجعلها محط أنظار واهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية، بما فيها تركيا التي تسعى الى توفير الميزة التوفيقية بين الأهداف والموارد المتاحة من خلال تقوية روابطها التجارية، تعزيز علاقاتها الاقتصادية وبناء تحالفات استراتيجية مع دول جنوب المتوسط، بحثا عن أسواق جديدة، حفاظا على أمنها القومي وضمانا لمصالحها الحيوية.

تم التركيز في الاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه جنوب المتوسط على ثلاثة دول محورية: "الجزائر، ليبيا ومصر"، بالنظر الى المكانة الهامة والموقع الحيوي الذي تكتسبه هذه الدول بالنسة لتركيا، التي تعتبر بمثابة أولوية وضرورة استراتيجية في تحقيق الرؤية التركية، إدراكا منها أن توجهها لهذه الدول ستحقق بالفعل منافع ومكاسب اقتصادية كبيرة جدا.

بالإضافة الى ذلك، ثمة نقطة مهمة أن نجاح الاستراتيجية الاقتصادية التركية في كل من "الجزائر، ليبيا ومصر" وقدرتها على تثمين الروابط التجارية والاقتصادية و السيطرة على هذه الدول، ستمتلك مفتاح السيطرة على المنطقة الإفريقية والعربية، وتحقق موطئ قدم بالشكل الذي قد يمكنها

من استعادة نفوذها في المناطق الحيوية. على هذا الأساس يمكننا تقديم تبرير لدوافع اعتمادنا على هذه الدول الثلاث:

- بالنسبة للجزائر، تسعى تركيا جاهدة الى تحقيق التقارب الاقتصادي والاستراتيجي بين البلدين بالاستثمار في مختلف القطاعات الحيوية في البلاد، ومن جهة أخرى الخوض في منافسة اقتصادية مع فرنسا التي تعرقل سياسة تركيا في مختلف القضايا الإقليمية والدولية، لذلك ترى تركيا في الجزائر نقطة محورية للتهديد بالمصالح الحيوية الفرنسية.
- أما بالنسبة لليبيا، فكان تركيزنا علها نتيجة لجملة من التغيرات والتحولات الإقليمية التي أثارت الجدل في الساحة الدولية، ونخص بالذكر التوقيع على مذكرة التفاهم حول ترسيم الحدود البحرية بين الجزائر وحكومة الوفاق الليبية في عام 2019، لتشكل بذلك تحدي حقيقي على بعض دول جنوب وشرق المتوسط على حد سواء.

- أما في حالة مصر، تهدف دراستنا الى تقديم تصور تحليل للتقارب الاقتصادي التركي المصري ونقاط الالتقاء بخصوص مختلف المشاريع التجارية من جهة، وإدراك نقاط الاختلاف والتقاطع بين البلدين وحجم المنافسة بينهما.

1. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة الاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه جنوب المتوسط في كونها أحد أهم القضايا المركزية والجوهرية في الساحة الدولية في الوقت الراهن، بالنظر الى الأهداف الحقيقية التي تسعى من وراءها تركيا الى تجسيدها في إطار تفاعلاتها الإقليمية والدولية من خلال مختلف الآليات والإمكانيات التي توظفها تركيا مع دول المنطقة، الى جانب مختلف الاستثمارات والمشاريع التجارية، الطاقوي والمائية كآليات مهمة وفعالة في الوصول الى الهدف الأسمى في استراتيجيتها الاقتصادية وتحقيق وزن وثقل اقتصادي في المسرح الدولي.

2. مبررات اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع بالنظر لارتباطها بمجموعة من الدوافع والمبررات الموضوعية والذاتية.

أ) المبررات الموضوعية:

تندرج الدراسة العلمية ضمن المواضيع الحيوية والمعاصرة، الأمر الذي يدفعنا الى تقديم رؤية تفسيرية وتحليلية للمكانة الاقتصادية التركية ودورها كفاعل حيوي نشط وجديد في حقل العلاقات الدولية.

ب) المبررات الذاتية:

تنطلق من الميولات الشخصية في المواضيع ذات صلة بالدراسات الاستراتيجية، لاسيما في الضفة الجنوبية من المتوسط كأحد الفضاءات الجيوسياسية التي ينتمي إليها الباحث.

3. أدبيات الدراسة:

يقتضي تحليل وتفكيك الدراسة العلمية الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي ركزت واهتمت بموضوع الاستراتيجية الاقتصادية التركية، أبرزها ما يلي:

- كتاب **"العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، الصادر عام 2011، لمؤلفه أحمد داوود أوغلو، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. يعرف على أنه تنظير جديد في حقل العلاقات الدولية بالنظر الى القيمة المضافة التي أعطاها لتركيا من خلال تقديم رؤية تحليلية معاصرة وتصور استراتيجي جديد لتركيا حول محددات الصعود التركي في البيئتين الإقليمية والدولية، بالتركيز على الجانب المفاهيمي والتاريخي ومعادلة القوة والتخطيط الاستراتيجي، الجانب النظري للاستراتيجية التركية، وكذا الجانب التطبيقي حول الروابط الاستراتيجية لتركيا وسياساتها الإقليمية، التي تعد المنطلق الأساسي في موضوع دراستنا بالتركيز على مجالات تطبيق وسائل الاستراتيجية التركية في مختلف الأقاليم والمناطق المرتبطة بتركيا، على غرار الفضاء المتوسطي ومنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط محل دراستنا العلمية في سياق مستجدات النسق الدولي.

لكن ثمة نقطة مهمة لابد الإشارة إليها أننا لا يمكننا الاعتماد على "سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار" كأحد السياسات الجوهرية التي يؤمن بها "أحمد داوود أوغلو " في كتابه، وكأحد المسلمات التي تؤمن بها تركيا وتؤكدها في تحقيق مشروعها الاستراتيجي في إطار تطبيق أدوات قوتها الناعمة، الدبلوماسية، والاقتصادية لتفادي الدخول في الصراعات في محيطها الإقليمي، لأن في حقيقة الأمر تعد هذه السياسة مؤقتة، وظفتها تركيا مع صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002

واستمرت لفترة قصيرة المدى، بمجرد تنامي النظرة التوسعية لتركيا خاصة في ظل التغيرات السياسية والتطورات الحاصلة في النسق الدولي، أجبرت تركيا على التخلي على هذه السياسة، وانتقلت بذلك من سياسة التصفير الى اقتحام المشاكل والردع الإقليمي، ويبرز هذا جليا في مواقفها الإقليمية خاصة بعد الثورات العربية عام 2011، وكذا تدخلاتها العسكرية في كل من سوريا، ليبيا وتصعيد التوترات مع مختلف القوى الإقليمية.

4. الدراسات السابقة:

تعدّدت الدراسات التي تعلّقت بنفس الموضوع مع وجود مجموعة من الفوارق من الناحية المنهجية وطبيعة الإشكالات المتناولة، وزوايا الطرح المختلفة غير أنّ هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية، ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع الإستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه جنوب المتوسط وما يقاربها من مواضيع:

- دراسة لسمير العيطة، مع مجموعة من المؤلفين بعنوان: **"العرب وتركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل"**، الصادرة عام 2011، تطرقت الدراسة للخيارات الإستراتيجية لتركيا وواقع العلاقات الاقتصادية التركية–العربية في إطار المصالح المتبادلة، وفق وجهة نظر شاملة و رؤية متكاملة حول أنماط الشراكة الإستراتيجية التي تضم اتفاقيات التجارة الحرة، موارد الطاقة في شرق وجنوب المتوسط، مشاريع الغاز والمياه. كما قدمت الدراسة آفاق العلاقات الاقتصادية وأهم الرهانات والتحديات المستقبلية لتركيا.

نجد بأن هذه الدراسة العلمية ساعدتنا في فهم واقع العلاقات الاقتصادية التركية مع كل من "الجزائر، ليبيا ومصر" خاصة في إطار تطرقها وتركيزها على الآليات الإستراتيجية الاقتصادية والطاقوية المسخرة من طرف تركيا.

- دراسة محمد زاهد جول المعنونة بـ: **"التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟"**، الصادرة عام 2013، قدم فيها الباحث الأسس الفكرية للنهضة التركية في إطار تجربة حزب العدالة والتنمية وفقا للخطة المتبعة منذ وصوله الى السلطة في تركيا، وأهم انجازاته في جميع المجالات.

لكن لم تركز كثيرا هذه الدراسة على المعطى الاقتصادي كأهم متغير في موضوعنا، بل أعطت أهمية كبيرة للمعطى التاريخي كمنطلق أساسي قصد إضفاء الهدف التركي فيما يخص مشروع العثمانية الجديدة.

- دراسة للباحث: Said Saddiki، الموسومة بـ:

« The new Turkish presence in North Africa : Ambitions and challenges"الصادرة عام 2020، حيث يحلل فيها الباحث اهتمام تركيا بشمال إفريقيا خاصة في أعقاب الثورات العربية، وسعي تركيا الى تعزيز نفوذها من خلال الوسائل الاقتصادية، كما تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات حول العقبات والتحديات التي تعرقل إستراتيجية تركيا الاقتصادية في المنطقة.

ساعدتنا هذه الدراسة في القدرة على فهم التوجه التركي في منطقة جنوب المتوسط، حيث التقت مع موضوعنا بخصوص التركيز على ليبيا والجزائر بتطبيق تركيا للمشاريع الاقتصادية، أما من ناحية مصر، فقد أهملت هذه الدراسة جانب التعاون والتقارب الاقتصادي المصري التركي وإنما ركزت فقط على طابع التوترات السياسية بين البلدين.

5. إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة اشكالية الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط، في سياق التحولات والتغيرات الدولية، فضلا عن سعي تركيا الى تحقيق أهدافها البراغماتية بطريقة عقلانية بما يتماشى مع إمكانياتها ومواردها. و عليه يمكن طرح الإشكالية البحثية التالية:

كيف توظف تركيا العامل الاقتصادي في إستراتيجيتها لتعزيز نفوذها في منطقة جنوب المتوسط؟

6. الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع :

- فيما تكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب المتوسط بالنسبة لتركيا؟
- ماهي الآليات الاقتصادية التي تتبعها تركيا لتكريس استراتيجيتها في منطقة جنوب المتوسط؟
- كيف نقيم الاستراتيجية الاقتصادية التركية في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها؟

7. الفرضيات:

انطلاقا من إشكالية البحث التي تتمحور حول الاستراتيجية الاقتصادية التركية اتجاه منطقة جنوب المتوسط وتأسيسا على التساؤلات الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- كلما فعّلت تركيا عناصر قوتها الثابتة والمتغيرة كلما حققت أهدافها الاستراتيجية في جنوب المتوسط.
- إن توظيف تركيا للآليات الاقتصادية مرتبط بمدى تحقيق تركيا لمصالحها الاستراتيجية وخدمة لدورها الإقليمي بالمنطقة.
- يرتبط تراجع الاستراتيجية الاقتصادية التركية بتصاعد التهديدات والتحديات الإقليمية والدولية .

8. مجال الدراسة:

تشمل حدود الإشكالية المجالات التالية:

- **المجال المكاني:** تركز الدراسة على تركيا الواقعة بين قارتي أوروبا واسيا استراتيجيا والمطلة على البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة جنوب المتوسط عموما بالتركيز على كل من "الجزائر، ليبيا ومصر". بالنظر للعمق الذي تمثله هذه الدول بالنسبة لتركيا.
- **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على الفترة الممتدة بين (2002 – 2021)، حيث يمثل هذا التاريخ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة حيث، تبنى الحزب رؤية لمشروع استراتيجي متكامل تسعى من خلاله تركيا أن تكون فاعلا جديدا في العلاقات الدولية. غير أنّ مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة بهدف تفسير التحولات التي تشهدها المنطقة.

9. الإطار النظري والاقترابات:

تستوجب دراسة موضوع الإستراتيجية الاقتصادية التركية الاعتماد على مجموعة من النظريات التي تتماشى وتتلاءم مع الظاهرة المدروسة، لذلك يمكننا الاستناد على:

- **النظرية الليبرالية:**

المنطلق الأساسي لليبرالية أن النظام العالمي يوفر فرصا للتعاون بين وحداته، إدراكا أن مسرح العلاقات الدولية يمثل محصلة تفاعلات تعاونية لتحقيق أهداف مشتركة بين الجميع ليس فقط خدمة لمصالح طرف على حساب الأخر. جاءت النظرية الليبرالية بثلاث آليات أساسية المتمثلة في:

1) **السلام الديمقراطي:** مؤسسها الفيلسوف الألماني "ايمانويل كانط" [1]الذي يعتبر بأن السلوك الديمقراطي الذي ينطلق من النسق الداخلي تكون له آثار ايجابية على الاستقرار الدولي، يمكننا ربط هذه المسلمة بالاستراتيجية الاقتصادية التركية التي تسعى الى موازنة الوضع الداخلي بالواقع الدولي وذلك بتكييف المعطيات الداخلية مع متطلبات البيئة الدولية لتحقيق أهدافها القومية، حيث نجد ذلك في الإصلاحات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تبناها حزب العدالة والتنمية كضرورية إستراتيجية لتعزيز مكانة تركيا في محيطها الإقليمي والدولي.
2) **آلية الاعتماد المتبادل:** كأحد أهم الآليات التي تنتهجها تركيا في إطار تفاعلاتها في محيطها الإقليمي لتحقيق المكاسب، كون أن اشتباك المصالح بين الدول يجعل الانعتاق منها يكلف الدولة خسائر فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، على هذا الأساس تسعى تركيا تثمين علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول جنوب المتوسط في إطار الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والخدمات وتحقيق المصالح المشتركة.
3) **الآلية المؤسساتية:** تبرز دور المؤسسات والشركات التركية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي تنشط في قطاع الاقتصاد، الخدمات والطاقة، بالشكل الذي جعلها تقوي نفوذها الاقتصادي في المنطقة وفق إستراتيجية براغماتية تدخل ضمن العمق الاستراتيجي لتركيا

- **اقتراب القوة الناعمة:**

إن أول طرح قام بتطوير "مفهوم القوة الناعمة" في إطاره النظري الفعلي كان على يد المنظر الأمريكي "جوزيف ناي" في كتابه الذي نشر عام 1990 تحت عنوان "ملزمون بالقيادة"[2]. تعتبر القوة الناعمة إحدى وسائل التأثير على الدول الأخرى كونها قائمة على الجذب والإقناع، فهي سلاح يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام. حيث توظف تركيا القوة الناعمة كأداة مهمة في

[1] تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2016)، ص.265.

[2] جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: العبيكان للنشر، ط 01، 2007)، ص.ص (10 – 28).

استراتيجيتها الاقتصادية للوصول الى الأهداف والقدرة على التأثير بالأداة السياسية، الثقافية، الاقتصادية، والعلمية.

تستخدم تركيا استراتيجيات القوة الناعمة لتقوية علاقاتها الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط، في سياق التطبيق المنهجي والمنطقي للقوة الناعمة لجذب الدول، الأمر الذي أدى إلى شراكة اقتصادية تنطوي على تزايد الدور التركي الإقليمي، خاصة وأن القوة الناعمة هي قوة الثقافة والتحكم في نشرها بين الدول عن طريق مجموعة من المصادر الدبلوماسية والاقتصادية من تبادل تجاري وتوقيع اتفاقيات وشراكات اقتصادية في إطار تفاعلاتها مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وكذا قدرة تركيا على التأثير على دولة أخرى وكسب تأييدها العام حول قضية من القضايا الإقليمية والدولية، الى جانب المصداقية الخارجية المتمثلة في الإجراءات التي تتخذها تركيا في علاقاتها مع دول الجوار لتحقيق مصالحها الاقتصادية، إذ تتخذ تركيا الأسلوب التي تراه مناسبا لسياستها الداخلية والخارجية قصد التأثير على الدول. كما يمكننا تفسير الوجود الاقتصادي المتزايد لتركيا في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والتي تميزت باستخدام استراتيجي ملحوظ للقوة الناعمة خاصة في سياق التغيرات السياسية التي طرأت على الدول العربية، في تعزيز الدور الاقتصادي التركي في المنطقة، الأمر الذي ساعد تركيا على استعمال القوة الناعمة لتقوية وتعزيز دورها الإقليمي من خلال خوضها لمنافسة اقتصادية مع القوى الإقليمية من أجل الميزة النسبية الأمنية، والسيطرة على الأسواق ومصادر الطاقة.

- **الاقتراب الجيوسياسي:**

يركز هذا الاقتراب على المحدد الجغرافي كأهم ميزة تمتلكها تركيا وكأحد أهم مقدرات القوة التي تؤهلها للاضطلاع بدور نشط وفعال في محيطها الإقليمي والدولي، إذ يعتبر أداة تحليل مهمة في الاستراتيجية الاقتصادية التركية لتفسير الرهانات الجيوسياسية في إطار تفاعلاتها في الفضاء المتوسطي. حيث يشكل الموقع الجغرافي لتركيا مجال حيوي واستراتيجي هام، عملت من خلاله على إعادة النظر في معادلة القوة بالانطلاق من التنشيط الجيوسياسي أو تثمين العامل الجغرافي وتوظيفه توظيفا جيدا بما يخدم أجندتها السياسية

10. مناهج الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة العلمية، يقتضي إتباع مجموعة من المناهج تتلاءم مع موضوع الدراسة على النحو التالي:

- **المنهج التاريخي:**

يعتمد المنهج التاريخي على تتبع الأحداث التاريخية لسياسة تركيا الخارجية ومدى تكيفها وتأقلمها مع تغيرات البيئة الدولية، كما يهدف هذا المنهج الى تفسير الاستراتيجية التركية عبر المراحل المختلفة، من ركيزة الانطلاقة لتركيا عام 2002 بوصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم، مرورا بالتغيرات السياسية أو الانتفاضات العربية عام 2011 ، وصولا الى تطور الأحداث الدولية والعالمية.

- **المنهج الوصفي:**

يهدف المنهج الوصفي الى وصف موضوع الدراسة وصفا دقيقا لكشف جميع جوانب المشكلة البحثية. يمكننا الاعتماد على المنهج الوصفي في تحليل وتفسير مختلف الآليات المعتمدة من طرف تركيا في إستراتيجيتها الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط استنادا على وصف المعطيات الكمية والكيفية.

11. تقسيم الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية البحثية والفرضيات المطروحة، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- تم التطرق في الفصل الأول الى الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه منطقة جنوب المتوسط، من خلال تحديد مفهوم الاستراتيجية، الاستراتيجية الاقتصادية، أهم مقدرات القوة الاقتصادية التركية التي توظفها مع دول جنوب المتوسط من اجل تحقيق أهدافها ومكاسبها بصفة محكمة وعقلانية. .
- تم التركيز في الفصل الثاني على أهم الآليات والمشاريع الاقتصادية المنتهجة من طرف تركيا في استراتيجيتها الاقتصادية، المتجسدة في المشاريع الاستثمارية، التجارية، الطاقوية والمائية ودور هذه الآليات في تكريس العمق الاستراتيجي التركي في جنوب المتوسط.
- أما في الفصل الثالث، تم تقييم الاستراتيجية الاقتصادية التركية في منطقة جنوب المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي، وكذا استعراض لأهم العراقيل والتحديات التي تواجه تركيا في تفاعلاتها على مستوى البيئتين الإقليمية والدولية.
- في حين خصص الجزء الأخير من الدراسة لأهم النتائج و الاستنتاجات التي خلص إليها البحث.

الفصل الأول:

المقاربة المفاهيمية للاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه جنوب المتوسط

تمهيد الفصل:

يتسم مفهوم الإستراتيجية بدرجة عالية من التشعب والتعقيد، كما يعد ضمن المفاهيم الأساسية التي طالها التغيير وشهدت تطور كبير، ما يستوجب منا معرفة التأصيل المفاهيمي للإستراتيجية بصفة عامة والإستراتيجية الاقتصادية بصفة خاصة كونها الأساس التي تعنى به دراستنا.

كما يهدف هذا الفصل الى فهم وتحليل معطيات القوة والمؤهلات الاقتصادية التركية وكيفية توظيفها واستغلالها بما يتماشى والصالح العام في ظل مشروع استراتيجي هام متجه بالأساس الى منطقة جنوب المتوسط كأحد أهم الفضاءات رغبة منها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة.

المبحث الأول: الإستراتيجية الاقتصادية التركية

سنركز خلال دراستنا على الإستراتيجية الاقتصادية كأحد القضايا المحورية والمعاصرة التي تعد موضع اهتمام المفكرين، صناع القرار ومختلف الباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. قصد الوصول الى دوافع وأهداف تركيا الديناميكية من وراء تبنيها للإستراتيجية الاقتصادية التي تستلزم ضرورة فهمها وتحليلها في البيئة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية الاقتصادية

سنحاول تقديم رؤية تحليلية لمفهومي الإستراتيجية والإستراتيجية الاقتصادية كونها تندرج ضمن الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، مع الأخذ في الاعتبار تنوع واختلاف وجهات نظر المفكرين في هذه الدراسة العلمية.

1. مفهوم الإستراتيجية:

تعد الإستراتيجية أحد المواضيع الجوهرية في حقل العلاقات الدولية و من المفاهيم شديدة الغموض والتشابك نظرا لارتباطها بمفهوم الحرب، القوة والمصلحة. فقد عرفت الإستراتيجية تحولا شاملا من الناحية المفاهيمية والعملية وتوسعا من المفهوم الضيق إلى الواسع. نشير إلى أن مصطلح الإستراتيجية مشتق من الكلمة اليونانية "Stategos" بمعنى فن القيادة[1] بالمفهوم الصلب العسكري كون أن طبيعة التفاعلات والعلاقات بين الدول كانت تأخذ طابع الحرب والصراع، ما جعل مفهوم الإستراتيجية يرتبط فقط بالشق العسكري واستخدام القوة العسكرية كضرورة حتمية لتحقيق الانتصار في الحرب.

من أنصار هذه الرؤية الضيقة لمفهوم الإستراتيجية نجد الجنرال والمؤرخ الحربي البروسي "كلاوزفيتسCarl Philipp Gottlieb Von Clausewitz " الذي يعرفها على أنها: **" نظرية استخدام**

[1] فهد الصهباني، **الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014)، ص.15.

المعارك كوسيلة للوصول إلى الهدف النهائي من الحرب"[1]، أي استعمال الوسائل لتحقيق أهداف الحرب بواسطة العمل العسكري، فعلاقتها بالهدف هي علاقة الوسيلة بالغاية،وأن الحرب لابد أن يخدمها منطق سياسي معين. **" الحرب هي استمرار السياسة بوسائل أخرى"**[2].

يعرف المفكر والفيلسوف البريطاني "ليدل هارت liddell Hart" الإستراتيجية بأنها: **" فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة"**[3]، أي تحقيق غايات السياسة القومية بتجسيد القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها .

ترتبط الإستراتيجية بالعقيدة العسكرية والفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . لكل دولة إستراتيجية التي تكون نابعة من السياسة وتابعة لها، إذ تجمع بين الوسائل والإمكانيات لتحقيق الهدف الذي تصوغه السياسة. وفي هذا الصدد حدد الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي "ريمون آرون Raymond Aron" العلاقة بين السياسة والإستراتيجية بقوله: " **إن الفكر الاستراتيجي يتحدد بالمشكلات السياسية، وأن الإستراتيجية تهتم بالوسائل وليس بالأهداف فتحديد الأهداف هو وظيفة السياسي، أما الاستراتيجي فتحدد مسؤوليته في تحريك وتعبئة الموارد المختلفة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف دون أن تذهب إلى تحديد ماهية المصلحة القومية في موقف ما. وهكذا فإن خضوع الاستراتيجي للسياسة هو أحد المبادئ الأساسية المسلم بها في الفكر الاستراتيجي"**[4].

إن كل هذه التعاريف السابقة هي تعريفات ضيقة تقتصر على البعد العسكري لإلحاق الهزيمة بالعدو وتحقيق النصر ، حيث لم يبق المفهوم التقليدي هو السائد خاصة بعد التحولات والتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والتطور التكنولوجي في المجال العسكري خاصة خطورة أسلحة الدمار الشامل، وكذا دور عوامل القوة غير العسكرية كمصدر للتهديد، مما أدى إلى توسيع مفهوم الإستراتيجية وفق رؤية شاملة، فإن كان المفهوم ذو أصل عسكري مرتبط بفن الحرب، إلا أنه أخذ

---

[1] Karl, Von Clausewitz, **War, politics and power,** translated by: Edward Collins, (Chicago: Henry Regenery Company Gateway, 1962). P.171.

[2] **ibid,** pp. (171-181).

[3] ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة: الهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، ط 2، 1978)، ص.276.

[4] فضيل دليو، عاكف كلاع، "الإستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، ع 13 (2017)، ص.(55 – 62).

أبعاد أشمل وأوسع وأصبح متعدد الاستخدامات نظرا لارتباطه بمختلف المجالات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا الصدد قدم الاستراتيجي الفرنسي المعاصر "أندريه بوفر André Beaufre" مفهوما أكثر تطورا للإستراتيجية تتعدى الأصول العسكرية والحربية للمصطلح حيث وسع في تعريفه للإستراتيجية على أنها : **" فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة" أو " فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها"**[1]. ويقصد من خلال ذلك أن هناك وسائل أخرى تؤدي إلى تحقيق هدف الإستراتيجية دون استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة. والقوة وفق هذا التعريف يقصد بها جميع قدرات الدولة ولا يحصر القوة بالعامل العسكري فقط وإنما بجميع العوامل التي تسهم في بناءها بجوانبها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية مؤكدا أن ليست القوة العسكرية وحدها القادرة على تحقيق أهداف السياسة.

فالإستراتيجية بمعناها الشامل تعرف على أنها: **" قيادة مجمل العمليات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية"**[2]، فهي تعني وفق هذا المنظور التعددي أنها عبارة عن خطة عمل طويلة المدى ترمي إلى تحقيق أجندة المصالح وأهداف الحرب والسلم بتنسيق وتعبئة جميع مؤهلات ومقدرات قوة الدولة في إطار التوظيف المتكامل والمنهجي لعناصر القوتين الصلبة والمرنة عن طريق حشد موارد الدولة الاقتصادية، السياسية، العسكرية والمعنوية لتحقيق الأهداف السياسة العليا للدولة، فالإستراتيجية هي المسلك أو المسار الأساسي الذي تختاره الدولة لتحقيق أهدافها[3].

كما يحاول الكثير ربط مفهوم الإستراتيجية بالمصلحة الوطنية بحيث أن كل ما يدخل ضمن المصلحة يمكن أن يسمى تخمين استراتيجي لتحقيق المكاسب الاقتصادية والقيمية وغيرها . وفي هذا

---

[1] بوفر أندريه، **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة للنشر، ط 1، 1968)، ص.27.

[2] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية: الظاهرة-العلم-دبلوماسية-إستراتيجية**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2004)، ص.183.

[3] خالدي عبد الرحمان، **إستراتيجية التعاون الاقتصادي التركي-العربي دراسة حالة تركيا-الجزائر (2002-2012)**، مذكرة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014/2013)، ص.20.

الصدد قدم برادلي، أ، تاير Braddeli . A. Tayer تعريفا للإستراتيجية مفاده أن الإستراتيجية هي : "كيف تعرف الدولة مصالحها، والتهديدات التي تستهدف هذه المصالح، ووسائل التعامل معها"[1].

التعريف الإجرائي للإستراتيجية: **"هي علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها وتخطيطها بهدف خلق هامش من حرية العمل يساعد صانع القرار على تحقيق الأهداف في أوقات السلم والحرب".**

من خلال ما سبق، نجد أن الإستراتيجية لابد أن تكون أهدافها واضحة، متكاملة وغير متناقضة، وأن تكون واقعية وعقلانية، كما يجب أن تكون مرنة تواجه المواقف الطارئة غير المتوقعة وأن يكون هناك تخطيط استراتيجي بوضع خطة محكمة لتحقيق مجموعة من الأهداف بناءا على الوسائل المتاحة ويضمن الاستمرارية للإستراتيجية، هذه الأخيرة تستمد فعاليتها من الوسائل والإمكانيات المتاحة كما ونوعا وحسن استغلالها وتجسيدها على أرض الواقع والتوفيق بينها وبين الأهداف بحيث لا تكون الأهداف أكبر من الوسائل وتكون هذه الأخيرة غير عاجزة لكي تضمن الأهداف، وتشمل بذلك الوسائل المادية (الجغرافية، العسكرية، الاقتصادية) والوسائل المعنوية (الثقافية والاجتماعية) التي تمنح للدولة حرية المناورة ودافعية لانجاز الهدف وتحقيق التفوق الاستراتيجي.

كما تندرج ضمن الإستراتيجية الشاملة مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية أو القطاعية كالإستراتيجية العسكرية، الاقتصادية، الصحية، البيئية،،،الخ. مهما كان مستوى الإستراتيجية، فان لكل وجهين: هجومية (مباشرة وغير مباشرة) تكون موجهة لتغيير الوضع القائم داخليا أو إقليميا أو دوليا، ودفاعية ترتبط بالحفاظ على الوضع القائم خدمة لمصالحها.

2. مفهوم الإستراتيجية الاقتصادية Economic Strategy :

تعد الإستراتيجية الاقتصادية أحد أشطر الإستراتيجية العامة أو الشاملة، إذ تسعى الدول الى تبنيها قصد تحقيق منافع ومكاسب اقتصادية على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية من خلال

[1] برادلي.أ .تاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط :المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، ترجمة: عماد فوزي الشعيبي، بيروت :الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004 ، ص.8.

تطبيق وتفعيل مجموعة من الآليات والمشاريع التي تساهم في تحقيق النهضة الاقتصادية للدولة وجعلها صاحبة مكانة ووزن في الاقتصاد العالمي بالشكل الذي يحافظ على كيانها واستمراريتها.

قدم "برنار برودي Bernard Brodie " تفسير وتحليل الإستراتيجية بعبارة ورؤية اقتصادية[1] كالاستخدام الأفضل للموارد والتوظيف العقلاني لها.

تتضمن الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية تصور لحالة الاقتصاد المستقبلي والإطار الزمني الذي يجب أن يتحقق فيه ذلك التصور[2]، وكذا تحديد الأولويات لتعبئة وتخصيص الموارد والتوزيع الأكثر فعالية لها عبر بناء عملية متناسقة ومتكاملة بين مختلف الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد من قبل مختلف الفاعلين الاقتصاديين بوضع مجموعة من السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف.

بمعنى أنها تمنح القدرة لصانع القرار على توفير الميزة التوفيقية بين الأهداف و الوسائل والآليات الاقتصادية كآلية الاستثمارات والمبادلات التجارية والمشاريع الطاقوية قصد تحقيق المكاسب الاقتصادية والمصالح الإستراتيجية وفق أجندتها القومية إدراكا أن ترجمة واستغلال مقدرات القوة الاقتصادية للدولة سيمنحها وزن استراتيجي ودور فعال في الساحة الدولية كون أن الاقتصاد يمثل عصب العالم ومحدد أساسي في تحقيق الأمن القومي للدولة.

على هذا الأساس، فلابد للتخطيط الاستراتيجي الاقتصادي أن يبني رؤية وطنية وخارجية[3] للمصالح الإستراتيجية الاقتصادية يسعى من خلالها إلى تحقيق قدر عال من الدخل القومي للدولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الرفاهية، التوزيع العادل للموارد على المواطنين، تحقيق التنمية الاقتصادية، تعزيز الابتكار، تحسين الإنتاجية، بناء مؤسسات مالية وتجارية قوية وكذا بناء شراكات للحصول على حصص إستراتيجية في الأسواق العالمية والسيطرة التجارية والاقتصادية، هنا يمكن أن

[1] مصطفى بخوش، "تطور الفكر الاستراتيجي في حقل العلاقات الدولية"، في:
https://platform.almanhal.com/Files/2/44235 , (15/03/2022), 10:17h.

[2] Bruce R. Scott, **International Friction and Cooperation in High-Technology Development and Trade: Papers and Proceedings**, (Washington: National academy of sciences, publishers, 1997), P. 239.

[3] Harry R. Yarger, **Strategic theory for the 21st century: The little book on big strategy**, (United States: Strategic Studies Institute, publishers, 2006), p. 19.

تعرف على أنها **"مجمل المناورات التي تتيح للمشروع أن ينتصر في الاستيلاء التنافسي على أسواقه"**[1].

في هذا السياق تصبح الإستراتيجية الاقتصادية أكثر عقلانية بتحقيقها أكبر قدر من المكاسب والأرباح بأقل تكلفة، فلابد أن تقيس الهدف بموارد الدولة المتاحة المستلزمة لتحقيقه، فتطرح عدة بدائل (تصبح الإستراتيجية عدة بدائل) ويتم اختيار ماهو موفر في الوقت والمال. بمعنى آخر، تكون فيه دراسة علمية للبدائل والوقائع تتضمن معرفة الأهداف والأساليب وتحديد تكلفتها ومقارنة هذه الأساليب بعضها ببعض لتحديد الأساليب المثلى في الإستراتيجية الاقتصادية قصد تحقيق الأغراض الاقتصادية في ظل التحديات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بالنظر إلى تشابك وتضارب المصالح في المسرح الدولي.

في هذا الصدد، لابد لكل دولة أن تبني إستراتيجية اقتصادية قوية من الداخل حتى يكون لها إستراتيجية ذات وزن وثقل خارجي لأن بدون إنتاجية وتنافسية لا يمكن لأي مجتمع أن يتحول ويتطور، على هذا الأساس لابد لكل دولة أن تدرك إمكانياتها التي ستحقق أهدافها ومقدرات قوتها الذاتية واستغلال ما يدور حولها من موقع جغرافي، معطيات الإقليم، الثروات والموارد الطبيعية كون أن القراءة الجيدة للإقليم الذي تنتمي إليه الدولة وترجمة مقدرات قوتها الاقتصادية على أرض الواقع سيجعل الدولة فاعل حيوي بينما إذا لم تستغل وسائلها وإمكانياتها سيبقى مركب القوة في حالة الجمود، فليست الحكمة في امتلاك إقليم وموقع استراتيجي وإنما في كيفية توظيفه وتفعيله، حيث يرى العالم الأمريكي "جوزيف ألويس شومبيتر Joseph Schumpeter" بأن **"لا توجد رؤية مشروع ممكن دون إدراك للوسائل التي تسمح بتحقيقه زمنيا"**[2]. هذا الإدراك يعكس لنا المشروع الاستراتيجي لتركيا في استغلالها لموقعها وإعادة تحليل بناءها الجيوسياسي خدمة لمصالحها وأهدافها. مدركة بذلك أن الاقتصاد عصب العالم وترجمة مقدرات قوتها الاقتصادية واستغلالها سيمنحها وزن استراتيجي ودور فعال في الساحة الدولية.

[1] **موسوعة الاستراتيجيا**، تيري دي مونبريال وجان كلين، ترجمة: علي محمود مقلد، (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط 1، 2011)، ص. 157.

[2] **المرجع نفسه**، ص.123.

من خلال ما سبق، نستخلص أن النجاح الفعلي لأية إستراتيجية دولية يقترن بمدى قدرة صانع القرار على تحقيق الموازنة بين الأهداف والموارد كعنصر حيوي بالغ الأهمية في تجسيد المشروع الاستراتيجي للدول وفق رؤية براغماتية وديناميكية.

المطلب الثاني: أهداف الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

تسعى تركيا إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية في إطار تفاعلاتها الديناميكية مع الدول، تتداخل هذه الأهداف وتتشابك مع بعضها البعض، ويمكننا تصنيفها إلى أهداف محورية قريبة المدى، متوسطة المدى وبعيدة المدى بما يخدم مصالحها الحيوية، نذكر منها ما يلي:

1) الحفاظ على الأمن القومي التركي:

يعتبر الأمن القومي أولوية في الأجندة السياسية لتركيا وأحد الأهداف الجوهرية والمركزية التي تسعى إلى حمايته من التهديدات الداخلية والخارجية[1] وتعظيم المصلحة الوطنية على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي بصفة محكمة وعقلانية، من خلال زيادة تفاعلاتها الإقليمية والدولية من أجل التكامل الداخلي[2]، ضمان أمنها واستقرارها والحفاظ على وحدة تركيا وأمنها القومي باعتبار أن نجاح الإستراتيجية على المستوى الخارجي سيعود بالإيجاب على المستوى الداخلي.

2) الحصول على الزعامة الإقليمية:

يكمن الطموح التركي الاستراتيجي في أن تكون قوة إقليمية مبادرة ودولة مركز وليس جسر يربط بين الأطراف[3]، وأن يكون لها دور قيادي متميز خاصة مع إدراكها على مر العصور مكامن قوتها الذاتية وموقعها الجيوسياسي الواصل بين القارات والمطل على المياه الدافئة والمضائق البحرية المؤدية إليها بمعنى أن لا تبقى محصورة داخل الأناضول وإنما تتفاعل مع مختلف المناطق والأقاليم والقارات

---

[1] طي لحسن، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني، فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014)، ص.124.

[2] **المرجع نفسه**، 125.

[3] عبد القادر زغدار، فهيم رملي، "التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع 04(ديسمبر، 2014)، ص.52.

وإقامة علاقات وطيدة مع دول الجوار الإقليمي تحت شعار سياسة تصفير المشاكل[1] مع دول الجوار والانفتاح على الجميع بما فيها الشرق الأوسط والعالم العربي والضفة الجنوبية للمتوسط التي تمثل فضاء استراتيجي مهم وقلب للمصالح التركية وميدان للمنافع الاقتصادية والتجارية، باعتبار أن اعتماد تركيا على منهج متعدد الأبعاد، القوة اللينة الناعمة، تصفير المشكلات، بلد مركز لا طرف مجتمعة كلها تحت هدف مركزي وجوهري "العمق الاستراتيجي" لتكون قوة إقليمية[2].

3) الهدف الاقتصادي: بين التعاون والاستغلال

وضعت تركيا لنفسها هدفا أن تكون من أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام **2023**[3] فإنها تدرك جيدا دور الاقتصاد في تحقيق المصلحة الوطنية والأمن القومي التركي واثبات قوتها في المراكز الحيوية كونه يمثل عصب العالم والمحدد الأساسي في العلاقات الدولية. فبعد نهاية الحرب الباردة كان من الضروري لتركيا أن تهتم بمناطق المنافسة الاقتصادية الدولية وأن تغير وجهة نظرها تجاه الأقاليم والمناطق التي لم تهتم بها بشكل كاف وعلى رأسها إفريقيا[4]. لذلك نجد بأنها تسعى إلى بسط نفوذها الاقتصادي في المنطقة وأن تكون السباقة في تعزيز واقع الاستثمارات والمبادلات التجارية ولاسيما في المشاريع الطاقوية الحيوية بهدف حماية الاستثمارات الحالية والمستقبلية.

على هذا الأساس، نجد بأن المحدد الاقتصادي يعتبر هدف ووسيلة في نفس الوقف تطمح من خلاله إلى تقوية تفاعلاتها الاقتصادية سواء كان ذلك بالمنطق التعاوني أو بالمنطق الاستغلالي للدول.

---

[1] إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 01، 2014)، 123.

[2] **المرجع نفسه**، 124.

[3] طي لحسن، **مرجع سابق**، ص.127.

[4] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط 02، 2011)، ص.234.

- **الهدف التعاوني:**

يتم تحقيق هذا الهدف في إطار الترابط الاقتصادي المتبادل[1] الذي من شأنه أن يحقق التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة من خلال جملة من الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية الهامة. إذ وصل هذا التعاون إلى مرحلة بعيدة المدى قائم على المصلحة والمنفعة المتبادلة بين الطرفين.

تسعى الإستراتيجية التركية على التوسع وإقامة علاقات مشتركة بينها وبين الضفة الجنوبية للمتوسط الذي كان ضمن تخطيط استراتيجي والتي ترى فيه وجود إمكانات وفرصا مهمة وحيوية للتعاون[2]، وإنهاء حالة الاغتراب السائدة بين تركيا ودول الجوار وإحلال محلها فرص التعاون[3]، ليس فقط أن تكسب تركيا وتفقر الدول الأخرى وإنما للفائدة المشتركة وخلق توازن وتناغم بين كافة الأطراف وخلق بيئة آمنة للاستثمارات، لذلك ليس فقط تركيا من تأخذ الخيرات وتذهب ولا تعطي شيئا ولكنها تقدم وتأخذ في نفس الوقت. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بأن تركيا لن تذهب إلى إفريقيا لأخذ ذهبها ومواردها الطبيعية كما فعل الغربيون في الماضي ولكن بدلاً من ذلك فإن تركيا تبني دولة صلبة وشراكة مستدامة تقوم على المنافع المتبادلة. [4]

- **الهدف الاستغلالي:**

يُنظر إلى تركيا على أنها مستثمر عملاق لكنها من ناحية أخرى تستغل وتستنزف خيرات وثروات المنطقة بصفة براغماتية نفعية إذ تسعى إلى البحث عن الثروات الطبيعية التي تعتبر من أهم أهدافها، كون أن منطقة جنوب المتوسط تمثل مصدرا للبترول أو سوقا استهلاكية ضخمة وفي الوقت ذاته بيئة تزخر بالتهديدات الأمنية، مستغلة بذلك مختلف الأزمات الإنسانية والصراعات من أجل تأمين المصالح

[1] أحمد داود أوغلو، ، **مرجع سابق**، ص.621.

[2] Serhat Orakçi, «The Rise of Turkey in Africa, **Aljazeera center studies**,(January, 2022), p.02.

[3] سمير العيطة (وآخرون)، **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.577.

[4] Asya Akca, **"Neo-Ottomanism: Turkey's foreign policy approach to Africa"**, (Center for strategic and international studies), https://t.ly/X4vB, (18/03/2022), 15:07h.

المستقبلية لتركيا وبلوغ أهدافها[1] من بينها "أمنها الطاقوي"، حماية المكاسب الاقتصادية واكتساب مواقع نفوذ جيواستراتيجية جديدة وخلق منطقة نفوذ على مصادر المنطقة أو الأسواق أو المواقع الإستراتيجية[2] باعتبار أن هدفها الأسمى يكمن في تحقيق مكانة اقتصادية دولية قوية ويكون ذلك بتوجهها إلى المراكز التي تتمتع بالموارد الحيوية والتي تكون بؤرة للتنافس الاقتصادي.

4) **إعادة هيكلة النظام الدولي والتأثير في سلم هرم القوة:**

تهدف تركيا إلى خلق توازنات جديدة وكسر هيمنة القوى الكبرى في المنطقة، وكذا التغيير في الوضع القائم وفرض واقع جيوسياسي جديد بإعادة هندسة النظام الإقليمي وتحديد خريطة جيوسياسية جديدة للمناطق التي تتفاعل فيها وتساهم في تغيير ميزان القوى لصالحها، حيث أنها تسعى دائما إلى تعظيم مكانتها وقوتها بالشكل الذي يجعل القوى الدولية تدرك وتعيد النظر في وريثة الدولة العثمانية في النظام الدولي أو ما يشار إليها بمشروع العثمانية الجديدة نظرا لرؤيتها في التوسع خاصة في مناطق النفوذ العثماني السابق ويكون ذلك بمنطلق اقتصادي، حيث تسعى العثمانية الجديدة إلى استعراض القوة اللينة الاقتصادية لتركيا وتحقيق العظمة والنفوذ[3].

إذ يعتبر الفوز بالمنطقة أو اكتساب نفوذ ببعض دول جنوب المتوسط أو ما تسمى بدول شمال إفريقيا يفتح باب إفريقيا والشرق الأوسط بكل الفرص الجغرافية والاقتصادية التي يمثلانها. بالنسبة لتركيا، القضية أعمق من ذلك بكثير، فاستعادة نفوذها على منطقة شمال إفريقيا[4] التي فقدته في عام 1923 بسبب سقوط الإمبراطورية العثمانية هي مسألة مهمة للمصلحة الوطنية في إطار تصاعد طبيعة التفاعلات الاقتصادية ووتيرة التدخل التركي في الفضاء المتوسطي وإبرام العديد من الاتفاقيات

[1] ERDAL TANAS KARAGÖL, İSMAİL KAVAZ, SALİHE KAYA, "National energy and mining policy of Turkey", **SETA**, N=35, (July, 2017), (01 – 26).

[2] **ibid**.

[3] عبد القادر زغدار، فهيم رملي، **مرجع سابق**.

[4] Dalia Ziada, **"Are Europe's Africa Strategies Faltering?, EU, Turkey Compete for North African Geo-Economic Opportunities"**, https://t.ly/b6o0, (18/03/2022), 14:15h

الاقتصادية مع تونس، الجزائر والمغرب وغيرها من الدول ما يعزز من مخاوف الدول من إعادة بعث الطموحات الإمبراطورية العثمانية في ثوبه الجديد[1].

من ناحية أخرى، فإن اكتساب النفوذ على منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط يمنح تركيا نفوذاً غير مسبوق في نزاعها المستمر منذ عقود مع دول جنوب أوروبا ، واليونان وقبرص، حول ترسيم الحدود البحرية[2].

وعليه، تعكس لنا الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية التركية دور تركيا كفاعل حيوي نشط في العلاقات الدولية للاضطلاع بدور إقليمي ودولي، بالشكل الذي يعزز من وزنها الاقتصادي ويحقق عمقها الاستراتيجي في النسق الدولي.

[1] حميد رامي، "توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع والتحالف"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع 01 (جانفي، 2021)، (434- 454).

[2] Dalia Ziada, **ibid**.

المبحث الثاني: منطقة جنوب المتوسط وموقع تركيا منها

المطلب الأول: المؤهلات الاقتصادية التركية

يكمن نجاح إستراتيجية دولة معينة في مقدرات القوة التي تمتلكها وكيفية تفعلها وتوظيفها على ارض الواقع، حيث يوجد مقاييس مختلفة ومتعددة تؤثر بشكل مباشر على تحديد وبناء القوة الداخلية والخارجية للدولة، تتداخل وتتشابك فيها عدة مفاهيم مركزية وديناميكية كالاقتصاد السياسي، الجيوسياسي، الجيوثقافي والجيواستراتيجي[1] إذ يتأثر كل مجال بعضه البعض.

في هذا السياق، يتحدد ثقل ووزن الدولة وقوتها انطلاقا من مركب القوة أو معادلة القوة[2] التي تشمل "المعطيات الثابتة كالتاريخ، الجغرافيا، العنصر البشري، الثقافة، ومعطيات القوة المتغيرة كالقدرة الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية، كما تتأثر هذه العناصر بشكل كبير بالتخطيط الاستراتيجي، الذهنية الإستراتيجية والإرادة السياسية التي تكون موجهة للمعطيات الثابتة والمتغيرة". باعتبار أن الدول التي لا تمتلك تخطيطا استراتيجيا وإرادة سياسية لا تستطيع أن تشكل قوة فعلية بغض النظر عن عناصر قوتها الثابتة والمتغيرة [3].فالتخطيط الاستراتيجي يقوم بتحليل ديناميكي وحيوي لمؤشرات وعناصر القوة وهذا كفيل بإحياء القوة الكامنة للدولة.

فقد عملت تركيا في السنوات الأخيرة على إعادة النظر في معادلة قوتها وفق منظور تحليلي جديد وديناميكي لعناصر قوتها الثابتة والمتغيرة إدراكا منها أن التوظيف الجيد لهذه الأخيرة بشكل منظم وفعال سيؤدي بها الى زيادة حجمها ومكانتها في الساحة الدولية. على هذا الأساس، لا يمكننا الحديث عن الإستراتيجية الاقتصادية التركية بدون الحديث عن مقدرات قوتها الاقتصادية التي أهلتها لتكون دولة ذات وزن في المسرح الدولي والاقتصاد العالمي، باستغلالها لجميع محددات القوة التي تجعل من تركيا قوة اقتصادية في ظل تفاعلاتها في محيطها الإقليمي والدولي. حيث نجد بأن مقدرات القوة الاقتصادية التركية لا ترتكز فقط على الخيارات الاقتصادية فقط، وإنما تتداخل وتتشابك معها

[1] أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.35.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه**، ص.ص.(55 – 65).

جملة من المعطيات والعوامل الجغرافية، السياسية، وحتى السيكولوجية التي بدورها ساهمت في القوة الاقتصادية لتركيا، نذكرها على النحو الأتي:

1) العامل الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي لتركيا ركيزة انطلاقها نحو العالمية بعد أن أدركت و اكتشفت أهمية مقوماتها الجيوسياسية كأهم ميزة تمتلكها بحكم أنها تقع في قلب المجال الجغرافي "أوراسيا" قلب العالم وفق نظرية ماكندر الجيوبوليتيكية، كما أنها تتوسط القارات الثلاث آسيا، أوروبا، إفريقيا) ، أهلها هذا الموقع الجيواستراتيجي بأن تكون دولة محورية Pivotal state [1] للاضطلاع بدور مؤثر في المنطقة .

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور الإستراتيجية، تحوز على حوالي 1600 كلم من السواحل المطلة على المتوسط[2]، كما تقع في قلب إمدادات الطاقة نحو أوروبا[3] كونها مركز تلتقي وتتقاطع فيه المشاريع الطاقوية[4] لنقل النفط والغاز من الدول المنتجة نحو الدول الأوروبية .

بالرغم من محدودية الإنتاج التركي من مصادر الطاقة إلا أنها تعتبر أحد أهم الممرات العالمية لعبور المصادر الطاقوية ما يعزز من مكانتها الإستراتيجية ويجعلها تلعب دور كبير في السياسة الطاقوية الإقليمية. بالاضافة الى أهمية والمضائق المائية التركية البوسفور والدردنيل، فموقعها جعل منها غنية بمورد استراتيجي هام "الثروة المائية" التي تستخدمها تركيا كورقة ضغط بصفته أحد مصادر التوترات والصراعات الدولية. تستفيد أيضا من موقع استراتيجي في السيطرة على المياه، كما تستفيد من

[1] طي لحسن، **مرجع سابق**، ص.105.

[2] حميد رامي، **مرجع سابق**، ص.439.

[3] **المرجع نفسه**، ص.309.

[4] حميد رامي،"توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع والتحالف"، **مرجع سابق**.

تموضع النهرين دجلة والفرات، حيث وضعت تركيا خطة تنمية مشروع الأناضول العظيم [1] من أجل تعزيز سياستها في القوة الإقليمية.

حيث نجد بأن، التوظيف السياسي الجيد للرقعة الجغرافية ساهم بصورة كبيرة في الدور الحيوي الذي تلعبه تركيا في محيطها الإقليمي والدولي باعتبار أن الانتقال من التأثير الإقليمي الى الدولي مرتبط ومرهون بتوظيف العامل الجيوسياسي في طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية[2]

كما أن الرؤية الجيوبوليتيكية للنخبة التركية سيكون بمثابة مقاربة حيوية تعكس نظرة تركيا العقلانية للسياسة العالمية لتصبح تركيا دولة مركز وليس جسر فقط. فقد عمل صناع القرار على تطوير المجال البحثي للجيوبوليتيك لتطوير السياسات التركية[3].

في هذا السياق، تطرق الباحث المختص في الدراسات الجيوبوليتيكية في تركيا "سوات الهان *Suat Ilhan" في كتابه الحساسية الجيوبوليتيكية* Jeopolitik Duyarlılık*، لأهمية الموقع الجيوبوليتيكي التركي. حيث قال أن:*

"تركيا هي الدولة المحور الواقعة على أكبر قطعة أرضية في العالم والمتكونة من أوروبا، آسيا وإفريقيا أو جزيرة العالم بالمعنى الجيوبوليتيكي. تركيا هي المفتاح والقفل لهذا المحور، فلطالما لعبت جغرافية تركيا وبشكل فعّال دورها كمفتاح وقفل، لأنه ولفترة طويلة كانت فقط جزيرة العالم القطعة الأرضية الوحيدة على الكوكب، وجميع الحضارات والأديان الأساسية المشهورة تطورت حول نقطة تقاطع هذه القارات الثلاث بسبب موقعها الجغرافي "[4]

[1] Emile Bouvier, « **Le Projet d'Anatolie du Sud-Est (GAP) : entre chantier économique colossal et outil contre-insurrectionnel inédit. Le GAP, ou la rationalisation à l'extrême des ressources hydriques turques** », https://t.ly/-ICV, (20/03/2022), 20 :05h

[2] أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.143.

[3] أمينة مصطفى دلة، "الجيوبوليتيكية التركية، الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (ديسمبر، 2016)، ص.(01 – 33).

[4] **المرجع نفسه**.

وعليه، وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية وجيواقتصادية هامة بفعل تثمينها للعامل الجغرافي واستغلالها للموقع الحيوي. في هذا السياق، يجادل أحمد داوود أوغلو بأن تركيا تمتلك "عمق استراتيجي" بسبب موقعها الجغرافي، كما يعتبرها بأنها ليست قوة إقليمية فقط بل قوة مركزية، تطمح إلى لعب دور قيادي في المنطقة مما قد يمنحها إستراتيجية عالمية[1].

خريطة رقم (01): توضح الموقع الجغرافي المميز لتركيا

Source : rb.gy/8sej6t

توضح الخريطة أعلاه أهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا الذي يتوسط القارات الثلاث ويشكل ممر جيواستراتيجي جد مهم في حركة التجارة الدولية.

2) **العامل السياسي وصعود حزب العدالة والتنمية:**

منذ صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 بقيادة رجب طيب أردوغان، ساهم بشكل رئيسي في الصعود الاقتصادي التركي حيث أصبحت تركيا تضطلع بدور حيوي، محوري ومستقل في محيطها الإقليمي والدولي في إطار تعزيز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول. فقد

[1] Ioannis N. Grigoriadis, "The Davutoğlu Doctrine and Turkish Foreign Policy", **Middle Eastern Studies Programme**, n 8, (April, 2010), (01 – 14).

عمل على تعزيز القدرات الاقتصادية التركية [1] والقدرات التأمينية لمصادر الطاقة ، تحقيق اكتفاءها الذاتي من الطاقة بكل الموارد المتاحة وتحقيق الأمن الطاقوي كأولوية قصوى.

يعتبر حزب العدالة والتنمية محدد أساسي في قوة تركيا الاقتصادية باعتبار أن هذه الأخيرة تعد رهينة التطورات السياسية، إذ ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي داخل تركيا، بالشكل الذي جعله يوفر مناخ مناسب ومستقر للاستثمار وتطوير السياسات الاقتصادية، بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجها الحزب، عمل بخطى ثابتة من خلال تبنيه لجملة من الإجراءات وبرامج الإصلاح.

فقد تبنت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية واضحة ومكتوبة: [2]

- **لن ننقلب على الماضي لكننا سنغيره.**
- **تطلعنا إلى أوروبا أساسي لكن وفق سياسة خارجية مستقلة**
- **نتوجه لوسط آسيا والقوقاز والشرق الأوسط وإفريقيا ..**
- **صفر مشاكل مع الجوار، والأولوية للاقتصاد، أما القوة فهي فناعمة.**

فقد رسم سياسته على الانفتاح الاقتصادي وضرورة تحقيق نهضة اقتصادية تركية[3]، وفق رؤية اقتصادية شاملة [4]بالاستخدام الفعال لإمكانيات الدولة لأن الإصلاح الاقتصادي أو إحداث نهضة اقتصادية لا تقتصر فقط على توفر الإمكانيات والموارد الاقتصادية وإنما الحكمة في توظيف هذه الموارد بطريقة عقلانية جعلت من تركيا دولة ذات قوة اقتصادية وصاحبة رؤية إستراتيجية هامة.

---

[1] حميد رامي، **الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020/2019)، ص.307.

[2] ترك برس، **"إستراتيجية تركيا الجديدة: من صفر مشاكل الى الردع الإقليمي"**، في:

https ://www.turkpress.co/node/78710 ,(21/03/2022), 01 :17h

[3] مصطفى إبراهيم، " التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (أبريل 2018)، ص.(01 - 10).

[4] **المرجع نفسه.**

يرى البعض بأن نخبة الحزب هم العثمانيون الجدد مستندين الى قول أحمد داوود أوغلو : "أن لدينا مبادئنا من الدولة العثمانية، وأنهم يقولون إننا العثمانيون الجدد نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا" [1]

في هذا الصدد، انطلق حزب العدالة والتنمية مشروعه النهضوي من **" اكتشاف الذات بقناعاتها الفلسفية والدينية معا ودون تعارض، واكتشاف الذات بماضيها التاريخي والمعاصر ودون تناقض، واكتشاف الذات بمقدراتها الاقتصادية والسياسية بترابط ودون تباغض، واكتشاف الذات بمميزاتها الحضارية الحوارية ودون تصادم"**[2]

وعليه، منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، ركزت تركيا على فكرة جوهرية وعلى هدف إقليمي جديد بأن تركيا لها دور مركزي في المركب الأمني الإقليمي المتوسطي [3]. باعتبار أنها لعبت دور دفاعي كبير منذ انضمامها لحلف الشمال الأطلسي عام 1952. بالاضافة الى دورها في مختلف الأقاليم والمناطق الإستراتيجية، فمع صعود الحزب الى الحكم، أصبحت تركيا تدريجياً أكثر اهتماما بمنطقة المتوسط بصفة عامة وبالضفة الجنوبية منه على وجه التحديد لاعتبارات سياسية واقتصادية هامة، وبدول شمال إفريقيا خاصة مع الحراك العربي عام 2011 الذي يعتبر نقطة تحول أساسية عززت من تواجد تركيا في المنطقة بتفعيل أداتها الاقتصادية بعدما كانت قد امتنعت عن الاهتمام بالقضايا العربية وبمناطق نفوذها التقليدية بعد انهيار الدولة العثمانية وحتى مع نهاية الحرب العالمية الثانية[4]

3) الاقتصاد التركي:

نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البيئة الدولية مع نهاية الحرب الباردة وتصاعد دور المحدد الاقتصادي الذي أصبح ركيزة أساسية وعصب العلاقات الدولية الذي جاء في

[1] لحسن طبي، **مرجع سابق**، ص.63.

[2] محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟**، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص.17.

[3] حميد رامي، "توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع والتحالف"، **مرجع سابق**.

[4] Said Saddiki, "The new Turkish presence in North Africa : Ambitions and challenges", **Regional Program Political dialogue South Mediterranean**, December, 2020), P.(01 – 08).

سياق العولمة بكل خلفياتها، خاصة مع بروز وتصاعد التكتلات الاقتصادية، أصبح الاقتصاد واقع ومستقبل العالم، كما أصبحت القوة الاقتصادية هدف [1] تسعى إليه الدول لإثبات مكانتها في المسرح الدولي. فالاقتصاد المنعش والمزدهر علامة على القوة والنفوذ[2].

في سياق أهمية المحدد الاقتصادي، ظهر الاهتمام التركي بالمنطقة الإفريقية والعربية بعد قدوم حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002. حيث حققت تركيا في السنوات الأخيرة قفزة اقتصادية نوعية، فقد أعطت أولوية للمتغير الاقتصادي في استراتيجياتها إدراكا من القيادة السياسية مدى تأثير القوة الناعمة الاقتصادية [3] في الاقتصاد العالمي، ودوره في النهوض الاقتصادي لتركيا، باعتبار أن تأمين وضع اقتصادي امن ومستقر سيشجع على الاستثمار الداخلي والخارجي وكذا تعزيز نفوذها وتجسيد معظم استراتيجياتها من خلال الانفتاح على كافة الإمكانيات الاقتصادية للبلاد وحسن استخدامها لتجعل منها قوة اقتصادية عظمى في الإقليم والعالم[4]

مع صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة، عرف الاقتصاد التركي عملية تحول كبيرة طيلة السنوات الماضية وشهد نموا كبيرا حيث أصبحت تركيا ضمن الاقتصاديات العشرين الأقوى في العالم. بحكم أنها انطلقت من رؤية أساسية بتفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة وتوسيع دائرة الصادرات الاقتصادية في العالم، في إطار التطبيق الفعلي لكل الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة على أكمل وجه لتحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة. وقد توجهت بالأساس الى الاهتمام بكافة القطاعات التي تساهم في تطوير الاقتصاد التركي، وتمكن من بناء اقتصاد ضخم من خلال معالجة مختلف المشاكل والقضايا الاجتماعية كالفقر ، تخفيض نسبة البطالة والتضخم، تخصيص ميزانية معتبرة للتعليم والصحة والعمل على التوزيع العادل للثروة، تحقيق الرفاهية للمواطنين وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الاستثمار في مناخ اقتصادي مستقر يستند على مبدأ الشفافية في التعامل، جلب رؤوس الأموال وتسهيل الاستثمار الأجنبي، تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال وزيادة القوة التنافسية الدولية، فرض نظام رقابة مالي على

[1] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة ماجستير (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص.56.

[2] الصهباني فهد، **مرجع سابق**، ص.87.

[3] طبي لحسن، **مرجع سابق**، ص.75.

[4] محمد زاهد جول، **مرجع سابق**، ص.117.

المؤسسات الحكومية من أجل تسديد الديون بعد أن كانت دولة تثقلها الديون. كما تضاعف الحجم التجاري مع مختلف دول العالم وتسارع النمو الاقتصادي خلال الفترة (2003-2010) فقد حققت الحكومة التركية نموًا اقتصاديًا بمعدل .4.9% ووصل إلى 7.1 % عام2017 [1]

وفقًا للإحصاءات التي نشرت في البرنامج الاقتصادي التركي لعام 2013، بلغت قيمة الصادرات التركية 36 مليارا، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت 140 مليارا في نهاية العام 2013.

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن **زيادة حجم تجارتنا الخارجية التي كانت 87.6 مليار دولار فقط في عام 2002، إلى 496.7 مليار دولار في عام 2021 ، ازداد حجم الصادرات 44.8% إلى شمال إفريقيا[2]. مشيرا الى أن الإصلاحات التي أجرتها حكومة حزب العدالة والتنمية ساهمت بصورة كبيرة في نهضة اقتصاد البلاد.** كما تتوقع تركيا أن تبلغ قيمة صادراتها 500 مليار دولار في العام 2023[3] فالتجربة الاقتصادية التركية هي تجربة نهضة تمتد الى عام 2023 وفق خطة الإستراتيجية الطموحة للحزب، على أن يكون مستوى دخل الفرد 25000 دولار سنويا، ويصل حجم الصادرات التركية الى 500 مليار، هدف أن تكون تركيا في عام 2023 ضمن العشر دول الأولى في العالم. [4]

استنادا لما تطرقنا إليه من تحليل لأهم الإمكانيات والمؤهلات الاقتصادية التركية المتداخلة والمتشابكة مع بعضها البعض، نجد بأن تركيا تلعب دورا هاما في تطبيق أطرها النظرية وتوظيف مقدرات قوتها توظيفا جيدا وعقلانيا من اجل لتحقيق المكسب والهدف الاسمى في إستراتيجيتها الاقتصادية.

[1] مصطفى إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.15.

[2] وكالة الأناضول،"**أردوغان: رقم قياسي لصادراتنا ب 225 مليار دولار في 2021**"، في: rb.gy/c3znhv 03: 11 ,(22/03/2022) ,

[3] معمر فضيل خولي،" **الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار الى الانتعاش**" ، (مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2014)، في: http://rawabetcenter.com/archives/1009 ,12:45 ,(22/03/2022),

[4] محمد زاهد جول، **مرجع سابق**، ص.19.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب المتوسط بالنسبة لتركيا

قبل التطرق إلى الأهمية الجيواستراتيجية التي تشهدها منطقة جنوب المتوسط، لابد لنا من التعريف بالمنطقة وتحديدها حسب امتدادها الجغرافي.

1. التعريف بمنطقة جنوب المتوسط Southern Mediterranean Region :

بالرغم من تعدد وتنوع الدراسات حول البحر الأبيض المتوسط، إلا أن هناك اختلاف كبير في تعريف جنوب المتوسط بشكل محدد ومتفق عليه لكن يبقى الشيء المتفق عليه ولا جدال فيه هو أهمية الموقع الاقتصادي الحيوي الذي تكتسبه المنطقة. على هذا الأساس، سنحدد المنطقة وفقا للمعيار ين الجغرافي والاستراتيجي إذ يتمدد ويتقلص تعريف جنوب المتوسط حسب توظيفه والحاجة إليه، ويتسع ويضيق وفقا لرؤية الدول لمصالحها القومية [1]

عادة ما يشار إلى مصطلح جنوب المتوسط على أنه الدول الواقعة جنوب الضفة المتوسطية وتمتد حسب المعيار الجغرافي إلى ما يعرف بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

استنادا لوثيقة مسار برشلونة 1995 للشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الجوار الجديدة، يمكننا الاعتماد على تعريف منطقة جنوب المتوسط وتحديد الدول التابعة لها باعتبار ها مبادرة جمعت بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، بغرض خلق منطقة سلام وأمن واستقرار في البحر المتوسط[2]، التكامل الاقتصادي في المنطقة الأورومتوسطية[3] ، تعزيز الشراكة التجارية بين الاتحاد الأوروبي وجواره الجنوبي الذي تم تحديده وفقا للوثيقة إلى تسعة دول متمثلة في مايلي: "الجزائر ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، فلسطين ، سوريا ، تونس".

---

[1] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، قراءة تصويبية، (عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، ط01، 2011)، ص.42.

[2] Haizam Amirah-Fernández, **"Barcelona Process and the New Neighbourhood Policy, Carnegie endowment for international peace"**, https://carnegieendowment.org/sada/20981, (23/03/2022), 09:28.

[3] European Commission, **"Southern Mediterranean"**, https://shorturl.at/lqCFY , (23/03/2022), 11:08.

خريطة رقم (02): توضح دول منطقة جنوب المتوسط

Source : https://tinyurl.com/bddb4kem

توضح الخريطة أعلاه دول منطقة جنوب المتوسط الممثلة في: "المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، إسرائيل وسوريا".

2. الأهمية الإستراتيجية لجنوب المتوسط بالنسبة لتركيا:

تحظى منطقة جنوب المتوسط بأهمية تاريخية، ثقافية، اقتصادية وجيوبوليتيكية هامة جدا، مما أعطى لها مكانة حيوية وجوهرية في المسرح الدولي والاقتصاد العالمي ، كما جعلها محط أنظار واهتمام العديد من الأطراف والقوى الدولية التي طغت عليها المصلحة و الطابع البراغماتي[1]، بما في ذلك تركيا التي تعتبر في الآونة الأخيرة من الدول التي النصيب الأوفر في التفاعل والتواجد في المنطقة التي تعد رهانا استراتيجيا بالنسبة لها، الشيء الذي دفعها إلى صياغة مشروع استراتيجي جديد تضع فيه دول جنوب المتوسط ضمن أولوياتها واهتماماتها وضمن أجندة الخيارات الإستراتيجية القومية. يتمتع جنوب المتوسط بمكانة وأهمية كبرى في مختلف المجالات والأصعدة، نذكر منها ما يلي:

[1] وفاء بوراس، "منطقة جنوب المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 16 (جانفي 2020)، ص. (313 – 329).

3. الأهمية التاريخية والحضارية:

تجمع بين دول جنوب المتوسط روابط تاريخية وثقافية متشابكة، إذ نشأت على ضفاف هذا الإقليم عدة حضارات من بينها الحضارة الفرعونية، الإغريقية، الرومانية، الإسلامية والعثمانية والغربية. كما نجد بأن من المقومات الحضارية لدول جنوب المتوسط الدين، واحتكاك الدول بالديانات اليهودية والمسيحية بسبب التوسع والهيمنة واستعمار الإمبراطوريات المتوسطية[1].

تكتسب منطقة جنوب المتوسط مكانة مهمة جدا بالنسبة لتركيا، فهي بذلك تظهر إستراتيجيتها من خلال عدة محددات فعلتها ووظفتها لشرعنة وتبرير وجودها في المنطقة[2] على غرار المحدد التاريخي والثقافي، من منطلق التاريخ العثماني الذي امتد لأزيد من 600 عام يؤهلها لأن تكون دولة فعالة في المنطقة والقوة الإقليمية الأقوى في المنطقة. فهي تستغل مركز ثقلها التاريخي في جنوب المتوسط لاستعادة حضورها التاريخي وتمتين وتقوية العلاقات مع دول المنطقة التي كانت تحت إمبراطوريتها سعيا لزيادة حجم الاستثمارات والاستفادة من الثروات الطبيعية[3] وفرض وجودها في المنطقة.

فقد تبنت الدولة العثمانية إستراتيجية استمرت لقرون بغرض الاستفادة من البحر المتوسط والهيمنة على شمال إفريقيا[4] ، مستندة بذلك على مكانتها كدولة مركز جزئيا من عمقها التاريخي.[5]

4. الأهمية الجيوسياسية :

يعتبر جنوب المتوسط جزء مهم من البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر أحد أهم الأقاليم في الجغرافية العالمية، وأحد الفضاءات الجيوسياسية بالغة الأهمية، كما يعد منفذ ومنطقة عبور بحرية رئيسية للتجارة العالمية[6]. للمتوسط عمقا استراتيجيا تتمركز فيه الكثير من المصالح والاستراتيجيات ما

---

[1] ليندة عكروم، **مرجع سابق**، ص.49.

[2] شرقي براهيم قدور، "إستراتيجية التدخل التركي في منطقة المتوسط (2002-2020)"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، ع 01 (جوان، 2021)، ص.(797 – 816).

[3] شرقي براهيم قدور، **مرجع سابق**،ص.809.

[4] أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.232.

[5] لحسن طبي، **مرجع سابق**، ص.102.

[6] تباني وهيبة، **مرجع سابق**، ص.57.

يجعل منه ميدانا لتوسع وتمدد القوى وبؤرة تنافس على جيوسياسية وجيوطاقوية المجال الجغرافي المتوسطي[1].

حيث يرى مورتن كابلان **Morton Kaplan** : "أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، احتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط[2]". وفي نفس السياق، نجد الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر Halford Mackinder في معادلته حول الجزيرة العالمية[3] التي تشمل القارات الثلاث أوروبا، أسيا، إفريقيا مؤكدا أن من يسطر عليها يمتلك مفتاح السيطرة على العالم، ويمكننا القول بأن حوض المتوسط بصفة عامة والضفة الجنوبية منه بصفة خاصة لها مكانة هامة ضمن هذه المعادلة. في هذا الصدد، تدرك تركيا جيدا أهمية المعطى الجغرافي التي تستطيع من خلاله إعادة بعث نفوذها السابق[4] والتواجد في المنطقة من خلال تثمين العامل الجغرافي وإعادة بناء التحليل الجيوسياسي وفقا لأجندتها القومية.

كما تهتم تركيا بمناطق التأثر الجيوسياسي أو ما تعرف بمناطق التأثر بين القارات التي تعتبر الساحات الأكثر حساسية في السياسات التركية، من بينها نجد: "منطقة شمال افريقيا" التي تشكل الحزام الجنوبي للبحر المتوسط التي تفصل قارة أوروبا عن افريقيا، وكذلك "منطقة الشرق الأوسط."[5]

5. الأهمية الاقتصادية:

تزخر منطقة جنوب المتوسط بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز ، وكذا المعادن كالحديد والفوسفات، بالإضافة إلى الثروة السمكية، فهي تحتوي على يحتوي على 7.5 % من الثروات البحرية الحيوانية، و 18% من الثروات البحرية النباتية المتواجدة في العالم[6].

---

[1] بلقرشي إيمان، "المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط: المجال الحيوي والموارد"، **المجلة الجزائرية للدراسات**، ع 01 (جانفي، 2021)، ص.(392 – 415).

[2] صباح بالة، **"منطقة البحر الأبيض المتوسط، الموسوعة السياسية"**، في: https://tinyurl.com/2p8erzfr ,(17/03/2022) 15:3 ,

[3] **المرجع نفسه.**

[4] حميد رامي،"توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع والتحالف" **مرجع سابق.**

[5] أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.234-235.

[6] شرقي براهيم قدور، **مرجع سابق.**

تعتبر الجزائر وليبيا من أغنى دول المنطقة طاقويا لها احتياطات كبيرة لا يستهان بها من النفط والغاز والتي تجسد دائرة المحاور الجيوبوليتيكية المتوسطية[1]. فالجزائر وليبيا ومصر تمتلك % 4.6 من احتياطيات البترول والغاز الطبيعي في العالم[2].

تعتبر الطاقة أهم محدد في جيوسياسية المتوسط، لاسيما الضفة الجنوبية منه كونها رهانا جغرافيا [3]وقلب التفاعلات بين الدول. لعل أهم مصادر الطاقة في العالم هو النفط والمتواجد في المنطقة، فالنفط هو ليس مجرد سلعة تباع وتشترى في الأسواق الدولية، فهو سلعة إستراتيجية تدخل في الحسابات الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية للدول بقدر ما هو مادة تجارية واقتصادية[4]. لذلك، عندما يتعلق الأمر بمثل هذا الموضوع، فإنه لا يكفي التحليل بمنطق الاقتصاد والسوق فلا بد من الأخذ بمنطق السياسة والدول، فالأمر يتعلق بحسابات ومصالح اللاعبين أو الفاعلين في السوق النفطية الدولية على الخصوص، وفي إدارة العلاقات السياسية الدولية على العموم.ومنه، وجب علينا التركيز على الطاقة كمحدد أساسي في جنوب المتوسط والنظر إليه بمقاربة شاملة : مقاربة اقتصادية تخص معطيات السوق النفطية العالمية، وكذلك مقاربة جيوسياسية تسمح لنا بإدراك وفهم الرهانات والتحديات المحيطة بموضوع النفط والطاقة في المنطقة.

يمكننا القول بأن، جنوب المتوسط منطقة ديناميكية وحيوية بصفتها مصدر للموارد والثروات ما دفع دائما بالدول إلى بسط نفوذها على ثروات المنطقة خاصة الثروة النفطية كهدف أساسي لكافة الخطط والاستراتيجيات وكسلعة إستراتيجية رقم واحد في العالم بصفته العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد. ما أعطى بعدا هاما للاهتمام بالمنطقة باعتبارها شريان اقتصادي للقوى الكبرى الإقليمية والدولية[5] وما جعله محل أطماع عدة دول في أن يكون الشريك الموثوق الذي يحقق له أمنه الطاقوي.

---

[1] بلقرشي إيمان، **مرجع سابق.**

[2] أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط 01، 2021)، ص.27.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] ثابت حسين، **الإستراتيجية الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط**، مذكرة ماستر (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص. 41.

[5] لامية حروش، "السياسة الجزائرية المتوسطية تركيا نموذجا"، **المعهد المصري للدراسات**، (ديسمبر، 2021)، ص.02.

بالنسبة لتركيا، فقد أدركت كل هذه المعطيات الاقتصادية والرهانات الطاقوية الهامة خاصة وأن الأمن القومي التركي يبقى الغاية الأسمى لها، وأن الأمن الطاقوي مرتبط ومقرون بالأمن القومي حيث لم يعد ينظر للطاقة على أنها مسألة اقتصادية فقط وإنما أصبح المتغير الطاقوي متعدد الأبعاد يلعب دورا كبيرا على الصعيد السياسي، الاقتصادي والأمني[1].

دون أن ننسى أن أبز ميزة للموارد الطاقوية الموجودة في جنوب المتوسط التي تجذب اهتمام القوى الدولية بما فيها تركيا، هي الجودة والنوعية الجيدة للبترول، وارتفاع كثافته وانخفاض نسبة الكبريت فيه[2]، وكذلك سهولة النقل وقلة التكلفة.

لذلك تسعى تركيا الى بناء إستراتيجية اقتصادية في مثل هذه المناطق الديناميكية لتحقيق منافع اقتصادية، الوصول الى الطاقة لضمان تأمين المورد الاستراتيجي الحيوي حفاظا على أمنها القومي والتحكم في طرق إمدادات الطاقة بالصفة التي يجعل من تركيا فاعل طاقوي جديد في المنطقة يعزز من أمنها الطاقوي [3] الذي يعد أحد أهم أولويات سياستها الخارجية، مما يزيد فرص التنافس حول مصادر الطاقة ومن مخاوف الأطراف الإقليمية والدولية خاصة الدول الأوروبية، فقد تستخدم تركيا الإمداد الطاقوي كورقة ضغط وقد تعطل إمداداتها نحو أوروبا ومشاريع أنابيب النفط والغاز التي تمر عبر أراضي نفوذها على غرار الأراضي السورية. [4]

بالإضافة الى متغير الطاقة، نجد بأن جنوب المتوسط خاصة شمال إفريقيا تعتبر هدفا ووسيلة في الإستراتيجية الاقتصادية التركية الجديدة، باعتبار أنها تمثل سوقا ضخما للتجارة والاستثمار أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال زيارته الرسمية للجزائر في 26 يناير 2020 أن تركيا تسعى لزيادة حجم التجارة مع دول المنطقة في القريب العاجل إلى 50 مليار دولار وصلت إلى 26 مليار دولار عام 2020.

[1] ثابت حسين، **مرجع سابق**، ص.39.

[2] **المرجع نفسه**، ص.43.

[3] حميد رامي،"توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع والتحالف"،**مرجع سابق**.

[4] حميد رامي، الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فترة ما بعد الحرب الباردة ،**مرجع سابق**.

من خلال ما سبق، نجد أن منطقة جنوب المتوسط تكتسب موقع حيوي وعمق استراتيجي هام، مما يجعلها محط أنظار واهتمام القادة الأتراك، بعد أن كانت تركيا تفتقر الى لإستراتيجية اقتصادية متماسكة تجاه إفريقيا والمنطقة العربية. ففي حقيقة الأمر لم ينضج هذا الاهتمام التركي بالمنطقة إلا بعد صعود حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم عام 2002، كونها أولوية وضرورة حتمية لتركيا لتكريس إستراتيجيتها الاقتصادية وتعزيز دورها ومكانتها في المسرح الدولي.

استنتاجات الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه، نستنتج أن:

- ✓ الإستراتيجية الاقتصادية من المفاهيم الأكثر ديناميكية كونها مرتبطة ولصيقة بمفهوم العقلانية والمصالح الحيوية.

- ✓ ما يعكس لنا رغبة تركيا في تبنيها هذه الإستراتيجية خاصة بعد إدراكها لمقومات ومحددات قوتها الذاتية ولأهمية الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به. بالإضافة الى دور التخطيط الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية والإرادة السياسية لصانع القرار رجب طيب أردوغان الذي يعتبر مهندس الإصلاح الاقتصادي في تركيا الذي جعل منها صاحبة أقوى اقتصاديات في العالم وبالشكل الموجودة عليه في الوقت الراهن.

- ✓ كما وضحت نتائج الدراسة في هذا الفصل أهمية منطقة جنوب المتوسط كفضاء جيوبوليتيكي حيوي محفز للبرامج والمشاريع التجارية والاقتصادية التركية، التي من خلاله استغلت تركيا جميع الفرص والإمكانيات المتاحة لها من أجل الاستفادة من الثروات الهائلة التي تزخر بها المنطقة، خصوصا أن الإستراتيجية الاقتصادية التركية صاحبها طموح إقليمي في لعب دور محوري، نشط وفعال في المنطقة.

الفصل الثاني:

آليات الاستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

تمهيد الفصل:

يركز الفصل على مكانة وأهمية المعطى الاقتصادي في تحديد طبيعة العلاقات والتفاعلات الاقتصادية التركية بالنظر الى ما تضطلع اليه المصالح الحيوية في منطقة جنوب المتوسط.

كما يهدف الفصل الى تفسير وتحليل الآليات الاقتصادية التي تستخدمها تركيا في تفعيل إستراتيجيتها الاقتصادية تجاه منطقة جنوب المتوسط، بالتركيز على علاقتها الاقتصادية بالجزائر، ليبيا ومصر، لإدراك تطلعات تركيا لقيادة دور استراتيجي إقليمي وعالمي عبر هذه الدول بالتركيز على أربع آليات ديناميكية وحيوية متمثلة في المشاريع الاستثمارية، التجارية، الطاقوية والمائية كضرورة إستراتيجية لتحقيق أهدافها ومصالحها بما يتوافق مع أجندتها القومية.

المبحث الأول: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية التركية مع دول جنوب المتوسط

سنتطرق خلال دراستنا الى المشاريع والاستثمارات الاقتصادية والتجارية التركية مع كل من الجزائر، ليبيا ومصر لإدراك مدى تحقيق تركيا لأهدافها الإستراتيجية في المنطقة.

المطلب الأول: المشاريع والاستثمارات الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002، ساهم بدوره في إحداث صعود اقتصادي وبناء صورة جديدة لتركيا كقوة اقتصادية حيث أصبحت تركيا من أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي[1] بتوسيع معاملاتها ونشاطاتها لتشمل كافة المجالات من أجل تقوية علاقاتها وتوسيع نفوذها في المنطقة بتبنيها لمقاربة متعددة الأبعاد، منفتحة على الدول العربية والإفريقية لتحقيق مصالحها، كما أعادت صياغة علاقات قوية مع دول منطقة جنوب المتوسط في إطار شراكة إستراتيجية يكون للمحدد الاقتصادي دورا فعالا في تحديد طبيعة التفاعلات وتوجيه العلاقات بين دول المنطقة، في هذا الشأن، أعلنت تركيا سنة 2005 عن خطة اقتصادية لتكثيف وتعميق الاعتماد المتبادل مع دول محيطها الإقليمي في إطار ما يعرف بـ: **"مبدأ الكسب للجميع"** من خلال تأسيس شراكات اقتصادية إستراتيجية[2] بين دول المنطقة، بما فيها:

❖ الاستثمارات التركية في الجزائر:

ساهم التحالف الاستراتيجي التركي الجزائري في إبراز التقارب الاقتصادي بين البلدين في العديد من الأنشطة والمعاملات التجارية، خاصة بعد التحول الذي شهدته تركيا في تعاملها مع الدول العربية عموما، والجزائر على وجه الخصوص، من التعامل السياسي نحو مصالح جديدة أكثر تعقيدا وتشابكا[3]، بتوجهها الى الأسواق العربية كأحد خياراتها الإستراتيجية لزيادة حجم صادراتها وضرورة إيجاد شريك اقتصادي قوي يضمن حاجياتها ومصلحتها ضمن عدة مشاريع استثمارية. ما أعطى تحولا

[1] الصهباني فهد، **مرجع سابق**، ص.87.

[2] نعيم شلغوم، "المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر: دراسة في المنطلقات والتوجهات"، **مجلة سياسات عربية**، ع 17، (نوفمبر، 2010)، ص.102 -115.

[3] منيرة بودردابن، القوة الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية: علاقات تحفظ أم انفتاح؟، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 03، (جويلية، 2021)، ص.618 -629.

للعلاقات مع الجزائر[1] التي تمثل جزءا مهما من عمقها الاستراتيجي، وجزءا هاما من الفضاء المتوسطي ومكسب مهم بالنسبة لها بوصفها دولة مفتاحية لشمال إفريقيا. كما أن الجزائر تعد سوقا استهلاكيا مهما للمنتجات التركية[2]، مما جعلها تحتل مكانة هامة في الدوائر التي يتعامل معها صانع القرار التركي، وهذا يبرره واقع الاستثمارات ودور الشركات التركية في الجزائر، الامر الذي ترجمته "**معاهدة الصداقة والتعاون**" التي تجمع بين تركيا والجزائر منذ 2006. كما لا تزال تركيا تتبنى سياسة تصفير المشاكل تجاه الجزائر لتقوية الشراكة الاقتصادية معها خاصة وأن الجزائر تعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ما عزز من تعاملها معها وأدى الى زيادة حجم استثمار وتجارة تركيا الخارجية. [3]

تعتبر تركيا أحد أهم المستثمرين في الجزائر حيث شملت الاستثمارات التركية في الجزائر قطاعات عدة، وحسب تصريح سفير تركيا بالجزائر السيد **جوفرجين زكي Guvercin Zeki** وجود حوالي 150 شركة تركية تعمل في مختلف القطاعات مثل قطاع الطاقة، الخدمات، الأغذية الزراعية، المنسوجات، البلاستيك، الصناعة الميكانيكية، البناء، السياحة والأجهزة المنزلية، السيارات، قطع الغيار، والأجهزة الالكترونية...الخ. حيث دعا الى ضرورة توسيعها الى مجالات جديدة وتعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة للمنفعة المتبادلة.

وفي سنة 2010، نشطت 52 شركة تركية في قطاع البناء، كشركة Kayi Holding [4] التي قامت بانجاز أربع مشاريع سكنية ما بين 2002 و2006، والعديد من الفنادق، المستشفيات والسدود. وكذا في قطاع النقل نجد مختلف المشاريع للبنية التحتية في الجزائر والعديد من خطط السكك الحديدية والطرق.

بالاضافة الى ذلك، نجد هناك العديد من الاستثمارات التركية في الجزائر في قطاع الموارد الطبيعية حيث زادت تركيا في حجم وقيمة استثماراتها بانجاز مصنع للحديد والصلب وآخر للنسيج، كما وقعت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وشركة توسيالي Tosyali على اتفاقية استثمار في الفولاذ

[1] سمية رمدوم، العلاقات الجزائرية-التركية (2002-2020)، **مجلة رؤية تركية**، ع 01، (جانفي، 2021)، ص.(153 - 189).

[2] **المرجع نفسه.**

[3] نعيم شلغوم، **مرجع سابق.**

[4] سمية رمدوم، **مرجع سابق.**

في 7 مارس 2012 [1] في وهران، و يعد من أكبر المشاريع والاستثمارات التركية في الجزائر في قطاع الحديد والصلب التي بلغت 2.25 مليار دولار في 2017[2] والذي تزايد حجمها بتصدير أزيد من 131 ألف طن من حديد البناء سنة 2019. وحسب تصريح وزير الصناعة والموارد الطبيعية التركي، **فاتح دونماز** Fatih Dönmez أن استثمارات تركيا في الجزائر بلغت خمس مليارات دولار في قطاعات الحديد والصلب والنسيج. [3]

تتجلى كذلك أحد أهم المشاريع التركية في قطاع النسيج والملابس، بإنشاء شركة تركية جزائرية تايال Tayal لصناعة وإنتاج المنسوجات والألبسة،حيث تم التوقيع على عقدين للمساهمة سنة 2013 يتضمن إنشاء شركتين مختلطتين[4] تكون ملكا بنسبة 70% للشركة الجزائرية و30% للشركة التركية برأسمال مليار دينار جزائري لكل شركة، بين المجمع العمومي للخياطة والألبسة والشركة التركية رينجلسان لإنتاج الألبسة الجاهزة في بجاية والنساجة بغيليزان. بالاضافة الى ذلك، ستعزز تركيا استثماراتها في الجزائر بالتركيز على قطاع الطاقات المتجددة لإنتاج الألواح الشمسية[5]. كما أدت الوكالة التركية للتعاون والتنسيق TIKA دورا فعالا في الجزائر وقامت بأعمال كثيرة خاصة في مشاريع البناء والترميم.[6]

بوصول الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون Abdelmadjid Tebboune الى الحكم في 2019 أعطى صورة جديدة لطبيعة العلاقات الاقتصادية التركية الجزائرية باتخاذها منحى تصاعدي[7]،بزيادة استثمارات المؤسسات التركية حوالي 377 اتفاقية أو مشروع استثماري تركي في الجزائر التي حققت أرباحا كبيرة بقيمة مالية 16 مليار دولار[8]، وصلت الى 800 شركة تركية تنشط في الجزائر في قطاعات

---

[1] مداني شهرة، دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية: واقع وأفاق (المجال الصناعي نموذجا)، **مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية**، ع 01، (جوان، 2017)، ص. (01 – 23).

[2] حسام الدين إسلام، **"تركيا والجزائر ...أردوغان يتوج صداقة عمرها 5 قرون"**، وكالة الأناضول التركية، في: https://shorturl.at/motCS , (08/04/2022), 03 :20h

[3] يامن مغربي، **"تركيا والجزائر تبحثان تعزيز العلاقات الثنائية"**، وكالة أنباء تركيا، في: https://shorturl.at/gzE17 (11/04/2022), 23 :09h

[4] مداني شهرة، **مرجع سابق.**

[5] سمية رمدوم، **مرجع سابق.**

[6] ماهينور كوكتاش، **"آفاق العلاقات التركية الجزائرية"**، تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط، (ماي، 2020)، في: https://t.ly/3xCG (11/04/2022), 00 :39

[7] سمية رمدوم، **مرجع سابق.**

[8] **المرجع نفسه.**

هامة منها الحديد والصلب،[1] ليتصاعد الى نحو 1300 شركة تركية متواجدة في الجزائر ، لتصل الى حوالي 1400 مؤسسة [2] التي تقدم بدورها خدمة هامة للقطاعات المختلفة الجزائرية وفي نفس الوقت تعطي قيمة مضافة لقوة الاقتصاد التركي بشكل واضح كونها استثمارات إستراتيجية هامة.

في هذا الإطار، ساهم منتدى الأعمال الجزائري التركي في تأسيس علاقة اقتصادية وتجارية جديدة بين البلدين، من خلال تعميق حجم الاستثمارات والشراكات من اجل تعزيز التعاون بين البلدين، حيث دعا الرئيس التركي أردوغان الى ضرورة إنشاء منطقة تجارة حرة بين تركيا والجزائر وافتتاح "ورشة عمل جزائرية تركية كبرى من اجل تأسيس علاقة اقتصادية وتجارية بطابع جديد[3] بالشكل الذي سيساهم في تعميق التقارب الاقتصادي بين البلدين لاسيما وأن الشركات التركية مهتمة جدا بالسوق الجزائري.

على هامش الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في عام 2022 ، تصاعدت العلاقات التركية الجزائرية بشكل كبير جدا بفضل المبادرة التي قامت بها الحكومتين التركية والجزائرية بتواجدهما في المجمع الرئاسي التركي بالعاصمة أنقرة بشأن التوقيع على 15 اتفاقية في تعاون في مختلف المجالات السياسية، البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية[4].

فقد جرى التوقيع على مذكرة التفاهم حول التعاون في مجال التربية والتعليم، في هذا السياق وقع الطرفين على اتفاقية فتح مدرسة دولية تركية في الجزائر. بالإضافة الى توقيع اتفاقية بخصوص

[1] عمار لشموت، **"العلاقات الجزائرية التركية... تنامي حجم الاستثمارات يعزز التوافق السياسي"**، جزائر ULTRA، في: https://shorturl.at/cAI57 ,(10/04/2022), 03:17h

[2] منال البتول، **"سفيرة تركيا بالجزائر تسيد بدعم الجزائر للمستثمرين الأتراك"**، في: https://shorturl.at/knCW3 , (16/04/2022) , 00 :07h

[3] Algérie presse service, « **Algérie – Turquie : Le forum d'affaires pose les fondements d'une nouvelle ère dans les relations économiques bilatérales** », https://t.ly/Mv-R, (11/04/2022), 00 :33h

[4] **"خلال زيارة الرئيس الجزائري إلى تركيا.. توقيع 15 اتفاقية والسعي لزيادة التبادل التجاري إلى 10 مليارات دولار"**،في: https://tinyurl.com/y7headte , (08/06/2022), 02:17h

افتتاح مراكز ثقافية في البلدين، التعاون في ميدان التكنولوجيا والابتكار ،مجال الأشغال العامة والخدمات الاجتماعية المختلفة.[1]

من خلال ما سبق، نجد بأن تركيا تمكنت من تعزيز وجودها في الجزائر بتوجه العلاقات الاقتصادية الثنائية نحو الأفضل، من خلاله جملة من المشاريع الاقتصادية الاستثمارية الإستراتيجية الهامة، ما عزز قوتها الناعمة وطور في إستراتيجيتها الاقتصادية تجاه الجزائر. كما أن التوافق التدريجي للمصالح الجيواستراتيجية المشتركة بين الدولتين تطورت وفي تصاعد مستمر. بالاضافة الى ذلك، يمكننا القول المؤهلات الجيوسياسية والجيواقتصادية للجزائر عززت العلاقات الاقتصادية التركية - الجزائرية وجعلها تتطور وترتقي الى مستوى الشراكة[2] كما أن تركيا تبحث عن منافذ لسلعها في القارة الإفريقية وتعتبر شمال إفريقيا ضرورة إستراتيجية [3] بالنسبة لها، ما يتطلب تمتين روابطها ومعاملاتها الاقتصادية معها، فهي تدرك تماما أن هذا الهدف يتم عبر الجزائر التي تعتبرها بوابة المغرب العربي والقارة الإفريقية إدراكا منها أن لها القدرة على تصدير السلع والمنتجات التركية المصنعة في الجزائر الى الدول التي تربطها معها اتفاقيات التعاون في إفريقيا ودول منطقة التجارة الحرة العربية [4].

❖ الاستثمارات التركية في ليبيا:

تعتبر ليبيا محط أنظار ومركز اهتمام الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط، حيث عملت على تطوير علاقات اقتصادية مميزة معها باعتبارها هدفا ذا أولوية.

تجمع بين تركيا وليبيا علاقات إستراتيجية هامة قائمة بشكل أساسي على جملة من المشاريع والاستثمارات في قطاعات عدة ، كما تعتبر ليبيا شريكا رئيسيا لتركيا في شمال إفريقي حيث يُنظر إليها على أنها مصلحة حيوية في الإستراتيجية التركية وسوقا مربحة للأعمال التركية، فقد زادت أنقرة انخراطها مع ليبيا بين عامي 2002 و 2011 عبر المشاريع والاستثمارات في كل القطاعات أغلبها في

[1] "بحضور أردوغان وتبون... تركيا والجزائر توقعان على 15 اتفاقية "، وكالة الأناضول التركية، في:
https://tinyurl.com/yc7hmcwe , (08/06/2000), 02:48h

[2] نعيم شلغوم، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

[4] « Coopération Algéro – Turque : Booster les relations économiques avec l'Algérie », https://t.ly/B9hW, (11/04/2022), 01 :39h.

قطاعي البناء والتشييد والطاقة. ففي عام 2010 وقعت حوالي 200 شركة تركية مجموعة من الاتفاقيات لأكثر من 300 مشروع بلغت قيمته 20 مليار دولار.[1]

تراجعت العلاقات الاقتصادية التركية الليبية مع غياب المشاريع الاستثمارية التركية في المنطقة تأثرا بموجات الحراك العربي خاصة مع بداية الانتفاضة الشعبية ضد الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي"، الذي حاول مواجهة هذه الانتفاضة بقواته المسلحة، زادت المسألة الليبية تشعبا وتعقيدا خاصة مع تدخل مجلس الأمن من أجل حماية المدنيين من الشعب الليبي، تحت هذا الغطاء كان تدخل القوى الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية عاملا هاما في تعميق الانقسام والاستقطاب السياسيين في ليبيا بتخطيط استراتيجي يتضح لنا دوافعه وأسبابه، ليخلقوا أرض دمار يسمح لشركاتهم بالتمدد بإعادة البناء ويعود عليهم بالمنافع بمليارات ضخمة، وإعادة بناء ليبيا بالشكل الذي يضمن مصالحهم بشكل أكبر و تأمين حصتها في ليبيا والحصول على الامتيازات وعلى أكبر عقود ممكنة في كل المجالات. وقعت ليبيا بين دول تعزز من نفوذها بما يتوافق مع إستراتيجيتها وسياستها، ودول تغتنم الفرصة مثل الدول الأوروبية كفرنسا، ايطاليا، بريطانيا هدفهم الأساسي تأمين مصالحهم ومصالح شركاتهم، وفي المقابل نجد الدور التركي في الشأن الليبي وسعيه الى تعزيز تواجده في الساحة التي تتمتع فيها الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية بدور حاسم بتبني تركيا نهج جديد تجاه ليبيا قائم على القيمة الاقتصادية إلى حد كبير لتحقيق مصالحها القومية.

لم تؤيد تركيا في البداية الإطاحة بنظام القذافي في عام 2011 ومع ذلك شاركت أنقرة في عملية الناتو لدعم الليبيين. ففي بداية الأزمة الليبية، أعطت تركيا أهمية وأولوية للآلية السلمية الدبلوماسية كضرورة لحل الأزمة بالتشاور السياسي، ودعت الى ضرورة تفعيل العملية السياسية على أساس التوافق الوطني، فاعترفت أنقرة بالمجلس الانتقالي الوطني ممثلا شرعيا لليبيا وقدمت له الدعم السياسي في إطار التفاوض والحل السلمي وهو الأمر الذي يرفضه الجنرال "الخليفة حفتر". لكن عندما أخذت الأوضاع في ليبيا منحى جديد أكثر تعقيد في المجال السياسي، الاقتصادي والأمني،وتراجع أفق الحل السلمي دفع تركيا الى اللجوء الى الآلية القهرية العسكرية بالتزامن مع بدء التدخل العسكري بموجب القرار رقم[2] 1970الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتغيير التوازن العسكري في

[1] أمر الله ايشلر، "العلاقات التركية الليبية: منظور تاريخي وتحليل حديث"، **رؤية تركية**، (فيفري، 2020)، ص.01-16.

[2] امرح ككيلي، "العلاقات التركية الليبية: مجالات الأزمة وإمكانات التعاون"، **مجلة رؤية تركية**، (سبتمبر، 2017)، ص.01-18.

ليبيا لصالح حكومة الوفاق الوطني، حيث وقع الطرفين مذكرة التفاهم [1] لشرعنة وتنظيم تدخلها في 2019 والذي ركز على الأمن والدفاع والتعاون العسكري، عززت من خلاله تركيا الموقف العسكري في طرابلس بإقامة العديد من مراكز العمليات، وتوفير المواد والدعم الفني للقوات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني بشكل أكثر فعالية، وكذا إرسال قوات الجيش التركي إلى ليبيا، ونقل الخبرات، التخطيط والدعم المادي...الخ. دون إنكار حقيقة أن التدخل العسكري التركي في ليبيا مرتبط ومقرون بالمصلحة الحيوية بدافع تحقيق أجندتها القومية وأغراض اقتصادية في المنطقة، بمعنى استغلت تركيا الوسيلة العسكرية خدمة لمكاسبها الاقتصادية والتجارية.

تسعى أنقرة الى توسيع عمقها الاستراتيجي في شمال إفريقيا بناءا على نظرتها إلى ليبيا باعتبارها ضرورية في سبل تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين خاصة في أعقاب الفرصة التي أتاحتها انتفاضات 2011، أجبر ما يسمى بالثورات العربية تركيا على تحديث مناهجها وسياساتها لتتجاوب مع واقع منطقة جنوب المتوسط [2]بالرغم من أنها تقدم استثمارات ومشاريع ضخمة إلا أنها تستفيد من هذا التحول مع هذه الدول التي مازالت تعيش في حالة فوضى وعدم الاستقرار السياسي كون أن سياسة تركيا الإقليمية مدفوعة بشكل كبير بتحقيقها للمصالح الاقتصادية الحيوية لذلك، يمكننا اعتبار أن الثورات العربية تعد بمثابة فرصة إستراتيجية لتركيا وحلم تركي مهدت الطريق لزعامة المنطقة العربية[3].

تمتلك الشركات التركية بالفعل عقود بناء بمليارات الدولارات في ليبيا خاصة بعد دعمها لمشاريع إعادة الاعمار بعد الأزمة الليبية في إطار عملية تأسيس البنى التحتية التي بدأت فيها تركيا في عهد الرئيس الليبي السابق معمر القذافي وبقيت في شكل تعاقدات معلقة الالتزامات تجاه الشركات التركية تتكون غالبية هذه الالتزامات من أعمال بناء غير مكتملة عندما بدأت الانتفاضة في 2011[4]

[1] أمر الله ايشلر، **مرجع سابق**.

[2] Senem Aydin Düzgit, Anne Duncker, Daniela Huber, **Global Turkey in Europe : Political, Economic and Foreign policy dimensions of Turkey's evolving relationship with the EU**, (Roma : Nuova Culture), Edit 01, 2013, p.221.

[3] سمير ذياب سبيتيان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، (عمان، الأردن، الجنادرية للنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى، 2012، ص.153.

[4] Engin Yüksel, « Turkey's interventions in its near abroad: The case of Libya", **CRU policy brief**, Netherlands Institute of International Relations, (September, 2021), p.01-12.

التي ظلت ناقصة حيث قدرت قيمة هذه الاتفاقيات بحوالي 18.5 مليار دولار [1]. لكن عملت الشركات التركية على العودة بالاستثمار في ليبيا شيئا فشيئا اعتبارا من 2012 والبدء في تنفيذ المشاريع الناقصة من تشييد الطرق، بناء المطارات، الموانئ، الفنادق، بالاضافة الى المشاريع الكهربائية والإلكترونية الميكانيكية.

من خلال ما سبق يتبين لنا، أن تركيا مستثمر مهم في ليبيا، ساهمت في تعزيز وجودها وتقوية روابطها الاقتصادية عن طريق تبنيها لجملة من المشاريع الاستثمارية التي فتحت المجال أمام الشركات التركية للاستثمار في مختلف القطاعات في ليبيا، على غرار القطاع المقاولاتي.

❖ **الاستثمارات التركية في مصر:**

تندرج مصر ضمن الدول المهمة في الإستراتيجية الاقتصادية في جنوب المتوسط نظرا لأهمية موقعها الحيوي وفقا لما اسماه داوود أوغلو بالمثلث الاستراتيجي الذي يضم "تركيا وإيران ومصر " ودوره في تحقيق التوازن في جيوسياسية المنطقة، [2]حيث تمتلك تركيا ومصر خصائص جغرافية هامة بامتلاكهما لحدود بحرية مشتركة ما يحسن في طبيعة التفاعلات بين البلدين من خلال سعي تركيا الى تحسين وتطوير مختلف المشاريع الاقتصادية المتعلقة بالمنطقة، بمنطلق أن الملف الاقتصادي دافع حيوي نحو التعاون لتعزيز الفرص الاستثمارية وإنشاء سوق بين البلدين قد يمكنهما من تحقيق التكامل الاقتصادي[3] في العديد من القطاعات، فمن المؤكد أن المصالح الاقتصادية المتبادلة محدد أساسي في توجيه العلاقة بين تركيا ومصر كقوة دافعة مؤثرة نحو التقارب الاقتصادي [4] بالإضافة الى ذلك، تقع مصر في قلب المناطق البرية القريبة أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط[5] ما يزيد من رغبة تركيا في تثمين علاقاتها الإستراتيجية مع مصر، بما يحقق أهدافها في المنطقة ويزيد من فرص

[1] امرح ككيلي، **مرجع سابق**.

[2] أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.389.

[3] طارق دياب، "العلاقات المصرية التركية: القضايا والإشكاليات"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (جويلية، 2020)، ص.(01 - 28).

[4] عبد الحافظ الصاوي، "العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآفاق"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (مارس، 2016، ص.(01 - 17).

[5] وسام فؤاد، "التقارب المصري التركي: الحدود والأبعاد"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (مارس، 2021)، ص.(01 - 20).

الاستثمار معها إقليميا. لذلك كما تعتبر مصر بوابة بحرية لتركيا لتوسيع تجارتها على الدول الإفريقية التي تحتل مكانة مميزة في الإستراتيجية التركية.[1]

نشأت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر منذ سنوات عديدة، حيث تعتبر تركيا مستثمر مهم في مصر، تجمع بينهم العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات، فجل الاستثمارات التركية في مصر يغلب عليها الطابع الصناعي.

اعتبرت أنقرة الثورات العربية فرصة لإعادة تعميق علاقاتها الإستراتيجية الديناميكية، الأمر الذي فرض واقع جديد في طبيعة التفاعلات بين تركيا ودول المنطقة، حيث سعت تركيا الى بناء شراكات اقتصادية مستغلة بذلك الثورات العربية بما يخدم أجندتها وأهدافها البراغماتية في المنطقة.

في هذا الصدد، ثمة نقطة مهمة يجب مراعاتها لفهم عمق العلاقات الاقتصادية التركية المصرية وهي حقيقة ارتباط المحدد الاقتصادي بالمعطى السياسي للأوضاع في مصر في تلك الفترة. فالتوترات السياسية لم تؤثر بصورة كبيرة على التعاون الاقتصادي التركي المصري، بل بقي حجم الاستثمار على ما كان عليه سابقا قبل عام 2011 رغم تدهور الأوضاع السياسية بين البلدين نتيجة موقف تركيا من أحداث 2013 في مصر، التي بدأت بثورة شعبية لمطالبة الرئيس المصري السابق "محمد مرسي" بالتنحي لكنه رفض ذلك فتدخلت القوات المسلحة ضده، فكان موقف تركيا داعما للثورة ضد الانقلاب العسكري، ويمكن تفسير الموقف التركي بالنظر لارتباطه بالموقف الأيديولوجي وانتماء قادة حزب أردوغان الى جماعة الإخوان المسلمين. مؤكدا أن ما حدث في مصر أفسد المخطط التركي في السعي الى إعادة خريطة العالم الإسلامي والشرق الأوسط.

بلغت قيمة الاستثمارات التركية في مصر في 2011 حوالي 12.5 مليون دولار نتيجة تدهور الأوضاع. أما في فترة حكم الرئيس محمد مرسي ومع إقبال عدد كبير من المقاولين الأتراك الى مصر ازدادت الاستثمارات بشكل كبير وصلت الى حوالي 169 مليون دولار وذلك بمعدل نمو 1252 ، وتم بالفعل التقارب بين البلدين من خلال التوقيع على 27 اتفاقية تفاهم بين البلدين[2]، من بينها: اتفاقية

[1] وسام فؤاد، **مرجع سابق.**

[2] عبد الرحمان سعد، "العلاقات المصرية التركية من الثورة الى الانقلاب"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (ديسمبر، 2018)، ص. (01 – 10).

تفاهم في قطاع النقل والسكك الحديدية، النقل البحري، المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية، وكذا في مجال تطوير الأنظمة الصحية...الخ).

لكنها سرعان ما انخفضت وتراجعت وتيرة الاستثمارات في عام 2013 الى 31 مليون دولار نتيجة الانقلاب العسكري ومعارضة تركيا لهذا الأخير. وفي 2015 تم إلغاء اتفاقية الترانزيت أو ما تعرف بـ: "الرورو " [1] المتمثلة في نقل الشاحنات التركية الى دول الخليج عبر الموانئ المصرية، وإصرار مصر على عدم تجديدها للاتفاقية .

بالرغم من ذلك، ظلت باقي المشاريع الاستثمارية قائمة حيث تتواجد حوالي أكثر من 200 شركة صناعية تركية في مصر باستثمارات تزيد على 2 مليار دولار [2] في 2021 حيث تحتل الشركات الصناعية التركية 28.7 % من إجمالي الشركات التركية العاملة في مصر، ثم استثمارات شركة النسيج والخدمات بـ: 25.3 %، تليها شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بنسبة 7.6 % بالإضافة الى شركات في قطاع البناء، الزراعة، السياحة، وكذا في مجال تصنيع السيارات[3] كما افتتحت شركة الزجاج التركية شيشيكام Şişecam [4] مصنع في مصر لإنتاج الزجاج باستثمارات ضخمة، والتي تندرج ضمن أكبر المشاريع الاستثمارية التركية في مصر.

وعليه، يتضح لنا أنه يجمع بين كل من تركيا ومصر استثمارات وشراكات اقتصادية هامة بالشكل الذي يجعل تركيا تبسط نفوذها في المنطقة بطريقة اقتصادية مرنة.

ومن خلال ما تطرقنا إليه، توصلنا الى أن تركيا استطاعت تثمين علاقاتها الاقتصادية مع كل من الجزائر، ليبيا ومصر عبر آلية الاستثمارات والمشاريع الإستراتيجية التي شملت معظم القطاعات الحيوية في البلاد والتي من خلالها حققت تركيا مكاسب اقتصادية كبيرة.

---

[1] عبد الحافظ، الصاوي، مرجع سابق.

[2] "**وفد تجاري مصري في أنقرة ... توافق على زيادة الاستثمار بين البلدين**"، في: https://t.ly/qiAd 03h :23 ,(16/05/2022),

[3] داليا العجمي، "التقارب التركي المصري من منظور المصالح المتبادلة"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (ماي، 2021)، ص.(01 – 18).

[4] **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني: التبادل التجاري مع دول جنوب المتوسط

توظف تركيا المبادلات التجارية كآلية مهمة في إستراتيجيتها الاقتصادية لمد نفوذها وتقوية روابطها مع دول جنوب المتوسط، بالنظر الى دورها في نجاح منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية خاصة أنها قوة إقليمية وشريكة في عملية مسار برشلونة[1]، حيث أبرمت تركيا اتفاقيات التجارة الحرة مع إسرائيل ومصر والمغرب وتونس وفلسطين وسوريا (2004)، بالإضافة إلى المفاوضات الجارية لاتفاقيات التجارة الحرة مع لبنان والأردن والجزائر. العلاقات الأورومتوسطية تتطور والتبادلات بين تركيا ودول جنوب البحر المتوسط في تزايد مستمر خاصة في السنوات الأخيرة ويتضح ذلك من خلال حجم صادراتها وارداتها مع دول المنطقة، على رأسها:

❖ المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر:

تسعى تركيا نحو توطيد وتقوية علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر برؤية جديدة تعكس تطلعات البلدين وطموحهما وفق مبدأ الربح للطرفين لخلق فرص عمل جديدة وتشكيل شراكات جديدة وهذا ما تعبر عنه المعاملات التجارية والمشاريع الاستثمارية والمؤشرات الاقتصادية . فمؤخرا دعت السفيرة التركية بالجزائر **ماهينور أوزدمير غوكتاش Mahinur Özdemir Götaş** الى ضرورة إنشاء سوق حرة قصد زيادة التجارة الثنائية، كون أن الجزائر تمثل أحد أهم محاور التوسع التعاون الاقتصادي التركي في إفريقيا. حسب أرقام الجمارك الرسمية، تعد الجزائر أول شريك اقتصادي في إفريقيا لتركيا بحجم مبادلات تتجاوز 4 مليار دولار[2]

التعاملات التجارية بين تركيا والجزائر لا تكون فقط بالمنظور الذي يسعى لأخذ ما يريد دون أن يعطي شيء، بل تعطي فرصة للجزائريين بأن يتلقوا خبرة جديدة تمكنهم من خلالها من تطوير منتجاتهم على صعيد الصناعة المتوسطة والثقيلة، معتبرة بذلك أن جل المعاملات التجارية التركية يمكن أن تلعب دورا مهما في زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية للجزائر خارج قطاع المحروقات. كذلك في مجال صناعة السيارات الذي يعتبر جزء مهم يمكن تطويره في الاقتصاد الجزائري، بتصدير التكنولوجيا عبر القطع والمعدات من تركيا الى الجزائر.

---

[1] Durmus Ozdemir, "Relations commerciales et économiques avec la Turquie, Direction générale des politiques externes de l'Union", **Parlement européen**, (Avril, 2010), p.29.

[2] منيرة بردردابن، **مرجع سابق**.

فقد شهد التبادل التجاري بين تركيا والجزائر نسب متفاوتة من فترة الى أخرى وسجل تراجع وتزايد واستقرار نوعا ما في حجم وقيمة المبادلات التجارية، كما عرف قفزة كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث انتقل من أقل من مليار دولار سنة 2000 إلى 2.5 مليار دولار سنة 2005[1] وصولا الى 5 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفض الى 3.8 مليار دولار في ثلاث سنوات متتالية في 2009، 2010 و2011 [2]،نظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي والحركة التجارية. ثم ارتفع الى 4.46 مليار دولار سنة 2012، ليصل الى 4.5 مليار دولار نهاية عام 2013 [3] ليبقى على نفس وتيرة التصاعد خلال 2014، وعرفت المبادلات التجارية بين البلدين تزايدا مستمرا من سنة 2015 الى 2017، حيث تجاوز 4 مليار دولار في 2018 [4] وبلغ 4 مليار دولار سنة 2020 [5]،فقد جرى الاتفاق على رفع حجم التبادل التجاري إلى 5مليار دولار في المستقبل القريب، كما تطمح تركيا إلى رفعه إلى 10 مليار دولار في آفاق 2030 [6] لو عمل الطرفان على شراكة "رابح رابح" التي تستهدفها تركيا بتجسيد المشاريع المشتركة[7]. يمكننا القول أن المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر سجلت تصاعدا كبيرا خلال السنوات الماضية من خلال تصدير الجزائر للمحروقات ومصادر الطاقة واستيرادها للمواد الاستهلاكية.

من خلال ما سبق، نجد بأن تركيا والجزائر شريكين تجاريين في العديد من الأنشطة التجارية والقطاعات الهامة، فتركيا والجزائر تجمع بينهما علاقة إستراتيجية قوية وشراكة أزلية باعتبار أن السوق الجزائرية تمثل أولوية لتركيا، وتعد الجزائر ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في شمال إفريقيا، على الرغم من عدم وجود اتفاقية تجارة حرة بينهم، إلا أنها حريصة على تعزيز التعاون الثنائي.

---

[1] **"الجزائر وتركيا ... من اتفاق الصداقة الى الشراكة الاقتصادية"**، في: https://t.ly/ePUz, (11/04/2022), 03 :36h

[2] سمية رمدوم، **مرجع سابق.**

[3] عبد الحفيظ سجال، **"الجزائر وتركيا ... تعاون اقتصادي بحاجة الى تعزيز أكبر"**، تقرير نون بوست،في:
https://t.ly/2xQf, (11/04/2022) , 04 :22h

[4] **"حجم التبادل التجاري بين تركيا والجزائر يتجاوز 4 مليارات دولار"**، وكالة الأناضول للأنباء، في:
https://t.ly/Kuir, (11/04/2022), 04:45h

[5] **"الشراكة التركية الجزائرية مدخل التوسع التجاري بإفريقيا"**، وكالة الأناضول التركية، في:
https://t.ly/PJ0d, (12/04/2022) , 22 :16h

[6] عمار لشموت، **"العلاقات الجزائرية التركية ... من البعد التاريخي الى البعد الجيوسياسي"**، (جزائر ULTRA)، في:
https://t.ly/ZR9s, (12/04/2022), 23 :05h

[7] **"العلاقات التركية الجزائرية والتبادل التجاري بين البلدين"**، في: https://t.ly/tZ0w, (13/04/2022), 01:44h

يمكننا القول كذلك أن قيمة المبادلات التجارية تعكس لنا إرادة صانع القرار في تطوير العلاقات بين البلدين. فقد كان لتسويق المنتجات التركية للسوق الجزائرية اثرا كبيرا في ميزانها التجاري، لتحقق بذلك وجودها في المنطقة، فالمعاملات التجارية والتقارب الاقتصادي التركي . الجزائري ضرورة إستراتيجية ونتيجة حتمية لأسباب براغماتية[1] لجعل العلاقة بين البلدين ذات جدوى ومنفعة اقتصادية.

❖ المبادلات التجارية بين تركيا وليبيا:

تعتبر ليبيا شريك تجاري اقتصادي قوي لتركيا حيث يعمل الطرفان على تثمين الروابط التجارية بينهما في إطار شراكات إستراتيجية هامة .

من منظور دقيق تتركز الواردات التركية على مصادر الطاقة بشكل رئيسي النفط والغاز بالدرجة الأولى، بالإضافة الى المعادن، الذهب، الألمنيوم...الخ. ، بينما الصادرات التركية كثيرة وأكثر تنوعا بسبب اعتماد ليبيا على العالم الخارجي لبضاعته، وتشمل المنسوجات، الأثاث، الأدوية، مواد البناء ومواد أخرى.

شهدت العلاقات التجارية التركية الليبية تصاعد كبيرا ففي عام 2007 بلغ حجم التجارة بين البلدين 2.786 مليار دولار [2]، و 1.935 مليار دولار في 2010[3]، كما عرف البلدين حركة تجارية كبيرة في السنوات الأخيرة وصل فيها حجم الصادرات الى ليبيا بزيادة 80.1 % [4]، وبعد الأزمة الليبية تراجعت معدلات التبادل التجاري بين تركيا وليبيا في 2011 بنسبة 63 % [5] نتيجة عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية والمجتمعية، ويبقى الطموح الاقتصادي التركي في زيادة حجم التجارة مع ليبيا إلى 10 مليار دولار. [6]

---

[1] نعيم شلغوم، **مرجع سابق.**

[2] Tankut *Öz*tas, Ferhat Polat, « Turkey – Libya Relations : Economic and strategic imperatives », **TRT world research centre,** (December, 2019), p.01-35.

[3] أمر الله ايشلر، **مرجع سابق.**

[4] H. Kaan Nazli, « **Turkey and North Africa: Challenge and opportunity** »,p.01-10.

[5] محمود سمير الرنتيسي، "السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011-2014"، **مجلة رؤية تركية**، (نوفمبر، 2014)، ص.(01 – 14).

[6] Engin Yüksel, **op.cit**.

في البداية، كان الميزان التجاري بين البلدين لصالح ليبيا على الدوام، بعد عام 2007 بدأ هذا الاتجاه في التحول لصالح تركيا خاصة بعد الانتفاضة الشعبية عام 2011 . و تجدر بنا الإشارة هنا أن الاضطرابات السياسية وحالة الفوضى التي تشهدها الدولة الليبية مازالت تؤثر على المبادلات التجارية بين تركيا وليبيا لذلك تتصاعد وتيرة المعاملات التجارية وتتراجع من فترة الى أخرى نتيجة وقف الإنتاج مرات عديدة بشكل كامل[1]، كما نرى أنه كلما زادت المسألة الليبية تعقيدا كلما أثر بالإيجاب على حجم تجارة تركيا كونها استغلت الوضع بما يتماشى مع المصلحة الاقتصادية التركية خاصة بعدما عملت على تعزيز التعاون والتحالف الاستراتيجي بعودة الشركات التركية الى العمل في ليبيا بالشكل الذي يعزز من وجودها من خلال تعاملاتها التجارية مع ليبيا.

من خلال ما تطرقنا إليه، يمكننا اعتبار أن التبادل التجاري بين تركيا وليبيا يشهد وتيرة متصاعدة أضعاف ما كان عليه، ما يعكس لنا العلاقة الإستراتيجية الهامة بين البلدين، وكذا طموح تركيا في التنسيق والتعاون مع ليبيا لدخول السوق الإفريقية من جهة وتحقيق مكاسبها الاقتصادية في الفضاء المتوسطي من جهة أخرى.

❖ المبادلات التجارية بين تركيا ومصر:

لطالما اعتبرت مصر بوابة أساسية لزيادة حجم التجارة الدولية والترويج بمنتجات تركيا الى الدول الإفريقية، تظل مصر أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لتركيا في شمال إفريقيا، نظرا لحاجة تركيا لقناة السويس التي تعد أهم الممرات المائية العالمية التي يمر بها نحو 12 % من إجمالي التجارة العالمية والتي تعد خط حيوي لتوزيع منتجاتها داخل الدول الأفريقية وأيضا العالم العربي. [2]

وقع الطرفين اتفاقية التجارة الحرة في عام 2005 [3]، ودخلت حيز التنفيذ عام 2007 قصد تحقيق المكاسب الاقتصادية المشتركة، التي بموجبها شهدت العلاقات التجارية التركية المصرية وتيرة متصاعدة. والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية تدعم المنتجات الصناعية دون الزراعية، وبذلك تقع في صالح تركيا كطرف مستفيد أكثر من مصر كون أن صادرات تركيا يغلب عليها الطابع الصناعي، بينما

[1] بوزيدي يحيى، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، مذكرة ماجستير، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2013/2012، ص.183.

[2] داليا العجمي، **مرجع سابق.**

[3] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **"دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة (2002-2010)**، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم، 2011/2010)، ص.143.

صادرات مصر من تتمثل معظمها في المنتجات الزراعية.[1] بالإضافة الى توقيع اتفاقية التعاون بين بورصتي مصر واسطنبول في عام 2012 .[2]

رغم أن الطموح التركي في ظل الثورات العربية كان بدافع توطيد العلاقات التجارية بشكل أعمق باستغلال الوضع في المنطقة خصوصا مع ليبيا ومصر وتونس لكن نجد بأن حجم الصادرات التركية تراجع بنسبة 24 % لمصر [3] خاصة في الأشهر الأولى من عام 2011 الذي بلغ حجم المبادلات التجارية فيه حوالي 4.1 مليار دولار، كما شهد عام 2012 أعلى معدل نمو للصادرات التركية تجاه مصر بقيمة 3.6 مليار دولار وبلغ حجم التجارة 5.2 مليار دولار [4] لدوافع سياسية دفعت بعودة المستثمرين الأتراك بقوة، ثم تراجع بشكل نسبي التبادل التجاري في عام 2013 بسبب الانقلاب العسكري في مصر وتحدياته وكذا الموقف التركي المعادي له وتدهور الأوضاع الاقتصادية التي تراجعت فيها صادرات وواردات كلا البلدين نتيجة تغير الأوضاع الداخلية. بالرغم من رفض تركيا للنظام، ظلت التفاعلات التجارية بين البلدين تسير بمعدلاتها المعتادة، بل حققت ذرة وتصاعدت في عام 2015 حوالي 4.3 مليار دولار وبقي في نفس وتيرة التزايد في عام 2017 بقيمة 4.43 مليار دولار أمريكي في عام 2017 بزيادة قدرها 4٪ مقارنة بعام 2016 [5] كما بقيت في مسارها التصاعدي حيث تجاوزت المبادلات التجارية بين البلدين 5 مليار دولار[6] ثم تراجعت في العامين الأخيرين نتيجة انتشار فيروس كورونا وتأثيره في البنية الاقتصادية وفي حركة التجارة الدولية.

يتبين لنا مما تقدم، بأن هناك العديد من المحددات والمتغيرات المحلية والإقليمية كالثورات العربية التي من شأنها جعل العلاقة بين تركيا ومصر بين التقارب والتراجع أو التصادم، لكن هذا المتغير لم يؤثر بصورة كبيرة على حركة التجارة بين البلدين، بل زاد حجمها خلال السنوات الأخيرة نظرا أن المصلحة الاقتصادية المتبادلة تبقى الدافع لتنشيط وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية، كما قد يشكل هذا البعد الاقتصادي معبرا مهما للخلافات والتوترات السياسية بين البلدين.

---

[1] داليا العجمي، **مرجع سابق.**

[2] عبد الحافظ الصاوي، **مرجع سابق.**

[3] صدام أحمد سليمان الحجاحجة، **مرجع سابق.**

[4] عبد الحافظ الصاوي، **مرجع سابق.**

[5] Said Saddiki, « The new Turkish presence in North Africa: Ambitions and challenges", **med dialogue, KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean**, n33, (December, 2020), p.(01 -08).

[6] وسام فؤاد، **مرجع سابق.**

استنادا لما تطرقنا إليه، نستخلص بأن المبادلات التجارية التركية مع الجزائر وليبيا ومصر شهدت وتيرة متصاعدة وحركة تجارة كبيرة. كما نجد بأن تغير الأوضاع في الساحة الدولية على غرار الثورات العربية أثرت في طبيعة العلاقة بين الدول على الصعيد السياسي، لكنها لم تؤثر على العلاقات التجارية، بل بقيت في نفس الوتيرة.

المبحث الثاني: رهان الطاقة والموارد في الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

سنتطرق خلال دراستنا الى أهم المشاريع الطاقوية والمائية التي تستخدمها تركيا مع دول جنوب المتوسط في ظل استغلالها لموقعها الاستراتيجي كدولة محاطة بالمواد الحيوية.

المطلب الأول: المشاريع الطاقوية التركية مع دول جنوب المتوسط

❖ أهمية متغير الطاقة بالنسبة لتركيا:

تعتبر الطاقة قضية مركزية في الاستراتيجيات الدولية كونها مرتبطة بالمجالات الاقتصادية، السياسية، الجيوسياسية والبيئية. ومقترنة كذلك بالمصلحة الوطنية التي تطمح أي دولة الى تحقيقها للحفاظ على استقرارها وتعزيز أمنها بما فيها أمنها الطاقوي الذي يندرج ضمن أمنها الاقتصادي[1] اذ يعتبر أولوية لكل الدول، على غزار تركيا التي تعمل على إقامة مشاريع واستثمارات طاقوية من أجل تحقيق إستراتيجيتها وتلبية احتياجاتها الاقتصادية والطاقوية، ويبقى زيادة الطلب التركي على الطاقة قضية اقتصادية ذات أهمية قصوى [2] لأنها أصبحت المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية ومن أهم الموارد التي تحدد الاكتفاء الذاتي للدولة من جهة، وتعزيز قوتها الإقليمية من جهة أخرى. كما يسمح الوجود القوي لموارد الطاقة على الإقليم للدولة بضمان استقلال الطاقة، ويفسر جزئيا القوة الجيوسياسية الإقليمية والعالمية للدولة. [3] كما ينتهج حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية تشكل

---

[1] مروشي صبيحة، "جيوبوليتيك الطاقة دراسة في المفهوم والتطور"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ع 12، (جوان، 2019)، ص.(25 – 39).

[2] Ronan Le Rouzic, **Evaluation et limites de la stratégie turque de diversification énergétique,** Master MMO, (Université de Grenoble : Institut d'études politiques de Grenoble, 2013/2014), p.17.

[3] **Ibid**.

الطاقة جزءا مهما منها، فقد أشار وأكد على الحفاظ على إمدادات طاقة آمنة ومستمرة وإنشاء سوق طاقة تنافسي[1] والذي من شأنه أن يعزز من مكانة تركيا الإستراتيجية في تجارة الطاقة الدولية.

لقد ازدياد استهلاك تركيا للطاقة بشكل كبير، دفع الاقتصاد التركي للطلب المتزايد على الطاقة. حيث أصبح أسرع بكثير من إنتاج الطاقة على المستوى الوطني، فإجمالي الطلب التركي على الطاقة الأولية كان 74.22 مليون طن في عام 2002، ليرتفع على التوالي الى 116.90 مليون طن في عام 2012، ليزداد بكثرة في السنوات الأخيرة. كما أن حجم الاستثمارات المطلوب القيام بها في قطاع الطاقة في تركيا بحلول عام 2023 ستصل إلى 120 مليار دولار [2] ما يبرّر لنا إستراتيجية تركيا الاقتصادية وتوجهها الى دول جنوب المتوسط الغنية بالموارد ومصادر الطاقة باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز، في هذا الشأن، تعد ليبيا اكبر منتج للنفط في دول جنوب المتوسط في عام 2021 حيث أنتجت 1.21 مليون برميل من النفط الخام في اليوم، ثم تأتي الجزائر في المرتبة الثانية ما يعادل 959 ألف برميل في اليوم، تليها مصر التي أنتجت 559 ألف برميل في اليوم، ثم سوريا وتونس[3] وحسب حقول النفط الرئيسية في المنطقة، فان ليبيا والجزائر الأكثر أهمية في المنطقة من حيث احتياطاتهم النفطية.[4]

كل هذه المعطيات تبرز لنا سعي تركيا للوصول الى مصادر الإمدادات الطاقوية[5] في كل من الجزائر وليبيا لسد احتياجاتها من النفط والغاز [6] من أجل تحقيق مصلحتها في تنويع عدد مورديها للطاقة قدر الإمكان[7] من جهة، وتعزيز أمنها الطاقوي وضمان تفوقها وبسط نفوذها من جهة أخرى. كما أن اكتشافات الغاز في شرق المتوسط مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لتركيا التي تسعى الى الحصول على الطاقة من مصادر متنوعة وتقليص اعتمادها على الغاز الذي يأتي غالبا من روسيا وإيران وكازاخستان، فضلا عن أنها تسعى أن تكون لها مواردها الذاتية من الغاز والبترول.

---

[1] Dicle Korkmaz, **Turkey and the UE in an energy security society: The case of natural gas**, (Switzerland: Palgrave Macmillan, Springer International Publishing), (November, 2020), p..113

[2] **Ibid**.

[3] Emmanuel Abara Benson, « **Here are 10 African countries with the largest crude oil production** », Business insider Africa, https://t.ly/QgWK, (14/04/2022), 01 :30h

[4] « **La production et les échanges de pétrole, de gaz naturel et d'électricité : Situation actuelle et perspectives dans les PSEM et les pays du Golfe** », (OME) Observatoire Méditerranéen de l'énergie, (Mai, 1994), p.08.

[5] لقمان عمر محمود النعيمي، "دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"، **مجلة الدراسات الإقليمية**، ع 36، (فيفري، 2018)، ص. (09 - 60).

[6] صدام أحمد سليمان الحجاحجة، **مرجع سابق**، ص.72.

[7] Ronan Le Rouzic, **op.cit.**

على الرغم من أن تركيا ليس لديها الكثير من موارد النفط والغاز الخاصة بها، إلا أنها في وسط الاحتياطيات والسوق.[1] يكمن هذا الدور تركيا في قدرة تركيا واستعدادها لتطوير أنظمة النقل الرئيسة للطاقة[2]، فقد طورت تركيا من البنى التحتية لنقل الغاز والنفط من الدول المصدرة المجاورة إلى أراضيها، ثم إلى أوروبا ووضعت نفسها تدريجيا كنقطة عبور إلزامية لعبور الطاقة مستغلة موقعها الجغرافي الاستراتيجي "كمفترق طرق الطاقة"[3] بوضع خطط إستراتيجية طويلة المدى لنقل مصادر الطاقة من خلال بناء خطوط أنابيب النفط والغاز والاستفادة من فرص موقعها بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، لتصبح الشريان الرئيسي لأمن إمدادات الطاقة لأن قرب تركيا من منتجي الغاز وثيق الصلة بشكل مباشر بمسألة أمن الطاقة الأوروبي[4]، فهي تمثل الرابط والممر والجسر لتلك المناطق[5]، كونها تلعب دور فعال كموزع للطاقة ومركز مهم يربط موردي النفط والغاز في مناطق إقليمها بالأسواق الأوروبية [6] بهدف أن تتحول تركيا من دولة مستهلكة للطاقة الى دولة ناقلة لها[7] وأن تصبح مركزا لتجارة الطاقة [8] وفاعل طاقوي جديد في المنطقة مدركة بأن إنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز يعزز سيولة التجارة ويساهم في تأمين واردات الطاقة الإقليمية. يسمح هذا الموقف لتركيا ببناء قاعدة طاقة يصعب هزها وتمثل رصيدًا قيمًا في ميزان القوى الدولي.[9]

فقد صرحت حكومات حزب العدالة والتنمية أن تركيا تمثل جسر حيوي بين منتجي الطاقة ومستهلكيها، بإتباعها نهجا تعاونيا في العلاقات مع المنتجين والمستهلكين ودول العبور. من هذا المنطلق أصبحت مشاريع خطوط الأنابيب وتكامل السوق أدوات لتحقيق أمن الطاقة كأحد أهم أهداف تركيا في إستراتيجيتها الاقتصادية ولزيادة قوتها الإقليمية والعالمية [10]، ولتحقيق هذه الغاية والاستفادة من

---

[1] Dicle Korkmaz, **op.cit**.

[2] John Roberts, « The Turkish Gate : Energy transit and security issues », **Turkish Policy Quarterly**, Volume 03, N 04, p. (01 - 29).

[3] « La problématique Turque : Ressources et énergie », **(EGE) Ecole de guerre**, (Juillet, 2021), p.03.

[4] John Roberts, **op.cit.**

[5] Dicle Korkmaz, **op.cit**.

[6] لقمان عمر محمود النعيمي، **مرجع سابق**.

[7] جلال سلمي، "تركيا: خطوط نقل الطاقة المردود والأفاق"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**"، (ديسمبر، 2016)، ص. 01 – 20.

[8] Ronan Le Rouzic, **op.cit**.

[9] **Ibid.**

[10] Dicle Korkmaz, **op.cit** .

ثروات ومصادر الطاقة "النفط والغاز" بالدرجة الأولى، أبرمت تركيا العديد من الاتفاقيات التجارية في قطاع الطاقة مع دول جنوب المتوسط، من بينها:

❖ مشاريع الطاقة بين تركيا والجزائر:

يعتبر المحدد الطاقوي جوهر العلاقات الاقتصادية التركية–الجزائرية، فقد كان توجه الإستراتيجية التركية نحو الجزائر ذات أبعاد اقتصادية، بغرض إبرام العديد من الاتفاقيات وعقود الشراكة الإستراتيجية في قطاع الطاقة والاستفادة منها[1] بالنظر الى احتياطيات الجزائر من النفط والغاز و أهمية الموقع الجيواستراتيجي الهام للجزائر بالنسبة لتركيا دفع بهذه الأخيرة الى تثمين مشاريعها وتعميق علاقاتها الإستراتيجية تجسيدا لهدفها الأساسي كقوة إقليمية صاعدة[2] وتحقيقا لمصالحها القومية وأمنها الطاقوي و ضمان تأمين إمدادات النفط والغاز عبر الجزائر التي تعد موردا مهما بالنسبة لها[3] وشريكا استراتيجيا بالشكل الذي يضمن لها حاجياتها الطاقوية.

تعد تركيا لاعبا رئيسيا في اللعبة الجيوسياسية والطاقوية في جنوب البحر المتوسط. لطالما سعت بصفتها مستوردا رئيسيا للغاز إلى تنويع إمداداتها التي تأتي في الغالب من روسيا وإيران عبر خط الأنابيب، لاسيما من خلال تطوير وارداتها من الغاز الطبيعي المسال. تلعب الجزائر دورا مهما في هذه الإستراتيجية [4] في تزويدها ما يقرب من 40٪ من واردات تركيا من الغاز الطبيعي المسال في عام 2020. كما تعد الجزائر رابع أكبر مورد للغاز إلى أنقرة، فالاتفاقيات الموقعة بين تركيا والجزائر من استيراد الغاز طويلة الأجل [5] حيث نجد عقد الغاز الموقع بين الطرفين سنة 1994 الذي بمقتضاه تمنح الجزائر 4 مليار مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنويا لمدة 20 عاما [6] المنتهي سنة 2014. وتم الاتفاق مجددا في نفس السنة على تزويد تركيا بالغاز الطبيعي بحوالي 5.4 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا، حيث

---

[1] نعيم شلغوم، **مرجع سابق.**

[2] سمية رمدوم، **مرجع سابق.**

[3] **المرجع نفسه.**

[4] **« Les enjeux énergétiques en Afrique du Nord : L'Algérie, Libye, Egypte »**, Observatoire de la sécurité des flux et de matières énergétiques, (Juin, 2021), p.82.

[5] **"سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة: كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغاز وتصديره"**، إدراك للدراسات والاستشارات، أفريل،2021)، ص. (01 – 17).

[6] سمية رمدوم، **مرجع سابق.**

عملت شركة سوناطراك الجزائرية Sonatrach وشركة خطوط أنابيب النفط التركية TPAO الى تمديد مدة عقد شراء وبيع الغاز الطبيعي لمدة عشر سنوات الى غاية عام 2024.[1]

كما يتعلق التعاون في مجال الطاقة بين البلدين بالبنية التحتية ونقل المهارات [2]حيث تستثمر الشركات التركية في قطاع الطاقة أيضا في الاقتصاد الجزائري، حيث تم الإعلان في منتدى الأعمال الجزائري التركي في عام 2021 عن بدء العمل في مجمع البروبلين والبوليبروبلين البتروكيماوي. وهو مشروع مشترك بين شركتي النهضة التركية 66٪ وسوناطراك الجزائرية Sonatrach 34٪، تقدر الاستثمارات في هذا المشروع بـ 1.4 مليار دولار[3] في هذا الشأن، وقعت شركة سوناطراك Sonatrach وشركة رينيسانس هولدنج RÖnesans Holding عقد تنفيذ مشروع لإنشاء مجمّع للبتروكيماويات، بإنتاج يبلغ 450 ألف طن سنويا من البوليبروبلين التي ستوجه لتلبية احتياجات تركيا منها،[4] وكان ذلك خلال زيارة أجراها الرئيس أردوغان إلى الجزائر نهاية فيفري 2018 بتوقيع مذكرة تفاهم لإنتاج مادة البوليبروبلين (مادة بلاستيكية) داخل المنطقة الصناعية الكبيرة للبتروكيماويات في محافظة أضنة جنوب تركيا عبر استثمار قيمته 1.7 مليار دولار [5]

في 2022، خلال الزيارة التي أجراها الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" الى تركيا، جرى الاتفاق بين وزير الطاقة والمناجم الجزائري "محمد عرقاب" ووزير الطاقة والموارد التركي "فاتح دونماز" بشأن مذكرة التفاهم في مجال التعدين. [6]

[1] داليا غانم، **"توجه أنقرة نحو المغرب العربي"**، مؤسسة كارنيجي للشرق الأوسط، في: https://t.ly/6Izt, (15/04/2022), 21:22h

[2] « La problématique Turque : Ressources et énergie » **op.cit**.

[3] **Ibid**.

[4] **"شركة سونطراك الجزائرية توقع 3 عقود لتطوير البتروكيماويات في تركيا"**، في: https://t.ly/8-th, (17/04/2022), 21 :57h

[5] **"أنقرة: مجالات كثيرة للتعاون الاستثماري بين تركيا والجزائر"**، وكالة الأناضول، في: https://t.ly/Cw1 , (17/04/2022), 22 :10h

[6] **"تركيا والجزائر توقعان 15 اتفاقية"**، خبر برس، في: https://tinyurl.com/2p8sar4m, (08/06/2022), 02:55h

خريطة رقم(03): تبين خط إمداد الغاز الجزائري الى أوروبا عبر الأراضي التركية.

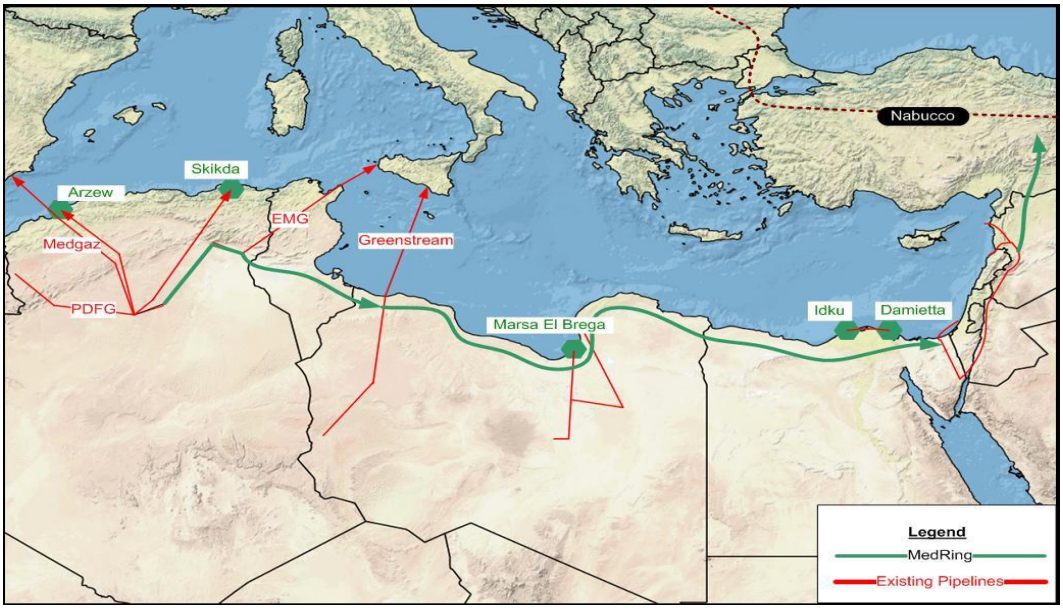

Source : https://t.ly/WyUv

توضح الخريطة نقل الغاز الممتد من الجزائر الى تركيا وصولا الى أوروبا عن طريق ربط خط أنابيب التصدير الجزائرية عبر تونس الى ليبيا الى مصر، ليتم ربطه بخط غاز عرب AGP مرورا على الأراضي التركية ليصل الى أوربا، لتكون بذلك تركيا محطة ومركز أساسي لعبور خط إمداد الغاز

❖ مشاريع الطاقة بين تركيا وليبيا:

يعد التعاون الاستراتيجي بين تركيا وليبيا في مجال الطاقة قلب العلاقات الثنائية، فقد جمعت بينهم العديد من المشاريع الطاقوية لكن مع تدهور الأوضاع السياسية في ليبيا أجبر العديد من الشركات النفطية التركية على مغادرة البلاد وتعليق معظم المشاريع في هذا القطاع. ليعود في شكله الجديد في إطار تحالفات إستراتيجية هامة تعزز من الوجود التركي في ليبيا بما يتماشى مع أمنها الطاقوي ومصلحتها الاقتصادية.

جمعت بين تركيا وليبيا العديد من الاتفاقيات الطاقوية بخصوص النفط والغاز، فقد حاولت أنقرة عقد اتفاقيات ترسيم حدود بحرية مع ليبيا لتوقيع اتفاقيات مع العقيد معمر القذافي كان من شأنها أن تجسد أهدافها وتحقق أمنها الطاقوي وتلبية حاجات البلاد من النفط والغاز وتقليص الاعتماد

على الغاز الروسي، لكن الثورات العربية عام 2011 قطعت هذه المخططات والمشاريع بعد الإطاحة بالنظام وما تبع ذلك من عدم استقرار سياسي وأمني في ليبيا.

كما تعتبر الانتفاضات العربية واكتشاف عائدات الغاز في شرق المتوسط[1] في السنوات الأخيرة تطور رئيسي في مسرح العلاقات الدولية باعتبارها ساهمت في التغير بشكل حاسم في المشهد الاستراتيجي للفضاء المتوسطي ككل، كونها منطقة لصيقة بالضفة الجنوبية للمتوسط التي تمثل نقطة جوهرية في الإستراتيجية التركية، والتي استفادت منها تركيا للوصول الى مصادر الطاقة والاستفادة من الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط، ما يتضح لنا بصورة مباشرة سعي تركيا الى تثمين علاقاتها مع ليبيا والتزامها بالملف الليبي لأن هذا الالتزام مدفوع بقضية الطاقة وتدخلها العسكري في ليبيا مهم وحساس لوجود آبار النفط والغاز التي تتمتع بهم ليبيا بكميات وفيرة وباحتياطات ضخمة، ما جعلها منتجا رئيسا للنفط[2] ومحط أنظار واهتمام العديد من القوى الدولية ويجعل النفط والغاز الليبي في قلب التنافس السياسي في ظل الاكتشافات المستقبلية في المتوسط والاستثمار فيها تعتبر بمثابة خطوات مهمة لتركيا لتصبح جهة فاعلة نشطة في مجال الطاقة[3].

الأمر الذي يجذب الاستثمارات التركية خاصة مع حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي الذي يوفر مناخ ملائم لاستغلال حقول النفط والاستفادة منها، بعد أن حطم غياب الأمن إمكانيات انتاج النفط في ليبيا، الأمر الذي أدى الى إغلاق محطات تصدير النفط[4] في الفترة الأولى من بداية الأزمة. في هذا الإطار سعت شركة الكهرباء الوطنية الليبية جيكول Gecol إلى معالجة النقص المزمن في الطاقة من خلال بناء محطات طاقة جديدة تعمل بالغاز، أحدها بنته شركة Enka التركية ومشاريع أخرى قيد التطوير[5].

يبقى النفط الليبي أحد أهم محدد ومحرك للصراع[6]، ما يوضح لنا الدور الرائد لتركيا في الشأن الليبي كطرف فاعل ومهم ويبرز لنا دوافع دعم تركيا لحكومة الوفاق الوطني التي ساندت هي

[1] Senem Aydin Düzgit, Anne Duncker, Daniela Huber, **op.cit**.

[2] « Les enjeux énergétiques en Afrique du Nord : L'Algérie, Libye, Egypte », **op.cit.**

[3] Dicle Korkmaz, **op.cit.**

[4] « Les enjeux énergétiques en Afrique du Nord : L'Algérie, Libye, Egypte », **op.cit.**

[5] **Ibid.**

[6] سيد أعمر شيخنا، "تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، (جويلية، 2016)، ص.(01 – 13).

الأخرى الموقف التركي في معادلة الطاقة في شرق المتوسط[1]. فقد كان للاتفاق العسكري أثر كبير في تحويل ميزان القوى العسكرية بين الأطراف الليبية ونجح في طرد قوات المشير حفتر من غرب ليبيا بالكامل، لذلك، كانت الإستراتيجية مبنية على أن تحقيق التفوق العسكري في منطقة طرابلس يضمن بقاء حكومة الوفاق الوطني والمحافظة عليها كشريك في السعي لتحقيق المصالح التركية، كما تمكنت حكومة الوفاق الوطني من دفع ثمن تكاليف الخدمات العسكرية التركية عبر عائداتها النفطية ، مما جعل التدخل واضحا ومربحا للطرفين من وجهة نظر براغماتية[2].

لا يقتصر الوجود التركي في ليبيا على العوامل السياسية المتمثلة أساسا في ظروف الأزمة الليبية وضرورة دعم حلفائها، بل يرتبط أيضا بمصالحها الجيواقتصادية في البحر الأبيض المتوسط. خوفا من أن تتحول اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص واليونان ومصر إلى تحالف ضد المصالح الحيوية لتركيا في هذه المنطقة، هو المحرك الرئيسي لتحرك تركيا مؤخرا نحو جنوب البحر الأبيض المتوسط لحماية اقتصادها و إدراكا منها أن هذا الهدف يتم تجسيده عن طريق ليبيا.

على هذا الأساس، تنظر أنقرة إلى ليبيا على أنها مفتاح الحل لتأمين مكانة هامة في اللعبة الكبيرة للجغرافيا الاقتصادية لشرق المتوسط الذي يتركز على استكشاف الغاز وترسيم الحدود البحرية، كأحد العناصر المهمة وراء هذا التحرك التركي خاصة بعد إقصاءها وتهميش دورها من مختلف شراكات الطاقة المتوسطية واستبعاد تركيا من منتدى غاز شرق المتوسط أو ما يعرف بمشروع East Med [3] لتركيب خط أنابيب غاز فوق قاع البحر عبر جزيرة كريت وليس عبر الأراضي التركية وتنظيم التعاون من خلال منتدى غاز شرق المتوسط. على هذا الأساس، تمثل ليبيا دولة مهمة لتعزيز النفوذ التركي في منطقة شرق المتوسط، كمنطقة لصيقة بالجنوب تهدف من خلالها الى زيادة عمقها الاستراتيجي، المشاركة في إعادة تشكيل النظام الإقليمي في شرق البحر المتوسط والاستفادة من الموارد الطبيعية حماية المصالح الاقتصادية (الغاز بالدرجة الأولى)[4] وكذا إعادة تأكيد خط الأنابيب والمطالبات الإقليمية، الاعتبارات الاقتصادية الجيوسياسية والجغرافية هي عوامل تفسيرية أفضل للتدخل التركي في ليبيا 2019-2020.

[1] أمر الله ايشلر، **مرجع سابق.**

[2] Engin Yüksel, **op.cit.**

[3] Said Saddiki, **op.cit.**

[4] Engin Yüksel, **op.cit.**

كرد فعل على هذه التحالفات وتحقيقا للهدف الطاقوي التركي وقعت تركيا في 27 نوفمبر 2019 على الاتفاق البحري مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في ليبيا يسمح بامتياز إنشاء منطقة اقتصادية خالصة من الساحل الشمالي الشرقي لليبيا إلى الساحل الجنوبي الشرقي لتركيا والتنقيب عن النفط[1] مع التظاهر بأن جزيرة كريت غير موجودة[2] لترسيم خط طوله 18.6 ميلًا بحريًا 35 كيلومترا ما يشكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمنية الأوروبية[3] .

و ما حدث مؤخرا عام 2019 هو تطوير لرفض الدول بترسيم الحدود البحرية، استطاعت تركيا عبر هذه الاتفاقية الوصول الى هدفها عن طريق ليبيا خاصة بعد ما تم رفضه جملة وتفصيلا من طرف اليونان ومصر وفشلت في تحقيقه معهم.

خريطة رقم (04): تبين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا.

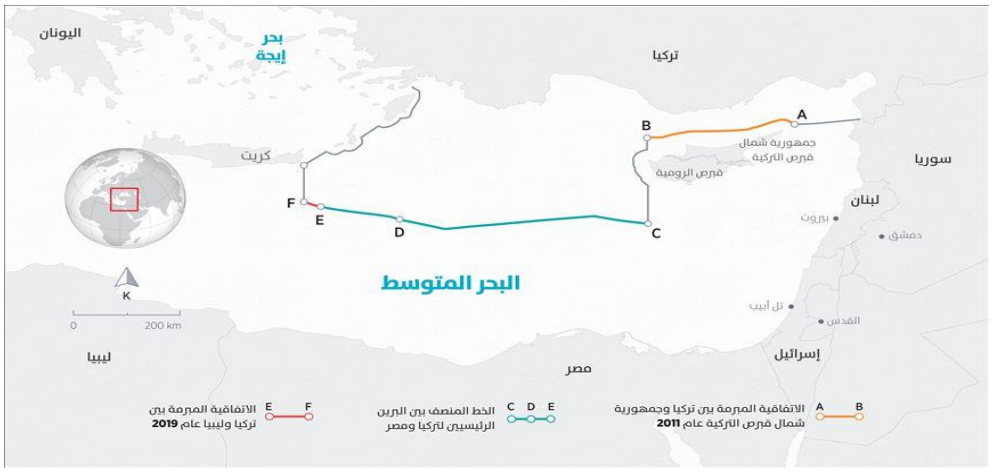

Source : https://shorturl.at/uvCHS

توضح الخريطة المنطقة الاقتصادية الخالصة بين تركيا وليبيا التي تمت عام 2019 عبر توقيع مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية بين البلدين لتشكل بذلك تغير جديد وحيوي في المتوسط ككل.

[1] Serhat Orakçi, **op.cit.**

[2] « Les enjeux énergétiques en Afrique du Nord : L'Algérie, Libye, Egypte », **op.cit.**

[3] Siri Neset, Mustafa Aydin, Evren Balta, « Turkey as a regional security actor in the Black sea, the Mediterranean, and the Levant region », **CMI report**, n 02, (June, 2021), p(.01- 65).

فقد ساعدت تركيا بشكل مباشر حكومة الوفاق من خلال تقديم المساعدة العسكرية والعملياتية[1] في المقابل، قبلت حكومة الوفاق الوطني اقتراح تركيا لترسيم الحدود البحرية في عام 2019، تحاول الصفقة توسيع تركيا المطالبات البحرية من 41,000 الى 148,000 كيلو متر مربع[2]، للتعاون في استغلال الموارد.

بشكل عام، كانت الصفقة البحرية فُسرت على أنها محاولة تركية لإعادة رسم مناطق الاختصاص البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط لأنه يتجاهل المنطقة الاقتصادية والجرف القاري استحقاقات الجزر اليونانية[3] فهذه الاتفاقية لا تمنح تركيا مطلق الحرية لتكثيف التنقيب عن مصادر الطاقة في المياه المتاخمة للحدود البحرية لليبيا فحسب، بل ستمنع أيضًا إسرائيل وقبرص واليونان من القيام بأي مشروع جيو-اقتصادي في شرق البحر المتوسط دون موافقة تركية. كما يعيق هذا الاتفاق خطة إسرائيل لمد أنبوب الغاز من إسرائيل إلى أوروبا، لأنه يجب أن يمر عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تعتبرها تركيا ضمن أراضيها بموجب هذه الاتفاقية [4] لذلك يعد الاتفاق على أنه تحدٍ مباشر للتحالفات الجديدة التي تم تشكيلها في شرق البحر المتوسط ووسيلة للدفاع عن المصالح الحيوية لتركيا في المنطقة.

من خلال ما سبق، نجد بأن تركيا تلعب دور مهم وحيوي في ليبيا حيث أنها أقدمت على شيء غير مسبوق في العلاقات الدولية خاصة في إطار توقيع مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية التي من خلالها تصبح تركيا فاعل طاقوي جديد في المنطقة، ما جعل تركيا وليبيا جارتين بحريتين، كون أن ليبيا تمثل حلقة الوصل الضرورية التي تحتاجها أنقرة لسياستها البحرية الجديدة، استطاعت تركيا من خلالها تحقيق مكاسب اقتصادية بالشكل الذي يضمن تقاسم مشاريع التنقيب عن الغاز واستخراجه تكزن فيه تركيا طرف مهم في المعادلة. وكذا إمكانية اتفاقها مع مصر ولبنان وإسرائيل لأنها تعود بالمنفعة لهم في حالة توقيعهم للاتفاق مع تركيا بدلا من التوقيع مع قبرص الجنوبية [5].بالاضافة الى

[1] « Les enjeux énergétiques en Afrique du Nord : L'Algérie, Libye, Egypte », **op.cit.**

[2] Engin Yüksel, **op.cit.**

[3] **Ibid.**

[4] Said Saddiki, **op.cit.**

[5] جهاد يايجي، "المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا: النتائج والآثار"، **مجلة رؤية تركية**، (فيفري، 2020)، ص(.1- 14).

ذلك، نجد بأن نتيجة هذه الاتفاقية تحقق تركيا رؤيتها حول "الوطن الأزرق" ودورها الفعال بشأن الموارد الطبيعية لبحري إيجة والمتوسط[1].

في أبريل 2021، ورد أن المجموعة التركية رونيسانس هولدنج وقعت مذكرات تفاهم لبناء ثلاث محطات للطاقة ومركز تسوق ومحطة مطار في البلاد. كما وقعت شركة أكسا للطاقة اتفاقية لبناء محطة كهرباء مع شركة الكهرباء الليبية الحكومية جيكول. متواجدة في العديد من القطاعات ، تمتلك الشركات التركية بالفعل عقود بناء بمليارات الدولارات في ليبيا[2].

بناءا على ما تطرقنا إليه؛ يمكننا فهم دوافع الإستراتيجية الاقتصادية التركية في ليبيا بتدخلها العسكري ودوافع تبنيها للآلية الناعمة في تعاملاتها التجارية مع ليبيا وكذا تبنيها لمقاربة واقعية في سياستها البحرية الجديدة، عن طريق تثمينها لعلاقاتها الإستراتيجية مع ليبيا كدولة هامة في جنوب المتوسط حققت من خلالها هدفها الطاقوي في جنوب وشرق المتوسط بالشكل الذي سيجعل منها فاعلا حيويا في المنطقة وبإنتاجها الخاص للطاقة.

❖ مشاريع الطاقة بين تركيا ومصر:

تحتل مصر مكانة إستراتيجية هامة في جنوب المتوسط نظرا لاحتياطاتها الهائلة لمصادر الطاقة، حيث تحرص تركيا على تقوية روابطها الاقتصادية مع مصر خاصة في مجال الطاقة حيث تمتلك مصر إمكانات تصدير إجمالية تصل إلى 10 مليار متر مكعب من خلال خط الغاز العربي حيث تم التوقيع على مذكرة التفاهم[3] الأصلية بشأن خط الغاز العربي The Arab Gas Pipeline(AGP) في عام 200 [4] موقعة بين الدول العربية وتركيا لمد خط الغاز من مصر الى أوروبا عبر الأراضي التركية إذ يبلغ طوله الإجمالي حوالي 1200 كيلومتر ،كما يعتبر أهم خط أنابيب للتصدير وله أجزاء مختلفة لاستكماله وتحديثه، حيث يشمل خط الغاز العربي كل من مصر ،الأردن ،سوريا ،لبنان وتركيا وصولا الى أوروبا.

---

[1] خالد التومي، "المذكرات التركية الليبية: الأثر القانوني وإشكالية التنفيذ"، **المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية**، (ديسمبر، 2019)، ص.(01 – 15).

[2] « Les enjeux énergétiques en Afrique du Nord : L'Algérie, Libye, Egypte », **op.cit.**

[3] **Supplying in the EU Natural Gas Market,** (United Kingdom: Mott MacDonald's report), (November, 2010), p.(01 -70).

[4] **Ibid.**

كما تسعى تركيا الى إعادة تأسيس علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع مصر في عام 2021 قصد تأمين احتياجاتها وتوفير إمدادات الغاز المسال التي يعد موردا رئيسيا لمصر[1] .

تعد مصر هدفا استراتيجيا بالنسبة لتركيا لطالما تحتاج هذه الأخيرة وبشدة الى تنويع مصادر الطاقة، بل فتح موارد طاقة خاصة بها لتصبح بذلك فاعل طاقوي جديد في المنطقة، بهدف تحييد مصر ومنع تكتلها وتحالفها مع كل من إسرائيل واليونان ضد المصالح الطاقوية لتركيا. [2]

بناء على هذا الهدف الحيوي، تسعى تركيا الى تثمين البعد الاقتصادي الطاقوي مع مصر لاسيما في إطار المشاريع والتحالفات الطاقوية، ما يبرر لنا الموقف التركي الذي بدأ يتغير شيئا فشيئا خلال السنوات الأخيرة تقريبا من منتصف عام 2019 وفي عام 2021، إذ حرصت على تحسين العلاقات السياسية بين البلدين بعد قطيعة دامت لسنوات، ويمكن تفسير ذلك أن التوترات والخلافات السياسية بين البلدين تؤثر بشكل معاكس على حركة التجارة الدولية، باستثناء الطاقة (الغاز بالدرجة الأولى) بالإضافة الى رغبة تركيا في تحقيق تقاربها مع مصر لأن إرضاء المصريين يغضب جزء من القاعدة الانتخابية لأردوغان التي هي مسألة مهمة جدا كونها انتخابات مصيرية بالنسبة له في عام 2023، فمحاولة المصالحة مع مصر من أجل إنعاش الاقتصاد التركي وتحقيق أغراضه البراغماتية في المنطقة، باعتبار أن التقارب التركي المصري قد يكون نقطة تحول في كثير من ملفات المنطقة، على غرار ملف الغاز خاصة مع الاكتشافات الطاقوية الجديدة في المتوسط على غرار اكتشاف حقل ظهر أمام الحدود المصرية، حيث نجد أن تغير الموقف التركي مؤخرا مع مصر من أجل الاستفادة من الثروات ومن اكتشافات النفط والغاز وتأمين طرق الإمداد من جهة، وكذا الحصول على دعم وتأييد مصر بخصوص مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا التي من خلالها سيتم تعميق التقارب الاستراتيجي بين تركيا ومصر .

وعليه؛ استنادا لقراءتنا التحليلية لمختلف المشاريع الطاقوية الإستراتيجية التي حققت تركيا من خلالها وزن فعال في الساحة الدولية بالنظر الى ما تضطلعه مصالحها الحيوية، تبقى الطاقة رهان استراتيجي ومحرك أساسي في تحديد طبيعة العلاقات التركية مع الجزائر وليبيا ومصر حاضرا ومستقبلا.

[1] **"مصر تزود تركيا ب 7 شاحنات من الغاز المسال بعد سنوات من القطيعة"**، في: https://t.ly/-aY9 45h :06 ,(17/05/2022) ,

[2] وسام فؤاد، **مرجع سابق**.

المطلب الثاني: المشاريع المائية التركية في جنوب المتوسط

تعتبر المياه مسألة جوهرية وحيوية في العلاقات الدولية نظرا لأهميتها في تحقيق الأمن بكل أبعاده ومستوياته، ما جعلها تحتل مكانة مميزة في الاستراتيجيات الدولية، بما فيها الإستراتيجية التركية التي تهتم بشأن بالموارد المائية كمحدد مهم في عمقها الاقتصادي الاستراتيجي وكأحد أولوياتها في أجندتها القومية.

من المؤكد أن الميزة الجغرافية لتركيا تتيح لها الفرصة للتعاون والاستثمار في مجال المياه، حيث أنها استفادت من موقعها الجغرافي الحيوي لإقامة مشاريع مائية تجارية [1] ووضع خطط تركية فعالة لتصدير المياه [2] الى دول الجوار، كما تطمح في أن تمول هذا المشروع أكثر بتوسيعه ليشمل محيطها الإقليمي تهدف هذه المشاريع الى بناء مجموعة من السدود وبيع المياه وتطوير التعاون مع جيرانها من خلال توفير مياه الشرب و استخدام المياه كمورد لبناء السلام وكعنصر ومن عناصر قوتها في المنطقة.

تنطلق فكرة المشاريع المائية التركية من هدف أساسي وحيوي مفاده تعزيز وفرض نفوذها في المنطقة انطلاقا من آلية استغلال ثروتها المائية بما يتماشى مع مصلحتها القومية من خلال تطوير مشاريع دولية لنقل المياه، استنادا الى إستراتيجية أكثر حيوية وعقلانية في ظل التحديات التي يواجهها العالم من نقص المياه والجفاف، تأثيرات تغير المناخ، الجفاف ومختلف المعضلات الأمنية البيئية، بالإضافة الى نقص المواد الغذائية وتعرقل الأنشطة الزراعية نتيجة هذه الفجوة المائية. لذلك تحاول تركيا سد هذا النقص كونها بلد غني بالمياه، ما يعطيها ميزة نسبية ويكرس من سيادتها المطلقة في المنطقة[3]، لاسيما عبر مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول GAP، في المقابل تحتاج تركيا الى مصادر الطاقة من دول هذه المنطقة لسد احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي.

[1] صدام أحمد سليمان الحجاحجة، **مرجع سابق**، ص.72.

[2] George E. Gruen, **Turkish water exports: A model for regional cooperation in the development of water resources** (The Middle East Institute: Columbia university, Springer), 2007, p.157.

[3] صدام أحمد سليمان الحجاحجة، **مرجع سابق**، ص.80.

كان المقترح التركي بإنشاء مشاريع مائية تجمع بينها وبين دول جنوب المتوسط كالأردن، فلسطين، مصر، إسرائيل، سوريا وليبيا [1] لنقل المياه وبيعه وتخزينه لهذه الدول التي تبحث عن مصادر جديدة لإمدادها بالمياه وسد النقص التي تعاني منه بالشكل الذي يحققه أمنها المائي.

❖ التقارب الاقتصادي التركي الجزائري في مجال المياه:

يعكس لنا التحالف الاستراتيجي بين البلدين، بتخطيط بينهم في عام 2019 على توقيع مذكرة تفاهم بشأن قطاع الموارد المائية ز في إطار شراكة واسعة تنص على وجه الخصوص على التعاون المتعلق ببناء السدود، وتطوير برنامج بحث عملي في قطاع المياه وتنفيذ جل المشاريع التي تعزز من إمداد المياه. فقد كان للشركة التركية نيرول- أوزالتين Nirol-Ozalten صفقة مربحة بانجاز سد تيزي تقدر طاقة استيعابه ب150مليون متر مكعب. [2]

فيما يخص الاستثمار في مشروع تصدير المياه التركي الى دول جنوب المتوسط، كان قد بدأ مع إسرائيل لكنها فشلت في تلك الفترة لأسباب تتعلق بتكلفة المشروع وعدم الوصول الى اتفاق نهائي حول سعر بيع المياه بين البلدين. لذلك، قررت التوجه الى ليبيا كبديل لإسرائيل.

❖ الاتفاق التركي الليبي في مجال المياه:

فقد كان الاتفاق التركي الليبي في عام 2002 بشأن إجراء مشاورات بتصدير المياه ومباحثات في عام 2010 حول إمكانية ليبيا من استيراد حوالي 100 مليون متر3 من المياه سنويا. فقد تمت موافقة ليبيا على المقترح التركي لتزويدها بالمياه من نهر منافغات الواقع في مدينة أنطاليا في جنوب غرب تركيا المطل على البحر المتوسط الى مدينة طبرق الليبية[3] باستخدام ناقلات تتولى عملية النقل والتخزين، ليكون بذلك نهر منافغات بديل لنهر السلام التي فشلت فيه سابقا، كما يظل الاستثمار في عنصر المياه آلية مهمة في الإستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه ليبيا بالشكل الذي يعطي قيمة مضافة وطابع جديد في طبيعة التفاعلات التجارية والاقتصادية بين البلدين من أجل تحقيق مصالح مشتركة ولو

---

[1] ريان ذنون العباسي، "المقترح التركي لتزويد ليبيا بمياه نهر منافغات"، **مركز الدراسات الإقليمية**، ص.(01 – 21).

[2] جمال عميروش، **"شركة تركية تفوز بصفقة انجاز سد تيزي نثلاسة"**، 01 :22h ,(17/05/2022) https://t.ly/-2Fp

[3] ريان ذنون العباسي، **مرجع سابق**.

بنسب متفاوتة كون أن هذا التعاون يجعل جزءا من مصير الأمن القومي الليبي مرهونا بيد تركيا التي ستحقق من ورائه منافع ومصالح اقتصادية كثيرة.[1]

خريطة رقم (05): تبين مشروع تركيا لبيع المياه لدول الجوار.

Source : https://t.ly/R-Q5

توضح الخريطة مشروع تركيا لتصدير المياه الى دول الجوار عبر خط إمداد ينبع من تركيا وصولا الى بعض دول جنوب المتوسط كفلسطين، إسرائيل وليبيا.

بالاضافة الى ذلك، تستغل تركيا موقعها الحيوي وثروتها المائية كوسيلة ضغط على دول الجوار خدمة لإستراتيجيتها الاقتصادية والهيمنة المائية فيما يتعلق بنهر دجلة والفرات[2]، هذا ما خلق عن توترات في ملف الموارد المائية بين تركيا وسوريا نتيجة بناء تركيا لمجموعة من السدود والمشاريع على منابع نهري دجلة والفرات وتحويل كميات كبيرة من المياه إليها عن طريق خطوط أنابيب لري حقول إضافية في الجنوب الشرقي الأناضول،[3] الأمر الذي أدى الى فجوة مائية وانخفاض في مستوى المياه

[1] Dursun Yildiz, « **International war transfer projects of turkey** », (May, 2014), p.01-09.

[2] Jeroen Aarner, « Contested hydrrohegemony: Hydraulic control and security in Turkey », **Water Alternatives,** Volume 01, Issue 02, 2008, p.(271 -288).

[3] George E. Gruen, **op.cit.**

القادمة إلى سوريا من تركيا[1]، حيث أثر هذا المشروع على سوريا من خلال مشاريع الطاقة التي أقامتها وعلى الزراعة والري وكذا توفير مياه الشرب[2].

هذه الحقيقة محل جدل وخلاف بين تركيا وجيرانها حول التوزيع غير العادل لهذا المورد الطبيعي الثمين. كون أن نهر الفرات هو نهر دولي وليس عابر للحدود كما تدعي تركيا كجزء من تراثها المائي الوطني[3]، وإنما يجب أن تتمتع سوريا والعراق بنهر متساو الحقوق مع تركيا وأن المطلوب هو وضع صيغة عادلة ومنصفة لمشاركة الموارد المائية المشتركة وتوزيعا عادلا ومنصفا لنهر الفرات.

وعليه، لا تزال المياه مورد استراتيجي مهم في المنطقة كونه يشكل واقع ومستقبل العلاقات الدولية، بالنظر لارتباطه بالقضايا الأمنية، الاقتصادية، الجيواستراتيجية مما يجعله مثيرا للاهتمام داخل القوة الإقليمية التركية من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية. فإذا كانت تركيا قادرة على المساهمة في الاستقرار الإقليمي[4] من خلال مشاريع حيوية ذات عمق استراتيجي بتوفير المياه وبيعه وتخزينه، فهي قادرة أيضا أن تتسبب في رهانات جيوسياسية ومصدرا للتوترات والصراعات الدولية باستخدامه كورقة ضغط تهدد الأمن القومي وتعرقل حركة التجارة الدولية.

[1] صدام أحمد سليمان الحجاحجة، **مرجع سابق**، ص.109.

[2] طبي لحسن، **مرجع سابق**، ص.245.

[3] George E. Gruen, **op.cit.**

[4] Dursun Yildiz, **op.cit.**

استنتاجات الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل لأهم الآليات الإستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه منطقة جنوب المتوسط، تحديدا تجاه الجزائر، ليبيا ومصر، نستخلص مايلي:

- ✓ أصبحت تركيا من أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي في المنطقة من خلال توسيعها لنشاطاتها التجارية في كافة القطاعات وتثمينها لفرص التعاون الاقتصادي في المنطقة.

- ✓ تمثل الطاقة هدف ووسيلة في نفس الوقف، باعتبار أن المقترح التركي لإقامة مشاريع طاقوية مع كل من الجزائر، ليبيا ومصر كأحد مؤشرات لعبة الطاقة الجديدة وكآلية حيوية من بين آلياتها الإستراتيجية لتحقيق هدف جوهري مفاده تحقيق الأمن الطاقوي والوصول الى موارد الطاقة و ضمان أمن الإمدادات من مصادر جديدة وآمنة عبر خطوط الأنابيب الجديدة لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، فقد كانت الأولوية دائما هي تحقيق هدف أمن التوريد وتنويع الموردين، والأكثر من ذلك أن يكون لها إنتاجها الخاص خاصة في ضوء الاكتشافات الطاقوية الجديدة وترسيم حدودها البحرية مع ليبيا بالشكل الذي يسمح لها بالتنقيب والاستخراج، لتحقق تركيا بذلك مصلحتها الحيوية وتصبح فاعل طاقوي جديد في المنطقة.

- ✓ يعتبر الموقع الحيوي لتركيا بمثابة فرصة استراتيجية كبيرة لتركيا بفعل امتلاكها لثروة مائية هائلة عزز في تثمين علاقاتها الاقتصادية مع الدول من خلال المبادرة في إطلاق مشاريع بيع المياه الى دول الجوار، ما أهلها بأن تلعب دور فعال كون أن الموارد المائية محرك أساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفصل الثالث:

تقييم الاستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

تمهيد الفصل:

يقدم الفصل قراءة تحليلية وتقييمية للإستراتيجية الاقتصادية التركية في منطقة جنوب المتوسط كمساحة جيوسياسية متميزة وبؤرة للتنافس بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية حول لعبة المصالح الاقتصادية والطاقوية من أجل تغيير ميزان القوى.

كما يركز الفصل على أهم التحديات التي تقف في طريق الدور الإقليمي التركي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فضلا عن أفاق الإستراتيجية الاقتصادية التركية في سياق التحولات الإقليمية والعالمية.

المبحث الأول: الإستراتيجية الاقتصادية التركية في ظل التنافس الإقليمي والدولي

تقتضي الإستراتيجية الاقتصادية التركية الأخذ في الاعتبار ديناميكية التنافس الإقليمي والدولي في جنوب المتوسط كمنطقة جيواستراتيجية حيوية و محورية في الشؤون العالمية، ما يجعلها بؤرة للصراعات والتوترات المتصاعدة ومحط أنظار واهتمام العديد من الجهات الفاعلة ومسرح للتنافس بين مختلف القوى الإقليمية والدولية. بالشكل الذي يجعل المنطقة محور تلتقي وتتقاطع فيه مختلف الاستراتيجيات الدولية في ظل تشابك المصالح السياسية، الأمنية والاقتصادية. [1]

من هذا المنظور، نجد أن الثروات والموارد الطبيعية التي تزخر بها منطقة جنوب المتوسط دفعت بالدول الى توظيف إستراتيجيتها الاقتصادية لتحقيق موطئ قدم في المنطقة بما يتوافق مع أجندة مصالحها القومية. بما فيها الإستراتيجية الاقتصادية التركية التي تسعى الى تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة على حساب الطرف الآخر ، في ظل تنافسها الإقليمي والدولي حول لعبة المصالح الكبرى لتغيير الخريطة الجيوسياسية وإعادة ترتيب ميزان القوى في جنوب المتوسط. حيث تتضمن هذه المنافسة تدافع وتشابك مختلف المشاريع الاقتصادية للدول عن طريق ربط طرق التجارة مع البحر المتوسط ككل من أجل التقاء المصالح الاقتصادية بين الجهات الفاعلة الرئيسية وشركائهم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[2]

[1] Anna L. Jacobs, « Regional and global power competition deepens faults lines across the Southern Mediterranean », **The Arab Gulf States Institute in Washington**, (October, 2020), p. (01 – 29).

[2] Michael Tanchum, « The geopolitics of the eastern Mediterranean crisis: A regional system perspective on the Mediterranean's great game », **In "Eastern Mediterranean in uncharted waters: Perspectives on emerging geopolitical realities"**, Michael Tanchum (Ankara: KAS Konrad Adenauer Stiftung ,Derneği Türkiye Temsilciliği), p.(07 –17).

المطلب الأول: التنافس الإقليمي في جنوب المتوسط

أدت الانتفاضات العربية منذ عام 2011 إلى تسريع القوة الإقليمية المنافسة على محاور إقليمية للقوة. الأول، تقوده السعودية وتدعمه الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر بدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل. والثاني بقيادة لبنان، سوريا وروسيا. في غضون ذلك، تعاونت تركيا مع قطر لتنشئ محورا ثالثا ليشكل تحدي للمحور الأول والثاني.[1]

اتسمت العلاقات الاقتصادية التركية مع دول جنوب المتوسط بالتواصل والقطيعة، كما هو الحال مع مصر التي تشكل تحدي لإستراتيجية تركيا في شمال إفريقيا. [2]بالرغم من تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا ومصر إلا أن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات التي أحدثت نوع من القطيعة التي أثرت سلبا على طبيعة التفاعلات وأدت الى زيادة حدة التوتر بين البلدين. من هذا المنظور، تعتبر ليبيا المنطقة المحورية التي تتقاطع فيها الإستراتيجيتين التركية والمصرية، ونقطة التحول في مكانة البلدين على المستوى الإقليمي،[3] كما تعتبر ساحة مركزية في اللعبة الكبرى لإعادة ترتيب علاقات القوة في البحر الأبيض المتوسط ككل. [4]

شمل التنافس التركي المصري في ليبيا مستويات وأبعاد مختلفة أيديولوجية، دينية، سياسية واقتصادية، إذ تسعى تركيا الى إعادة إحياء نفوذها في المنطقة وتصرفها كوريث للإمبراطورية العثمانية، في المقابل مصر التي تعتبر نفسها زعيمة العالم العربي، تقلص نفوذها مع التدخل العسكري التركي في ليبيا في عام 2019، بدعم تركيا الثابت لحكومة الوفاق الوطني الليبية في طرابلس والميليشيات المتحالفة معها. الأمر الذي قلب موازين القوة ضد قوات الجنرال "خليفة حفتر" المدعوم من طرف مصر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مما أدى الى زيادة التوتر والتنافس بين مصر وتركيا خاصة مع قرار البرلمان المصري في عام 2020 الذي يسمح للقوات المسلحة المصرية التدخل عسكريا في ليبيا إذا استلزم الأمر وتعدت تركيا على الخط الأحمر الذي أعلنه الرئيس المصري

[1] Siri Neset, **op.cit**, 32.

[2] Saidi Saddiki, **op.cit**.

[3] جنكيز تشاندار، "مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط"، ترجمة: أنسي محسن، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (أكتوبر، 2020)، ص. (21 – 26).

[4] Michael Tanchum, **op.cit**.

"عبد الفتاح السيسي" بخصوص الاستيلاء على مدينة سرت وقاعدة الجفرة[1] لتغيير موازين القوى في ليبيا لمصلحة حفتر. [2]

كما اتسمت العلاقات التركية المصرية بقدر كبير من عدم الثقة والتوتر السياسي تجلى ذلك في الخلافات الدبلوماسية والتحريضات الإعلامية وطرد السفراء[3]، توترت أيضا العلاقات بين البلدين بشكل أساسي بسبب دعم تركيا المستمر للإخوان المسلمين في أعقاب الثورات العربية عام 2011، وشكل التحالف بين مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة محور مناهض لجماعة الإخوان المسلمين وضد تركيا وقطر ، ليأخذ بذلك التنافس بعد أيديولوجي ديني لتمثيل الإسلام السني في المنطقة ووضع أنقرة والقاهرة في الخصوم. [4]

أما على الصعيد الاقتصادي، تتقاطع الإستراتيجيتين التركية والمصرية في مصالح ليبيا الاقتصادية الحيوية خاصة في منطقة الهلال الغنية بالموارد للحصول على النفط والغاز بسعر تفضيلي، لذلك تعتبر مصر مدينة سرت مفتاحا للسيطرة على الهلال النفطي ضد القوات الليبية المدعومة من تركيا. [5]

بالاضافة الى ذلك، ارتفع التوتر بين تركيا وجوارها الإقليمي نتيجة استبعاد تركيا من منتدى غاز المتوسط الذي يمثل نوعا ما "كارتل الغاز"[6]، الذي من خلاله تهدف كل من اليونان، إسرائيل وقبرص الى جلب الغاز من شرق المتوسط الى أوروبا، متجاوزة تركيا من المعادلة، مما يهدد الطموحات

[1] جنكيز تشاندار، **مرجع سابق**.

[2] فرقان بولاط، "سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا"، **مجلة رؤية تركية**، (فيفري، 2020)، ص.(39 – 56).

[3] Nael Shama, « The geopolitics of a Latent international conflict in Eastern Mediterranean », **Aljazeera centre for studies**, (December, 2019), p. (01 – 14).

[4] Fabien Merz, « Trouble with Turkey in the Eastern Mediterranean », **CSS Analyses in security policy**, Center for security studies, (December, 2020), N 275, p. (01 – 04).

[5] Saidi Saddiki, **op.cit**.

[6] Alessia Melcangi, "The fragile geopolitical scenario of the Mediterranean and the needs for stronger EU vision », In **"Challenges for cooperation in the Mediterranean after the global pandemic"** (Rome: EUNAUFOR MED IRINI, 2020), p. (05 – 08).

التركية باعتباره محاولة لاحتواء تركيا وتطويقها،[1] الأمر الذي دفعها للمضي قدما في التنقيب عن الغاز في شمال قبرص[2] .

في عام 2018، بدأت تركيا بخطوات حازمة لتأمين متطلباتها لما تعتبر أنقرة "نصيبها العادل" من موارد الطاقة في المتوسط، فانتشرت البعثات البحرية لاستكشاف حقول الغاز في المياه التي تطالب بها جمهورية قبرص واليونان. وفي عام 2019 تم توقيع المذكرة الليبية التركية بشأن ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة بين البلدين، تتظاهر بأن جزيرة كريت غير موجودة [3] لتشكل بذلك حلف اقتصادي منافس للتحالف اليوناني والقبرصي والإسرائيلي والمصري[4]. حيث وفرت أنقرة منصة يمكن من خلالها تحدي اليونان وقبرص ومصر على الحدود البحرية لشرق المتوسط والاستفادة من موقعها الإقليمي المعزز حديثا والاستجابة لتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر ، حيث حاولت تركيا الضغط على مطالباتها ضد اليونان من خلال إرسال سفينة استكشاف الطاقة Oruç Reis، برفقة مجموعة من خمس سفن بحرية إلى المياه المتنازع عليها بالقرب من جزيرة كاستيلوريزو اليونانية، وزادت مناورات القوات البحرية في البلدين من تصعيد التوترات[5]، الأمر الذي قد يحول شرق البحر الأبيض المتوسط من كونها منطقة منعزلة إلى لعب دور معقد في الجغرافيا السياسية عالية المخاطر للعبة المتوسطية الكبرى[6] كون أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية تضمن التوازن الإقليمي في تقاسم خطط ومشاريع التنقيب عن الغاز الطبيعي[7] مما أثار قلق اليونان بشكل حتمي وزاد من مخاطر المواجهة.[8] ليتصاعد مستوى المنافسة الإستراتيجية على المستوى الإقليمي وازدادت العلاقات تعقيدا وتشعبا مع مصر وإسرائيل، كما ضغطت اليونان وجمهورية قبرص على الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات شاملة على تركيا، مؤكدة أن هذا الموقف الجديد في السياسة الخارجية

---

[1] حميد رامي، "توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، فرص الصراع والتحالف"، **مرجع سابق**.

[2] شرقي براهيم قدور، **مرجع سابق**.

[3] « Les enjeux énergétiques en Afrique du Nord : L'Algérie, Libye, Egypte », **op.cit**.p.83.

[4] شرقي براهيم قدور، **مرجع سابق**.

[5] Hürcan Asli Aksoy, Stephan Roll, « A thaw in relations between Egypt and Turkey », **The centre for applied Turkey studies CATS**, (June, 2021), N 39, p.(01 – 04).

[6] Michael Tanchum, **op.cit**.

[7] عبد الحافظ الصاوي، **مرجع سابق**.

[8] Loannis N. Grigoriadis, « The Eastern Mediterranean as an emerging crisis zone: Greece and Cyprus in a volatile regional environment », **In "Eastern Mediterranean in uncharted waters: Perspectives on emerging geopolitical realities"**, Michael Tanchum (Ankara: KAS Konrad Adenauer Stiftung ,Derneği Türkiye Temsilciliği), p.(25 – 30).

التركية يمثل خروجا عن سياسة صفر مشاكل مع الجيران،[1] ليزداد التوتر في عام 2020، بتوقيع مصر واليونان اتفاقية بحرية خاصة بهما متداخلة مع المناطق الاقتصادية الخالصة التركية الليبية. وقد وسّعت صلاحياتها لتشمل التعاون الأمني الإقليمي والعسكري المشترك، كما تطورت إلى أداة موجهة نحو مواجهة النفوذ التركي في المتوسط[2].

وعليه، تخوض تركيا مواجهة قوية مع أطراف إقليمية، التي بدورها تسعى جاهدة الى التعاون وتكوين تحالفات ضد تركيا من أجل التضييق على دورها الإقليمي الحيوي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط كونها تشكل تهديدا لمصالحهم الاقتصادية في المنطقة

المطلب الثاني: التنافس الدولي في جنوب المتوسط

تعارضت الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط مع مكاسب ومنافع القوى الكبرى، خاصة في ظل المشاريع والاتفاقيات العسكرية والاقتصادية والطاقوية التي تبنتها تركيا مع دول المنطقة عموما، وفي سوريا وليبيا على وجه الخصوص. الأمر الذي أدى الى توتر علاقات تركيا مع حلفاءها في حلف الشمال الأطلسي وشركائها في الاتحاد الأوروبي.[3]

تنصب المنافسة الدولية بين تركيا ومختلف القوى الكبرى على توسيع الأسواق الخارجية والحصول على الطاقة والموارد بشكل أساسي وكذا الحقوق البحرية للتنقيب على الغاز الطبيعي،[4] الأمر الذي يجعل الأطراف الدولية تتحالف ضد تركيا التي تهدد مصالحهم الإستراتيجية في المنطقة.

تعتبر الأهداف الإستراتيجية التركية في جنوب المتوسط الدافع الأساسي الذي يعكس لنا حقيقة العداء والتوتر الفرنسي التركي، كون أن تقوية تركيا لروابطها الاقتصادية، التجارية والطاقوية في المنطقة يعد تهديدا حقيقيا للمصالح الإستراتيجية الفرنسية. في هذا السياق، تسعى تركيا الى

[1] Fabien Merz, **op.cit**.

[2] **Ibid**.

[3] Yelda Ongun, « Turkey in an increasingly complex Eastern Mediterranean : How Turkey can defend its interests and alleviate its isolation in the region », **In "Eastern Mediterranean in uncharted waters: Perspectives on emerging geopolitical realities"**, Michael Tanchum (Ankara: KAS Konrad Adenauer Stiftung ,Derneği Türkiye Temsilciliği), p(31 – 38).

[4] Anna L. Jacobs, **op.cit**.

إزاحة المستعمر الفرنسي[1] القديم عن مناطق نفوذها في كثير من الدول الغنية بالمعادن والثروات التي تعد سوقا للبضائع التجارية.

يعد الدور النشط الذي تلعبه تركيا في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تحديا حقيقيا لفرنسا[2] التي رأت من خلالها تهديدا مصالحها الاقتصادية في الخارج، وتتعارض مرارا وتكرارا مع العلامة التجارية للسياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة خاصة عقب الثورات العربية عام 2011، في ظل تكريس تركيا لإستراتيجيتها مع دول المنطقة، والتي تتقاطع فيها مع الإستراتيجية الفرنسية، حيث يحرص كل طرف على إثبات وجوده والهيمنة على ثروات المنطقة في ظل منافسة اقتصادية قوية.

تمثل ليبيا مسرح التنافس السياسي والاقتصادي بين فرنسا وتركيا من أجل تقوية الروابط التجارية والتحالفات الإستراتيجية والسيطرة على مصادر الطاقة من خلال التنافس حول إعادة اعمار ليبيا. [3] في هذا الإطار، تحاول تركيا إزاحة الوجود الفرنسي من الساحة الليبية ومن ثم في شمال إفريقيا ككل للضغط على فرنسا التي تقف في وجه أهداف تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. [4]

كما زادت حدة الخلاف والتوتر بين الدولتين في ليبيا من خلال الدعم الذي قدمته فرنسا لقوات الجنرال "خليفة حفتر" ضد القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" المدعوم من طرف تركيا. حيث لعبت فرنسا دورا أساسيا في تعقيد العلاقة أكثر بين الاتحاد الأوروبي وتركيا على شروط أكثر عدائية[5] نتيجة المشاركة النشطة لتركيا في مختلف قضايا جنوب المتوسط، على غرار ترسيم حدودها البحرية مع ليبيا، حيث قادت تكتل الدول للضغط على أنقرة، كما أرسلت باريس قوات بحرية إلى شرق المتوسط لتقديم الدعم لليونان وجمهورية قبرص لردع تركيا، مما يثير احتمال التصعيد العسكري بين أعضاء الناتو فرنسا واليونان وتركيا[6].

[1] علي طه عبد الله الجميلي، "التنافس التركي الفرنسي المعاصر في ليبيا"، **مجلة اشراقات تنموية**، ع 28، ص.(762 – 787).

[2] جنكيز تشاندار، **مرجع سابق**.

[3] علي طه عبد الله الجميلي، **مرجع سابق**.

[4] **المرجع نفسه**.

[5] Michael Tanchum, **op.cit**.

[6] Fabien Merz, **op.cit**.

إضافة الى ذلك، يعد تقارب الموقف التركي الجزائري في مختلف الأزمات والقضايا الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1] وكذا التحالف الاستراتيجي بين البلدين خاصة في فترة حكم الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" فرصة حيوية لتركيا تهدد من خلالها المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر. في المقابل، نجد الشراكة الفرنسية المصرية لمعارضة توسع النفوذ التركي على شواطئ جنوب البحر الأبيض المتوسط كأحد التحالفات الجيوسياسية الهامة في لعبة المصالح الكبرى[2].

وعليه، نجد أن محصلة التفاعلات الدولية كالتوتر في شرق المتوسط، علاقة تركيا مع الناتو، معضلة العضوية في الاتحاد الأوروبي، هوية تركيا الإسلامية [3]، الى جانب المسألة السورية و الليبية أدت الى تأزيم الخلافات التركية الفرنسية وتصعيد التوتر والتنافس بين باريس وأنقرة الى وضع غير مسبوق فيه في تاريخ العلاقات الثنائية[4].

بالاضافة الى ذلك، نجد التنافس التركي الروسي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط كأحد. المناطق الإستراتيجية والحيوية التي تشكل مسرحا لتضارب وتشابك المصالح الطاقوية بين الطرفين، حيث تسعى كل دولة الى تجسيد آليات إستراتيجيتها العسكرية والاقتصادية على حساب الطرف الآخر.

تعتبر تركيا وروسيا من أبرز اللاعبين في الشأن السوري والليبي، [5] بالرغم من التقارب والتعاون الاستراتيجي الروسي التركي في المسألة السورية، إلا أن الأمر يختلف في الشأن الليبي، حيث تشكل روسيا تحديا أمام المكاسب التركية، الأمر الذي يجعل الوضع أكثر تعقيدا في مواجهة تركيا لروسيا في ليبيا.[6] في هذا الإطار تتشابك الإستراتيجيتين التركية والروسية في دعم هذه الأخيرة للجنرال "خليفة

[1] Saidi Saddiki, **op.cit**.

[2] Michael Tanchum, **op.cit**.

[3] علي طه عبد الله الجميلي، **مرجع سابق**.

[4] Patrice Moyeuvre, « Néo-Ottomanisme et crise en Méditerranée orientale : Analyse d'une incompatibilité », **IRIS Institut de relations internationales et stratégique**, Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique, (Novembre, 2020), p. (01 – 37).

[5] عماد قدورة، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (أوت، 2020)، ص.(01 – 26).

[6] Siri Neset, **op.cit**, p.34.

حفتر" من خلال إرسال القوات العسكرية وتقديم الدعم الفني للمشاركة القتالية[1] في إطار تجسيد إستراتيجيتها العسكرية كآلية مهمة لتحقيق مكاسبها الاقتصادية.

تعد ليبيا سوق مهم للأسلحة الروسية ورقعة نفوذ للوصول الى مصادر الطاقة الحيوية، كما تعتبر مدينة سرت خط أحمر ونقطة إستراتيجية لمد النفوذ الروسي نظرا لموقعها الحيوي في منتصف الساحل الليبي. ففي عام 2018،[2] قامت روسيا بإرسال قوات من شركات عسكرية خاصة الى ليبيا، مثل شركة فاغنر التي حققت تفوق عسكري لصالح الجنرال "خليفة حفتر" بالشكل الذي يقوي النفوذ الروسي ويهيمن على سوق الطاقة، ويهدد المصالح الطاقوية التركية في المنطقة، مدركة أن التواجد الروسي في ليبيا لا يكمن هدفه فقط لتحقيق موطئ قدم في ليبيا، وإنما لاحتواء والتضييق على تركيا في شرق المتوسط في ظل تعاونها مع قبرص واليونان ضد تركيا، وكذا منع طموحها التوسعي في المتوسط ككل.

وعليه، اعتبرت الثورات العربية عام 2011 الفرصة الإستراتيجية التي فتحت المجال أمام القوى الكبرى لتحقيق تواجدها في الدول المتصارع عليها وجعلها بؤرة للتنافس الدولي. إذ تعتبر فرنسا وروسيا منافسين قويين يؤثران على النفوذ التركي الإقليمي الحيوي كما تشكل الإستراتيجية الاقتصادية التركية تهديدا للمصالح الفرنسية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالشكل الذي يقلص من تحركاتها الخارجية ومعاملاتها التجارية.

من خلال ما سبق، نستنتج بأن جنوب المتوسط يمثل رقعة للتنافس الجيواستراتيجي بين مجموعة من الفاعلين الدوليين والإقليميين، على غرار تركيا التي تخوض منافسة شديدة مع مصر وفرنسا وروسيا وغيرها من الجهات الفاعلة التي تدخل ضمن التحالفات الإقليمية والتي بدورها تمارس ضغوطا على تركيا لاحتواء دورها في جنوب المتوسط عموما، وليبيا على وجه الخصوص، كونها بؤرة التنافس بين هذه الفواعل الدولية و النقطة المحورية التي تتقاطع فيها الاستراتيجيات الدولية. كما يبدو أن التحالف التركي الليبي يعزز في مكانة تركيا ويمنحها مناورة أكبر وتفوق استراتيجي على صعيد مواجهة النفوذ الأوروبي، الإسرائيلي واليوناني، من هذا المنظور، يمكننا الحديث عن المشروع التركي المقابل لمشروع صفقة القرن بعد الخطوات الإستراتيجية التي حققتها أنقرة في المنطقة

[1] "روسيا ترفع وتيرة تدخلها العسكري المموه في ليبيا"، في: https://shorturl.at/kDN37 ، (2022/05/25) ، 10:20h.

[2] عماد قدورة،مرجع سابق.

المبحث الثاني: تحديات وأفاق الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

يسعى هذا المبحث إلى عرض أهم التحديات التي تعرقل أهداف تركيا الإقليمية والدولية، وآفاقها الإستراتيجية في جنوب المتوسط.

المطلب الأول: تحديات الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط

يمكننا تقييم الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط بالنظر الى الأهداف الحيوية والمكاسب الاقتصادية التي حققتها في إطار العديد من التحالفات الإستراتيجية والاتفاقيات التجارية، الاقتصادية والطاقوية، التي بدورها عززت في المكانة الإقليمية لتركيا نتيجة الدور النشط والفعال الذي تلعبه في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. إلا أن هناك العديد من العقبات والتحديات التي تواجه الإستراتيجية الاقتصادية التركية في منطقة جنوب المتوسط[1]، التي تعد مفترق طرق للعديد من التحديات الأمنية المترابطة ذات الآثار العالمية. [2] حيث يتم إدراك هذه التحديات وفق رؤية شاملة متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار كافة المستويات الداخلية، الإقليمية والدولية [3] كونها تتعلق بالقيود الجيوسياسية وصعوبة الموازنة بين المصالح والاهتمامات المختلفة لدول شمال إفريقيا.[4]

من أبرز الصعوبات والمعوقات التي تقف في طريق النفوذ الإقليمي التركي نجد مايلي:

- تعتبر القيود الجيوسياسية والجوار الإقليمي المضطرب في تركيا أحد التحديات التي تواجه تركيا خاصة أنها محاطة بالمعضلات والصراعات القديمة والجديدة في شرق المتوسط والقوقاز وسوريا والعراق. هذه البيئة الفوضوية تجعل الفناء الخلفي لتركيا غير آمن [5] وتقيد أي طموح للانتقال إلى ما وراء المناطق المجاورة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالإضافة الى ذلك، ساهم

[1] Saidi Saddiki, **op.cit**.

[2] Brian Katulis, « **A U.S. Perspective on the Southern Mediterranean** », In: https://shorturl.at/dtxEH (26/05/2022), 08:40h.

[3] صدام أحمد سليمان الحجاجة، **مرجع سابق**، ص.143.

[4] Saidi Saddiki, **op.cit**

[5] **Ibid.**

صعود النزعة العابرة للحدود الكردية في تعميق مخاوف تركيا الأمنية الوجودية وتقويض خططها في المنطقة.[1]

- الاندفاع التركي نحو أوروبا ورغبتها الشديدة في الدخول الى الاتحاد الأوروبي بشتى الطرق والوسائل منطلقة من فك ارتباطها الجغرافي والتخلص من التزامها التاريخي والحضاري والثقافي[2] قد يكون سبب اختلاف بين تركيا والدول العربية، كما يشكل تحديا لعلاقتها الاقتصادية تجاه محيطها العربي والإسلامي.

- بالرغم من أن الثورات العربية في عام 2011 شكلت فرصة إستراتيجية لتركيا لاستغلال الثروات الطبيعية من جهة، وتحسين صورة تركيا للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، من خلال الدور النشط الذي لعبته في مختلف الصراعات في المنطقة عبر الموازنة بين الأرباح والخسارة[3] بطريقة عقلانية خدمة لمصالحها القومية. لكن يظل هذا المكسب نسبي باعتبار أن الثورات العربية تشكل أيضا عائقا أمام دخول تركيا للاتحاد الأوروبي[4] بالنظر الى حدود تركيا المشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المفعمة بالنزاعات، هذا الشأن يهدد الأمن الداخلي والخارجي للأوروبيين والدول الأعضاء في الناتو، كما زاد من قناعة الدول الأوروبية في رفض انضمام تركيا، بالنظر الى المنافع والفوائد المترتبة على هذا الانضمام.[5]

- على الرغم من امتلاك تركيا لقدرات عسكرية ومالية كبيرة، إلا أنها لا تستطيع خوض معارك على جبهات متعددة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، لاسيما أنها تواجه قوات مدعومة من قبل دول غنية كالإمارات والسعودية أو دول قوية عسكريا كروسيا وفرنسا. علاوة على ذلك، فإن التورط في هذه الصراعات سيضع عبئا ماليا إضافيا على الاقتصاد التركي.[6]

---

[1] Siri Neset, **op.cit**, p.32.

[2] صدام أحمد سليمان الحجاجة، **مرجع سابق**، ص.78.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**.

[5] إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002- 2023**، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص.201.

[6] Saidi Saddiki, **op.cit**.

- رغم نجاح إستراتيجية تركيا الاقتصادية في ليبيا التي من خلالها حققت هدفها في شرق وجنوب المتوسط خاصة في تدخلها العسكري عام 2019، إلا أن هذا النجاح يبقى نسبيا لوجود مجموعة من الصعوبات والعوائق، يمكن تفسيرها في جانبين أساسيين:

الجانب الأول: يتعلق بهشاشة الدولة الليبية وضعف مؤسساتها الوطنية، الى جانب الانقسامات السياسية والقبلية وتأجيج جميع أنواع الأنشطة غير المشروعة[1] كتهريب الأسلحة والمخدرات والنفط والاتجار بالبشر، الى جانب انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة كأحد التهديدات اللاتماثلية التي تعرقل عمل الشركات الاستثمارية التركية في ليبيا.[2]

الجانب الثاني: يتعلق بالتنافس الطاقوي بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية للوصول الى الطاقة والموارد [3] في ليبيا كأحد التحديات التي تواجه تركيا باعتبار أن الرهان الطاقوي التركي في ليبيا لا يقتصر فقط على جنوب المتوسط، بل له امتداد الى تصعيد التوتر في شرق المتوسط ويجعل القضية القبرصية أكثر تعقيدا وتشابكا، خاصة في ضوء اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط الذي أدى الى تعميق الخلافات والتوترات بين تركيا وقبرص واليونان، الأمر الذي يجعل مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي هدفا بعيد المدى يصعب تحقيقه لأن هذا الصدام تجاه القوى الإقليمية يعمق التوتر بين تركيا وحلفائها الناتو والاتحاد الأوروبي.[4]

صحيح أن تركيا استطاعت توظيف ليبيا كواحدة من دول جنوب المتوسط في تحقيق مكاسبها الاقتصادية والطاقوية في شرق المتوسط في ظل ترسيم حدودها البحرية مع حكومة الوفاق الوطني عام 2019، مما منح لتركيا نفوذ غير مسبوق في المنطقة[5] بالشكل الذي يسمح لها بالتنقيب عن الغاز وتحقيق أمنها الطاقوي لتشكل بذلك تحالفا مناوئا لمنتدى غاز المتوسط، والأهم من ذلك استخدام

---

[1] Alessia Melcangi, **op.cit**.

[2] رافع شريف ذنون، "توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط 2011"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع 20، (جويلية،2020)، ص.(52 – 31).

[3] **المرجع نفسه.**

[4] Fabien Merz, **op.cit.**

[5] Dalia Ziada, **« Are Europe's Africa strategies faltering? »**, In : https://shorturl.at/blzIO , (26/05/2022), 23:41h.

الرهان الطاقوي التركي كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي[1] للتهديد بالأمن الطاقوي من خلال تعطيل إمدادات الطاقة، باستطاعتها استخدامه للتفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي وقبول عضويتها.

لكن قد ينعكس الأمر سلبا ويغير من موازين المعادلة، كما أن تركيا قلقة بشكل متزايد بشأن الشراكات الإستراتيجية الثلاثية الجديدة حول ملف الغاز الطبيعي[2] في ظل دعم الاتحاد الأوروبي لشراكة قبرص واليونان وإسرائيل واتخاذ إجراءات عقابية ضد تركيا التي تقدم تفسيرا جديدا للحدود البحرية . والتي تفتقر لوجود حلفاء رئيسيين في المنطقة. فقد قام الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا بإدانة تصرفات تركيا ووصفتها بأنها غير قانونية [3] كما اتهمت بانتهاك سيادة حقوق اليونان وجمهورية قبرص، مؤكدة بأن الموقف القانوني التركي لا يتوافق مع مبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومع ذلك، لا تزال القيادة التركية مصرة على إتباع سياسة تحدٍ، وردا على عقوبات الاتحاد الأوروبي، قررت تركيا مضاعفة عملياتها قبالة السواحل القبرصية عن طريق إرسال المزيد من سفن الحفر إلى المنطقة [4]، كتهديد حقيقي لمصالح قبرص.

وعليه؛ قد يكون لهذا التصعيد عواقب على الاستقرار المحلي والإقليمي لتركيا، إذ بإمكانه توجيه ضربة قوية للاقتصاد التركي نتيجة لعقوبات الاتحاد الأوروبي[5]، فضلا عن الآثار الضارة على تماسك ومصداقية الناتو ، ناهيك عن ذلك مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ما يجعل مسار تفاوض تركيا مع الاتحاد الأوروبي مسألة شبه مستحيلة كون أن تسوية القضية القبرصية هو الشرط الأساسي الذي يضعه الاتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا[6] .

وعليه؛ تصطدم تركيا بمجموعة من المشاكل والتحديات التي تهدد دورها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كون أن هذه المعوقات مقترنة بجملة من القضايا المجتمعية في سياق

---

[1] حميد رامي، الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"، **مرجع سابق**، ص.312.

[2] Emri İşerit, Ahmet *ÇAĞRI* Bartan, « Turkey's geostrategic vision and energy concerns in the Eastern Mediterranean security architecture: A view from Ankara », In « **The new geopolitics of trilateral partnerships and regional security** », Zenonas Tziarras (Norway: Friedrich-Ebert-Stiftung and Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2019), p. (110 – 124).

[3] Fabien Merz, **op.cit.**

[4] Nael Shama, **op.cit.**

[5] Fabien Merz, **op.cit.**

[6] حميد رامي، الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"، **مرجع سابق**، ص.324.

تعقيدات البيئة الدولية، الشأن الذي يتطلب من تركيا إعادة النظر في مختلف القضايا الصراعية وفرص التفاوض مع الأطراف المتنازع معها من اجل مواجهة تحدياتها الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: آفاق الإستراتيجية الاقتصادية في جنوب المتوسط

إن الحديث عن آفاق العلاقات الاقتصادية التركية مع دول جنوب المتوسط مقترن بالاهتمام التركي بشأن القارة الإفريقية منذ صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 وصولا الى الوقت الحالي.[1] فقد كان الدافع وراء هذا التوجه الاقتصادي الاستراتيجي جزئيا هو رفض المجلس الأوروبي لطلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1999. لذلك رأت تركيا في منطقة جنوب المتوسط آفاقا جديدة للتنمية الاقتصادية وإعادة إحياء نفوذها وفق نهج شامل في علاقتها الاقتصادية مع دول المنطقة في ظل توسيع الشراكات الاقتصادية والتفاعلات التجارية التي تقدم لتركيا أفقا جديدة للتنويع الاقتصادي، كما تساعدها على تكثيف تصنيع قاعدتها الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات السوق الدولية.

تطمح تركيا، كقوة اقتصادية صاعدة، إلى توسيع دائرة نفوذها وتحقيق تواجدها في المناطق الحيوية الغنية بالثروات التي تمنحها آفاقا لتوسيع استثماراتها وتحالفاتها الإستراتيجية مع دول جنوب المتوسط. كما يعكس التدخل العسكري التركي في مختلف الأزمات والصراعات الدولية تفوق تركيا في توظيف وتفعيل مقدرات قوتها الصلبة والناعمة للحفاظ على أمنها القومي والدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة.[2]

فقد أدى الاستخدام المستمر للقوة الناعمة التركية إلى ظهور صورة جديدة لتركيا كشريك اقتصادي موثوق به مع نهج عملي يعزز العلاقات التجارية التكافلية الخالية من أدوات التلاعب في السوق الحرة.[3] لذلك، من المرجح أن تزداد حركة التجارة وتتوسع الشراكة الاقتصادية بين تركيا من جهة ودول جنوب المتوسط من جهة أخرى لأن انفتاح تركيا على هذه المنطقة الإستراتيجية الغنية بالثروات أوجد لها أسواقا جديدة وإمكانات استثمارية من شأنها تعزّز من دور تركيا كلاعب رئيسي في

[1] Chigozie Enwere, Mesut Yilmaz, « Turkey's strategic economic relations with Africa: Trends and challenges », **Journal of economic and political economy**, volume 01, issue 02, (December, 2014), p.(2016 – 230).

[2] Saidi Saddiki, **op.cit**.

[3] Chigozie Enwere, Mesut Yilmaz, **op.cit**.

نظام المحيط الإقليمي المتوسطي، وسعيها لتكون ضمن الاقتصاديات العشرة الأولى في العالم بحلول عام 2023 مع انتهاء معاهدة لوزان باستعادة السيادة التركية المطلقة على مضيقي البوسفور والدردنيل[1]، مما يعزز دور تركيا كفاعل طاقوي جديد، باستطاعته تغيير ميزان القوى[2] ورسم خريطة جيوسياسية جديدة بما يتماشى مع أجندة المصالح التركية الحيوية. حيث أن هذه الإستراتيجية تتماشى مع العقيدة البحرية للوطن الأزرق Mavi Vatan [3] التي تم الإعلان عنها لأول مرة في عام 2006 من أجل تحقيق هدف محوري متمثل في زيادة نفوذ تركيا الإقليمي والدولي و تأكيد السيطرة التركية على البحار المحيطة بها بما في ذلك شرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك لتمكين الوصول إلى الطاقة والموارد لدعم النمو الاقتصادي والديموغرافي للبلاد دون الاعتماد على الآخرين.

[1] حميد رامي، "توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، فرص الصراع والتحالف"، **مرجع سابق**.

[2] **"تركيا 2023 مشروع قيامة إمبراطورية"**، https://shorturl.at/hotvR ، (2022/05/28)، 01:28h.

[3] Fabien Merz, **op.cit**.

استنتاجات الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل، من استعراض لأهم تحديات وآفاق الإستراتيجية الاقتصادية التركية، نستنتج مايلي :

✓ تتنافس تركيا مع مجموعة من القوى الدولية والإقليمية حول لعبة المصالح الاقتصادية ومناطق النفوذ الحيوية في منطقة جنوب المتوسط من أجل استغلال الثروات الطبيعية وضمان الوصول الى الطاقة والموارد، بالشكل الذي يحقق أمنها القومي وأجندتها السياسية في المنطقة في ظل وجود تحالف إقليمي مناوئ لتركيا.

✓ تواجه تركيا مجموعة من التحديات التي قد تؤدي الى تدهور علاقاتها الديناميكية وتحالفاتها الإستراتيجية مع دول جنوب المتوسط، بالنظر لارتباطها بمحصلة تفاعل المتغيرات السياسية، الاقتصادية والمجتمعية، مما قد يؤثر على قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية وآفاقها الجيواستراتيجية في المنطقة.

الخاتمة

توصلت الدراسة المعنونة ب: "الإستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه جنوب المتوسط" الى أن تركيا تضطلع بادوار إقليمية هامة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مع الأخذ في الاعتبار الاقتصاد كمحدد أساسي في طبيعة تفاعلاتها مع دول المنطقة.

الأمر الذي يقودنا الى تحليل المشكلة البحثية لموضوع الدراسة القائمة على أن تركيا توظف العامل الاقتصادي في إستراتيجيتها لبسط نفوذها في منطقة جنوب المتوسط من خلال تبنيها مجموعة من المبادرات، المشاريع والآليات الاقتصادية، وكذا الموازنة بينها وبين مكاسبها وأهدافها الحيوية في المنطقة في إطار مشروع متكامل يهدف بالأساس الى تكريس الدور الإقليمي لتركيا وتحقيق موطئ قدم في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في جنوب المتوسط، حفاظا على أمنها القومي كأولوية وضرورة حتمية في إستراتيجيتها الاقتصادية.

من خلال ما تم التطرق إليه، يمكننا إثبات صحة الفرضيات على النحو الأتي:

- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى القائمة على أن **تفعيل عناصر القوة الثابتة والمتغيرة لتركيا، تحقق أهدافها الإستراتيجية في جنوب المتوسط**، حيث قامت تركيا بتحويل مركب القوة من حالة الجمود الى حالة القوة باعتبار أن التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية لصانع القرار التركي ساهمت بدرجة كبيرة في ترجمة مركب القوة على ارض الواقع باستغلال جميع الإمكانيات والموارد بما فيها المعطيات الثابتة كالاستفادة من الموقع الجيوسياسي الحيوي، وتوظيف الكفاءات والثروة البشرية أو المتغيرة كمحصلة تفاعل وتشابك بين القدرة العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية، الأمر الذي أدى الى تحقيق مكاسب تركيا الإستراتيجية وزيادة دور ومكانة تركيا في الساحة الدولية.

تجسد هذا، باستفادة تركيا من موقعها الجغرافي الغني بالثروة المائية من خلال تطوير مشاريع بيع ونقل المياه من جهة، واستخدام هذا الملف كورقة ضغط على دول الجوار من جهة أخرى قصد تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة، وكذا زيادة دورها الريادي في المنطقة.

- أوضحت نتائج الدراسة أن تركيا تسعى جاهدة الى تحقيق أمنها القومي وأهدافها الحيوية بما يتماشى مع أجندتها السياسية من خلال تبني مجموعة من الآليات والمشاريع الإستراتيجية المتمثلة في الاستثمارات والمبادلات التجارية، ومشاريع الطاقة والموارد، على غرار اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية عام 2019، التي من خلالها استطاعت تركيا تحقيق هدفها

الاستراتيجي فيما يخص تنويع مصادر إمداد الطاقة، بل الأكثر من ذلك تمكنت من استخدام الطاقة كرهان استراتيجي.

وعليه، بغض النظر على النجاح النسبي لتركيا في ليبيا لدوافع تتعلق بهشاشة الدولة الليبية وتصاعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية، إلا أن تركيا تمكنت من توظيف ليبيا وحققت من خلالها أمنها الطاقوي في جنوب وشرق المتوسط، لتنافس بذلك أطراف إقليمية في المنطقة حول لعبة المصالح الحيوية، ليشكل بذلك الصعود الاقتصادي التركي تحدّ بحد ذاته على القوى الإقليمية في المنطقة. . على هذا الأساس، يمكننا تأكيد صحة الفرضية الثانية بأن: **"نجاح الإستراتيجية الاقتصادية التركية مرتبط بتوظيف الآليات الاقتصادية"**، على غرار آلية المشاريع الطاقوية.

- تصطدم تركيا بمجموعة من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية مترابطة مع بعضها البعض قد تهدد مصالح أجندتها القومية على الصعيدين الإقليمي والدولي، هذا الشأن الذي يثبت صحة الفرضية الأخيرة بأن: **"تراجع الإستراتيجية الاقتصادية التركية مرتبط بتصاعد التهديدات والتحديات الإقليمية والدولية"**، باعتبار أن جل هذه التحديات لا تقتصر فقط على عرقلة مسار الإستراتيجية الاقتصادية التركية ومشاريعها التجارية وتحالفاتها الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط، وإنما تجاوزت ذلك الى مستوى تحدي الرهان الطاقوي في شرق المتوسط وحتى في مسألة مسار تفاوض تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي في حالة تصعيد القضية القبرصية. هذه الأخيرة تشعبت أكثر في ظل التحالف التركي الليبي في جنوب المتوسط.

كما توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

- وازنت تركيا خلال إستراتيجيتها الاقتصادية بين مجموعة من الأهداف والوسائل والإمكانيات، لتحقق بذلك تصورها الاستراتيجي وفق سياق التحولات العالمية.

- بنت مشروع استراتيجي شامل ومتكامل يأخذ في الاعتبار تداخل جملة من المتغيرات التي تسهم في إحداث نهضة اقتصادية وتجسيد دور إقليمي فعال، في ظل صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002، الذي أولى أهمية كبيرة لمنطقة جنوب المتوسط كأحد أهم الفضاءات الجيوسياسية الغنية بالموارد ومصادر الطاقة قصد بناء تحالفات إستراتيجية وتقوية العلاقات التعاونية مع دول المنطقة.

- استطاعت تركيا تكييف إستراتيجيتها الاقتصادية مع التغيرات السياسية ومتطلبات البيئة الدولي، كما ساهمت من خلال الإصلاحات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية تحقيق نهضة اقتصادية على الصعيد المحلي، وأصبحت دولة ذات ثقل ووزن فعال على الصعيد الإقليمي عبر تبنّيها لآلية القوة الناعمة كأساس في إستراتيجيتها الاقتصادية.

- ساهم الاستثمار والتبادل التجاري بين تركيا وكل من الجزائر، ليبيا ومصر في تكريس إستراتيجيتها الاقتصادية بغض النظر عن الخلاف السياسي الذي قد يكون بين البلدين الذي تصاعد مع التغيرات السياسية التي طرأت على الدول العربية تحت مسمى الحراك العربي الذي استفادت منه تركيا واستغلته كفرصة إستراتيجية بالنسبة لها في تثمين الروابط التجارية وتعزيز دور الشركات التركية مع دول المنطقة.

- أصبحت تركيا فاعل طاقوي جديد في منطقة جنوب المتوسط، على غرار تحالفاتها الإستراتيجية مع ليبيا التي فتحت لها المجال في تحقيق أمنها الطاقوي لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، بل سعيها أيضا في أن يكون لها إنتاجها الخاص من الموارد الطاقوية.

- تتقاطع الإستراتيجية الاقتصادية التركية وتتشابك مع غيرها من الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في إطار تحالف مناوئ لدور تركيا في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تجسد ذلك، من خلال التنافس الإقليمي والدولي حول تحقيق موطئ قدم في مناطق النفوذ الحيوية في المنطقة، وسعي كل طرف على تحقيق مكاسبه الاقتصادية والطاقوية على حساب الطرف الأخر ، بالشكل الذي قد يسهم في إعادة رسم خريطة جيوسياسية جدية لميزان القوى في جنوب المتوسط.

قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

❖ **الموسوعات:**

1. مونبريال، تيري دي. كلين، جان، **موسوعة الاستراتيجيا**، ترجمة: علي محمود مقلد، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط 1، 2011.

❖ **الكتب:**

2. العيطة،سمير وآخرون. **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
3. أبو عامر، علاء. **العلاقات الدولية: الظاهرة-العلم-دبلوماسية-إستراتيجية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2004.
4. بوفر ، أندريه. **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي. بيروت: دار الطليعة للنشر، ط 1، 1968 .
5. تاير،أ، برادلي. **السلام الأمريكي والشرق الأوسط :المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، ترجمة: عماد فوزي الشعيبي، بيروت :الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004 .
6. داود أوغلو،أحمد، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط 02، 2011.
7. دني،إيمان. **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 01، 2014.
8. هارت،ليدل. **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة: الهيثم الأيوبي. بيروت: دار الطليعة، ط 2، .1978.
9. زاهد جول، محمد. **التجربة النهضوية التركية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟**. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013 .
10. حلال أمينة، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط 01، 2021.
11. سبيتيان، سمير ذياب. **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**. عمان، الأردن، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط01، 2012.

12. عكروم، ليندة. **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، قراءة تصويبية. عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، ط01، 2011.

❖ **المقالات من المجلات:**

13. ايشلر أمر الله ، "العلاقات التركية الليبية: منظور تاريخي وتحليل حديث"، **مجلة رؤية تركية**، (فيفري، 2020).

14. النعيمي لقمان عمر محمود، "دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"، **مجلة الدراسات الإقليمية**، ع 36، (فيفري، 2018).

15. التومي خالد، "المذكرات التركية الليبية: الأثر القانوني وإشكالية التنفيذ"، **المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية**، (ديسمبر، 2019).

16. العجمي داليا ، "التقارب التركي المصري من منظور المصالح المتبادلة"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (ماي، 2021).

17. إبراهيم مصطفى، " التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (أبريل 2018).

18. الصاوي عبد الحافظ ، "العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآفاق"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (مارس، 2016).

19. الرنتيسي محمود سمير ، "السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011-2014"، **مجلة رؤية تركية**، (نوفمبر، 2014).

20. بولاط فرقان ، "سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا"، **مجلة رؤية تركية**، (فيفري، 2020).

21. بلقرشي إيمان، "المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط: المجال الحيوي والموارد"، **المجلة الجزائرية للدراسات**، ع 01 (جانفي، 2021).

22. بودردابن منيرة، "القوة الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية: علاقات تحفظ أم انفتاح؟"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 03، (جويلية، 2021

23. بوراس وفاء،"منطقة جنوب المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 16 (جانفي 2020).

24. دليو فضيل دليو وكلاع عاكف، " الإستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، ع13 (2017).

25. دياب طارق، "العلاقات المصرية التركية: القضايا والإشكاليات"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (جويلية، 2020).

26. دلة أمينة مصطفى، "الجيوبوليتيكية التركية، الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (ديسمبر، 2016).

27. زغدار عبد القادر وفهيم رملي، "التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية"،**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع 04(ديسمبر، 2014).

28. حروش لامية، "السياسة الجزائرية المتوسطية تركيا نموذجا"، **المعهد المصري للدراسات**، (ديسمبر، 2021).

29. يايجي جهاد، "المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا: النتائج والآثار"، **مجلة رؤية تركية**، (فيفري، 2020).

30. ككيلي امرح، "العلاقات التركية الليبية: مجالات الأزمة وإمكانات التعاون"، **مجلة رؤية تركية**، (سبتمبر، 2017).

31. مداني شهرة، "دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية: واقع وأفاق (المجال الصناعي نموذجا)"، **مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية**، ع 01، (جوان، 2017).

32. مروشي صبيحة، "جيوبوليتيك الطاقة دراسة في المفهوم والتطور"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ع 12، (جوان، 2019).

33. سلمي جلال، "تركيا: خطوط نقل الطاقة المردود والأفاق"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية"**، (ديسمبر، 2016).

34. سعد عبد الرحمان ، "العلاقات المصرية التركية من الثورة الى الانقلاب"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (ديسمبر، 2018).

35. قدور شرقي براهيم، "إستراتيجية التدخل التركي في منطقة المتوسط (2002-2020)"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، ع 01 (جوان، 2021).

36. فؤاد وسام، "التقارب المصري التركي: الحدود والأبعاد"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (مارس، 2021).

37. رامي حميد، "توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع والتحالف"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع 01 (جانفي، 2021).

38. رمدوم سمية، "العلاقات الجزائرية-التركية (2002-2020)"، **مجلة رؤية تركية**، ع 01، (جانفي، 2021).

39. شلغوم نعيم، "المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر: دراسة في المنطلقات والتوجهات"، **مجلة سياسات عربية**، ع 17، (نوفمبر، 2010).

40. تشاندار جنكيز، "مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط"، ترجمة: أنسي محسن، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (أكتوبر، 2020).

41. ذنون رافع شريف، "توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط 2011"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع 20، (جويلية،2020).

❖ **<u>الرسائل والمذكرات الجامعية:</u>**

42. الصهباني، فهد. **الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.

43. الحجاحجة، صدام أحمد سليمان، **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة (2002-2010)**، مذكرة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم، 2011/2010.

44. بوزيدي، يحيى. **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، مذكرة ماجستير. جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

45. دني،إيمان. **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002- 2023**، أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

46. طبي، لحسن. **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني، فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجستير.جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.

47. رامي، حميد. **الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020/2019.

48. تباني، وهيبة. **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة ماجستير. جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

49. ثابت، حسين. **الإستراتيجية الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط**، مذكرة ماستر . جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

50. خالدي، عبد الرحمان. **إستراتيجية التعاون الاقتصادي التركي-العربي دراسة حالة تركيا-الجزائر (2002-2012)**، مذكرة ماستر :المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014/2013.

❖ **<u>التقارير والدراسات:</u>**

51. العباسي ريان ذنون، "المقترح التركي لتزويد ليبيا بمياه نهر منافغات"، **مركز الدراسات الإقليمية**.

52. قدورة عماد، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (أوت، 2020).

53. شيخنا سيد أعمر ،"تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، (جويلية، 2016).

54. **سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة: كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغاز وتصديره"**، إدراك للدراسات والاستشارات، (أفريل،2021).

❖ **المواقع الالكترونية:**

55. إسلام حسام الدين ، "تركيا والجزائر ...أردوغان يتوج صداقة عمرها 5 قرون"، وكالة الأناضول التركية، في: https://shorturl.at/motCS, (08/04/2022), 03 :20h ,

56. البتول منال، "سفيرة تركيا بالجزائر تسيد بدعم الجزائر للمستثمرين الأتراك"، في: https://shorturl.at/knCW3 , (16/04/2022) , 00 :07h

57. "أردوغان: رقم قياسي لصادراتنا ب 225 مليار دولار في 2021" وكالة الأناضول ، في : rb.gy/c3znhv(22/03/2022), 11 :03

58. "أنقرة: مجالات كثيرة للتعاون الاستثماري بين تركيا والجزائر"، وكالة الأناضول، في: https://t.ly/Cw1 , (17/04/2022), 22 :10h

59. "الشراكة التركية الجزائرية مدخل التوسع التجاري بإفريقيا"، وكالة الأناضول التركية، في: https://t.ly/PJ0d, (12/04/2022) , 22 :16h

60. حجم التبادل التجاري بين تركيا والجزائر يتجاوز 4 مليارات دولار "، وكالة الأناضول للأنباء، في: https://t.ly/Kuir, (11/04/2022), 04:45h ,

61. "العلاقات التركية الجزائرية والتبادل التجاري بين البلدين"، في: https://t.ly/tZ0w , (13/04/2022), 01:44h

62. الجزائر وتركيا ... من اتفاق الصداقة الى الشراكة الاقتصادية"، في: https://t.ly/ePUz , (11/04/2022), 03 :36h

63. "إستراتيجية تركيا الجديدة: من صفر مشاكل الى الردع الإقليمي"، ترك برس، في: https ://www.turkpress.co/node/78710 ,(21/03/2022), 01 :17h

64. بخوش مصطفى ، "تطور الفكر الاستراتيجي في حقل العلاقات الدولية"، في: https://platform.almanhal.com/Files/2/44235 , (15/03/2022), 10:17h

65. بالة صباح، "منطقة البحر الأبيض المتوسط، الموسوعة السياسية"، في: https://tinyurl.com/2p8erzfr ,(17/03/2022), 15:3

66. وفد تجاري مصري في أنقرة ... توافق على زيادة الاستثمار بين البلدين"، في:
https://t.ly/qiAd ,(16/05/2022), 23 :03h

67. كوكتاش ماهينور ، "آفاق العلاقات التركية الجزائرية"، تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط، (ماي، 2020)، في:
https://t.ly/3xCG (11/04/2022), 00 :39h

68. لشموت عمار ، "العلاقات الجزائرية التركية... تنامي حجم الاستثمارات يعزز التوافق السياسي"، جزائر ULTRA، في:
https://shorturl.at/cAI57 ,(10/04/2022), 03:17h

69. مغربي يامن ، "تركيا والجزائر تبحثان تعزيز العلاقات الثنائية"، وكالة أنباء تركيا، في:
https://shorturl.at/gzE17 (11/04/2022), 23 :09h

70. "مصر تزود تركيا ب 7 شاحنات من الغاز المسال بعد سنوات من القطيعة"، في:
https://t.ly/-aY9, (17/05/2022), 06 :45h

71. سجال عبد الحفيظ ، "الجزائر وتركيا ... تعاون اقتصادي بحاجة الى تعزيز أكبر"، تقرير نون بوست،في:
https://t.ly/2xQf, (11/04/2022) , 04 :22h

72. "روسيا ترفع وتيرة تدخلها العسكري المموه في ليبيا"، في: https://shorturl.at/kDN37 10:20h ، (2022/05/25)

73. عميروش جمال ، "شركة تركية تفوز بصفقة انجاز سد تيزي نثلاسة"، https://t.ly/-2Fp, (17/05/2022), 01 :22h

74. "شركة سونطراك الجزائرية توقع 3 عقود لتطوير البتروكيماويات في تركيا"، في:
https://t.ly/8-th, (17/04/2022), 21 :57h

75. "تركيا والجزائر توقعان 15 اتفاقية"، خبر برس، في: https://tinyurl.com/2p8sar4m , (08/06/2022), 02:55h

76. "تركيا 2023 مشروع قيامة إمبراطورية"، https://shorturl.at/hotvR ، (2022/05/28)، 01 :28h

77. خولي معمر فضيل،" الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار الى الانتعاش" ، (مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2014)، في: http://rawabetcenter.com/archives/1009 ,(22/03/2022), 12:45

78. غانم داليا ، "توجه أنقرة نحو المغرب العربي"، مؤسسة كارنيجي للشرق الأوسط، في: https://t.ly/6Izt, (15/04/2022), 21:22h

2/ المراجع باللغات الأجنبية:

❖ **Les Livres :**

79. Clausewitz Karl, Von. **War, politics and power,** translated by: Edward Collins, Chicago: Henry Regenery Company Gateway, 1962.

80. Düzgit , Senem Aydin Düzgit. Duncker, Anne. Huber, Daniela. **Global Turkey in Europe : Political, Economic and Foreign policy dimensions of Turkey's evolving relationship with the EU**. Roma : Nuova Culture, Edit 01, 2013

81. İşerit , Emri. *ÇAĞRI* Bartan ,Ahmet. « Turkey's geostrategic vision and energy concerns in the Eastern Mediterranean security architecture: A view from Ankara », In **« The new geopolitics of trilateral partnerships and regional security »,** Zenonas Tziarras. Norway: Friedrich-Ebert-Stiftung and Peace Research Institute Oslo (PRIO),2019.

82. Grigoriadis, Loannis N. « The Eastern Mediterranean as an emerging crisis zone: Greece and Cyprus in a volatile regional environment », **In "Eastern Mediterranean in uncharted waters: Perspectives on emerging geopolitical realities"**, Michael Tanchum (Ankara: KAS Konrad Adenauer Stiftung ,Derneği Türkiye Temsilciliği.

83. Gruen , George E. **Turkish water exports : A model for regional cooperation in the development of water resources** . The Middle East Institute: Columbia university, Springer, 2007.

84. Korkmaz , Dicle .**Turkey and the UE in an energy security society: The case of natural gas**. Switzerland: Palgrave Macmillan, Springer International Publishing, November, 2020.

85. Melcangi , Alessia. "The fragile geopolitical scenario of the Mediterranean and the needs for stronger EU vision », In **"Challenges for cooperation in the Mediterranean after the global pandemic"** . Rome: EUNAUFOR MED IRINI, 2020.

86. Ongun , Yelda. « Turkey in an increasingly complex Eastern Mediterranean : How Turkey can defend its interests and alleviate its isolation in the region », **In "Eastern Mediterranean in uncharted waters: Perspectives on emerging geopolitical realities"**, Michael Tanchum. Ankara: KAS Konrad Adenauer Stiftung , Derneği Türkiye Temsilciliği.

87. Scott , Bruce R. **International Friction and Cooperation in High-Technology Development and Trade: Papers and Proceedings**, Washington: National academy of sciences, publishers, 1997.

88. Tanchum , Michael. « The geopolitics of the eastern Mediterranean crisis: A regional system perspective on the Mediterranean's great game », **In "Eastern Mediterranean in uncharted waters: Perspectives on emerging geopolitical realities"**, Michael Tanchum . Ankara: KAS Konrad Adenauer Stiftung ,Derneği Türkiye Temsilciliği.

❖ **Articles from magazines:**

89. Aarner Jeroen, « Contested hydrrohegemony: Hydraulic control and security in Turkey »**, Water Alternatives,** Volume 01, Issue 02, 2008.
90. Enwere Chigozie, Yilmaz Mesut, « Turkey's strategic economic relations with Africa: Trends and challenges », **Journal of economic and political economy**, volume 01, issue 02, (December, 2014).
91. Grigoriadis N loannis, "The Davutoğlu Doctrine and Turkish Foreign Policy", **Middle Eastern Studies Programme**, n 8, (April, 2010).
92. KARAGÖL ERDAL TANAS, KAVAZ İSMAİL, KAYA SALİHE, "National energy and mining policy of Turkey", **SETA**, N=35, (July, 2017).
93. Merz Fabien, « Trouble with Turkey in the Eastern Mediterranean », **CSS Analyses in security policy**, Center for security studies, N 275, (December, 2020).
94. Moyeuvre Patrice, « Néo-Ottomanisme et crise en Méditerranée orientale : Analyse d'une incompatibilité », **IRIS Institut de relations internationales et stratégique**, Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique, (Novembre, 2020).
95. Neset Siri, Aydin Mustafa, Balta Evren, « Turkey as a regional security actor in the Black sea, the Mediterranean, and the Levant region », **CMI report**, n 02, (June, 2021).
96. *Öztas* Tankut, Polat Ferhat, « Turkey – Libya Relations : Economic and strategic imperatives », **TRT world research centre,** (December, 2019).
97. Roberts John, « The Turkish Gate : Energy transit and security issues », **Turkish Policy Quarterly**, Volume 03, N 04.

98. Saddiki Said, « The new Turkish presence in North Africa: Ambitions and challenges", **med dialogue, KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean**, n33, (December, 2020).

99. Yüksel Engin, « Turkey's interventions in its near abroad: The case of Libya", **CRU policy brief,** Netherlands Institute of International Relations, (September, 2021).

❖ **University theses:**

100. Le Rouzic Ronan, **Evaluation et limites de la stratégie turque de diversification énergétique,** Master MMO. Université de Grenoble : Institut d'études politiques de Grenoble, 2013/2014

❖ **Reports and Studies:**

101. Aksoy Hürcan Asli, Roll Stephan, « A thaw in relations between Egypt and Turkey », **The centre for applied Turkey studies CATS**, (June, 2021).

102. Jacobs L. Anna , « Regional and global power competition deepens faults lines across the Southern Mediterranean », **The Arab Gulf States Institute in Washington**, (October, 2020).

103. Kaan. H Nazli, **« Turkey and North Africa: Challenge and opportunity ».**

104. « La problématique Turque : Ressources et énergie », **(EGE) Ecole de guerre**, (Juillet, 2021).

105. **« La production et les échanges de pétrole, de gaz naturel et d'électricité : Situation actuelle et perspectives dans les PSEM et les pays du Golfe »**, (OME) Observatoire Méditerranéen de l'énergie, (Mai, 1994).

106. **« Les enjeux énergétiques en Afrique du Nord : L'Algérie, Libye, Egypte »**, Observatoire de la sécurité des flux et de matières énergétiques, (Juin, 2021).

107. Ozdemir Durmus, "Relations commerciales et économiques avec la Turquie, Direction générale des politiques externes de l'Union", **Parlement européen.**

108. Serhat Orakçi, «The Rise of Turkey in Africa, **Aljazeera center studies**,(January, 2022).

109. Supplying in the EU Natural Gas Market, United Kingdom: Mott MacDonald's report, (November, 2010).

110. Shama Nael, « The geopolitics of a Latent international conflict in Eastern Mediterranean », **Aljazeera centre for studies**, (December, 2019

111. Yildiz Dursun, **« International war transfer projects of turkey »,** (May, 2014)

112. Yarger. R Harry., **Strategic theory for the 21st century: The little book on big strategy**. United States: Strategic Studies Institute,2006.

❖ **Websites:**

113. Akca Asya, "Neo-Ottomanism: Turkey's foreign policy approach to Africa", (Center for strategic and international studies), https://t.ly/X4vB, (18/03/2022), 15:07h.

114. Bouvie Emile, « Le Projet d'Anatolie du Sud-Est (GAP) : entre chantier économique colossal et outil contre-insurrectionnel inédit. Le GAP, ou la rationalisation à l'extrême des ressources hydriques turques », https://t.ly/-ICV, (20/03/2022), 20 :05h

115. Benson Emmanuel Abara, **« Here are 10 African countries with the largest crude oil production »**, Business insider Africa, https://t.ly/QgWK, (14/04/2022), 01 :30h

116. **"Countries and regions: Southern Neighbourhood"**, European Commission, https://tinyurl.com/25ybwhsw , (23/03/2022), 18:59h.

117. **« Coopération Algéro – Turque : Booster les relations économiques avec l'Algérie »**, https://t.ly/B9hW, (11/04/2022), 01 :39h

118. Fernández Haizam Amirah, "Barcelona Process and the New Neighbourhood Policy, Carnegie endowment for international peace", https://carnegieendowment.org/sada/20981, (23/03/2022), 09:28.

119. Katulis Brian, **« A U.S. Perspective on the Southern Mediterranean »,** In: https://shorturl.at/dtxEH (26/05/2022), 08:40h

120. **"Southern Mediterranean",** European Commission, https://shorturl.at/lqCFY , (23/03/2022),

121. Ziada Dalia**, "Are Europe's Africa Strategies Faltering?, EU, Turkey Compete for North African Geo-Economic Opportunities"**, https://t.ly/b6o0, (18/03/2022), 14:15h

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	توضح الموقع الجغرافي المميز لتركيا	26
(02)	توضح دول منطقة جنوب المتوسط	32
(03)	توضح خط إمداد الغاز الجزائري الى أوروبا عبر الأراضي التركية	61
(04)	توضح تبين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا	64
(05)	توضح مشروع تركيا لبيع المياه لدول الجوار	70

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية **الشكر والعرفان** **الإهداء** **خطة الدراسة**	
مقدمة.....	9-1
الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للإستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه جنوب المتوسط.....	10
تمهيد الفصل	11
المبحث الأول: الإستراتيجية الاقتصادية التركية.....	12
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية الاقتصادية.....	12
مفهوم الإستراتيجية	12
مفهوم الإستراتيجية الاقتصادية.....	15
المطلب الثاني: أهداف الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط.....	18
المبحث الثاني: منطقة جنوب المتوسط وموقع تركيا منها.....	23
المطلب الأول: المؤهلات الاقتصادية التركية.....	23
العامل الجغرافي	24
العامل السياسي وصعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة.....	26
الاقتصاد التركي	28
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب المتوسط بالنسبة لتركيا.....	31
التعريف بمنطقة جنوب المتوسط.....	31
الأهمية الإستراتيجية لجنوب المتوسط بالنسبة لتركيا.....	32
الأهمية التاريخية والحضارية.....	33
الأهمية الجيوسياسية.....	33
الأهمية الاقتصادية.....	34
استنتاجات الفصل	38
الفصل الثاني: آليات الاستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط.....	39
تمهيد الفصل.....	40
المبحث الأول: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية التركية مع دول جنوب المتوسط	41
المطلب الأول: المشاريع والاستثمارات الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط.....	41

الاستثمارات التركية في الجزائر.	41
الاستثمارات التركية في ليبيا.....	45
الاستثمارات التركية في مصر	48
المطلب الثاني: التبادل التجاري مع دول جنوب المتوسط.....	51
المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر.....	51
المبادلات التجارية بين تركيا وليبيا.....	53
المبادلات التجارية بين تركيا ومصر	54
المبحث الثاني: رهان الطاقة والموارد في الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط.....	56
المطلب الأول: المشاريع الطاقوية التركية مع دول جنوب المتوسط.....	56
أهمية متغير الطاقة بالنسبة لتركيا.....	56
مشاريع الطاقة بين تركيا والجزائر.....	59
مشاريع الطاقة بين تركيا وليبيا.....	61
مشاريع الطاقة بين تركيا ومصر.....	66
المطلب الثاني: المشاريع المائية التركية في جنوب المتوسط.....	68
التقارب الاقتصادي التركي الجزائري في مجال المياه.....	69
الاتفاق التركي الليبي في مجال المياه.....	69
استنتاجات الفصل.....	72
الفصل الثالث: تقييم الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط.....	73
تمهيد الفصل.....	74
المبحث الأول: الإستراتيجية الاقتصادية التركية في ظل التنافس الإقليمي والدولي	75
المطلب الأول: التنافس الإقليمي في جنوب المتوسط.....	76
المطلب الثاني: التنافس الدولي في جنوب المتوسط.....	79
المبحث الثاني: تحديات وأفاق الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط.....	83
المطلب الأول: تحديات الإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط.....	83
المطلب الثاني: آفاق الاستراتيجية الاقتصادية في جنوب المتوسط.....	87
استنتاجات الفصل	89
الخاتمة	91
قائمة المراجع	95

فهرس الخرائط.....	109
فهرس المحتويات.....	111
الملخص.....	115

الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة الى تقديم رؤية تحليلية للإستراتيجية الاقتصادية التركية في جنوب المتوسط في ظل صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة، واستعراض دور المحدد الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية كضرورة حتمية لتركيا من خلال تبني مجموعة من الآليات والمشاريع الاقتصادية، التجارية، الطاقوية والمائية في سياق التحالف الاستراتيجي من اجل تكريس العمق الاستراتيجي والحفاظ على الأمن القومي التركي كأولية في أجندتها السياسية.

تركز هذه الدراسة على فكرة جوهرية مفادها أن تركيا تعمل على الموازنة بين الأهداف الحيوية والموارد والآليات لتكريس إستراتيجيتها الاقتصادية وتحقيق مصالحها القومية، بتثمين مقدرات القوة الاقتصادية التركية وفق منظور شامل متعدد الأبعاد.

كما توصلنا الى أن منطقة جنوب المتوسط مساحة جيوسياسية هامة ومنطقة نفوذ حيوية بالشكل الذي يجعلها بؤرة تتنافس وتتقاطع فيها الإستراتيجية الاقتصادية التركية مع مختلف الاستراتيجيات الإقليمية والدولية حول لعبة المصالح الاقتصادية والطاقوية كرهان استراتيجي لتركيا في ضوء التحديات التي تواجهها تركيا في البيئة الإقليمية والدولية.

Abstract

The study aims to present an analytical vision of the Turkish economic strategy in the southern Mediterranean in light of the rise of the Justice and Development Party to power, and to review the role of the economic determinant in achieving strategic goals as an imperative for Turkey by adopting a set of economic, commercial, energy and water mechanisms and projects in the context of the strategic alliance in order to devote strategic depth and preserve Turkish national security as a priority in its political agenda.

This study focuses on a fundamental idea that Turkey is working on balancing vital goals, resources and mechanisms to devote its economic strategy and achieve its national interests, by valuing the capabilities of Turkish economic power according to a comprehensive, multi-dimensional perspective.

We also found that the southern Mediterranean region is an important geopolitical space and a vital area of influence in a way that makes it a focal point in which the Turkish economic strategy competes and intersects with various regional and international strategies around the game of economic and energy interests as a strategic bet for Turkey in light of the challenges that Turkey faces in the regional and international environment.

Résumé

L'étude vise à présenter une vision analytique de la stratégie économique turque dans le sud de la Méditerranée sous la montée au pouvoir du Parti de la justice et du développement, et clarifier le rôle du déterminant économique dans l'atteinte des objectifs stratégiques en tant qu'impératif pour la Turquie en adoptant un ensemble de mécanismes et de projets économiques, commerciaux, énergétiques et hydrauliques dans le cadre de l'alliance stratégique afin de consacrer une profondeur stratégique et de préserver la sécurité nationale turque comme une priorité dans son agenda politique.

Cette étude se concentre sur une idée fondamentale selon laquelle la Turquie s'efforce d'équilibrer les objectifs vitaux, les ressources et les mécanismes pour consacrer sa stratégie économique et réaliser ses intérêts nationaux, en valorisant les capacités de la puissance économique turque selon une perspective globale et multidimensionnelle.

Nous avons également conclu que la région sud de la Méditerranée est un espace géopolitique important et une zone d'influence vitale d'une manière qui en fait un point focal dans lequel la stratégie économique turque rivalise et se croise avec diverses stratégies régionales et internationales autour du jeu des intérêts économiques et énergétiques comme pari stratégique pour la Turquie dans le cadre des défis auxquels la Turquie est confrontée dans l'environnement régional et international